الفصل السادس

أيام الحكم المصرى فى كريت (١٨٣٠ — ١٨٤٠)

من كل ما تقدم يتضح لنا أن اتصال محمد على واضطلاعه بشئون الجزيرة لم يبدأ بالفرمان السلطانى المشار إليه ، وإنما يرجع ذلك إلى عام ١٨٢١ عند انشغال السلطان فى حرب استقلال اليونان يوم خاف السلطان على مصير الجزيرة فلجأ إلى محمد على يستعين به فعهد إليه بالنظر فى شئون كريت وقبرص . وتجنيبهما من الوقوع فى أيدى اليونانيين[١] ومنذ ذلك الوقت بدأ محمد على يتطلع إلى حكم الجزيرة ، ويبدى رأيه فى شئون إدارتها ، ولا أدل على ذلك من أن يبعث بمن اختاره محافظاً على الجزيرة وهو من عرف بإسم سليمان باشا — إلى مصر للتلمذة على محمد على وتلقى نصائحه وإرشاداته فيما ينبغى أن يتبع فى حكم الجزيرة فيفعل ممهداً إلى تحقيق أغراضه بالكتابة إلى مصطفى بك قائد القوات المصرية بالجزيرة موصياً إياه بضرورة التعاون مع سليمان باشا والى الجزيرة الجديد حتى يتمكن من أداء واجبه[٢] .

وظلت الجزيرة مع ذلك على ما كانت عليه فى شأن نظامها الداخلى الذى وضعه لها العثمانيون بحيث ظل حكمها موزعاً بين سلطان باشوات ثلاثة : مقر أحدهم « قنديه » وهو عثمان باشا ، ومقر الثانى «خانيه» وهو لطف الله باشا ، ومقر الثالث « رسمو » وهو محمد سهراب باشا[٣] .

وواضح من رسائله إلى الباشوات الثلاثة مقدار تدخله فى شئون الجزيرة .

---

(١) Dodwell, *The Founder of Modern Egypt*, p. 242.

(٢) أنظر ماتقدم ص ٦٣ — ٦٤

(٣) أنظر ماتقدم ص ٤٢ .

ولا أدل على ذلك من أنه يكتب إلى البـاب العالى ، يكتب إليه ناصحاً إياه بجعل لطف الله باشا مكان عثمان باشا فى محافظة «قنديه» وحاكماً عاماً فى الجزيرة عتماداً على ماتوسمه فى الأول من الفطنة وحدة الذكاء وما تبين له فى خلق الثانى من تراخ وإهمال .

هذا وتشير الرسائل التى بعث بها محمد على إلى المحافظين والولاة فى الجزيرة إلى مقدار ما كان يتمتع به الرجل من قوة ونفوذ وسلطان على حكام الجزيرة فهو بهذا وغير هذا مطلع على أحوال الجزيرة جملة وتفصيلاً . وهو يشعر بأنه الوحيد بين عمال السلطان وولاته — بقدرته على التدخل فى شئون الجزيرة . وليس أدل على ذلك من يبعث فى نهاية ١٨٢٨ بأمر يقضى بعزل «أمين أفندى» نائب « رسمو » بعد الذى تبين من اختـلاس هذا الأخير جزءاً من إيرادات الحـكومة والتوصية بتعيين بديلاً عنه(١) وحين يقع الخلاف بين سليمان باشا الوالى الجديد ومصطفى بك قائد القوات المصرية فى الجزيرة يلجأ كل منهما إلى محمد على دون غيره فى التحكيم والنظر فى ما كان بينهما من خلاف فيعمل بحكمته و بعد نظره على حسم الخلاف بين الرجلين(٢) .

وفى ضوء ماقدمنا من وصف أحوال الجزيرة وسوئها نستطيع أن نرى مهمة محمد على يوم آل إليه حكم الجزيرة وإدارتها لم تـكن سهلة ولا هينة . فسكان الجزيرة قد كانوا مزيجاً مختلطاً من اليونانيين والأتراك لاتربطهم رابطة فى وحدة دينية أو جنسية ففيهم الأتراك واليونانيون ، وفيهم المسلمون والمسيحيون . كان أكثر من نصفهم يونانيين وكان الباقون من المسلمين . وكان التنافس بين الفريقين من سكان الجزيرة ينذر بوقوع الإضطراب بين الطائفتين(٣) .

---

(١) دفتر ٤٦ معية تركى ، وثيقة ٤١ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ١٤ جمادى الثانية (٢٢ ديسمبر ١٨٢٨) .

(٢) دفتر ٤٠ معيه تركى ، وثيقة ٢٠٢ ، من الجناب العالى إلى القبوكتخدا فى ١٥ صفر ١٢٤٥ (١٦ من أغسطس ١٨٢٩) .

(٣) Dodwell, p. 242.

موقف أهل الجزيرة إزاء الحكم الجديد :

لم يسعد أهل الجزيرة بالحكم الجديد . فالمسيحيون منهم وكانوا من أشد الناس كرهاً للترك وطمعاً فى الخلاص منهم بعد الذى لقوا على أيديهم من الظلم والعسف وبعد الذى بذلوا من صراع وجهاد لم يروا فى العهد الجديد غير استبدال حاكم غريب بحاكم غريب ، يجيئهم اليوم من الاسكندرية ، بعد أن كان يجيئهم بالأمس من القسطنطينية . ولم يروا أن حالهم قد تحسنت إلا بقدر يسير .

فأما الأتراك الكريتيون منذ نزول المصريين فى الجزيرة يضيقون بهم أشد الضيق ويضمرون لهم الكراهية والبغضاء أكثر مما يبدون ، ويرون فى وجودهم ما يقيد حريتهم فى العبث بالنظام والإنطلاق إلى إشباع شهواتهم من أرزاق الجزيرة ، وغل أيديهم عن إيذاء المسيحيين ، بعد أن كانوا بحكم السيادة العثمانية يرون أنفسهم أصحاب اليد العليا ويرون أن اليد العليا فى الجزيرة أصبحت لقوة جديدة ليس مصدرها الباب العالى .

وكذلك بات هواة السلطان والطامعون من أهل الجزيرة يرون أن أسوأ ما فى العهد الجديد أن يصبح زمام الأمور فيها بيد حازم أيد قادر على أن يفرض عليهم من النظم والقوانين ما ينبغى أن يخضع له سكان الجزيرة كافة ، لا تفريق بين أحد منهم ولا امتياز لطائفة على أخرى .

وهو بعد ذلك كله قادر على أن يفرض عليهم من النظم والقوانين ما ينبغى أن يخضع له سائر سكان الجزيرة كافة ، لا تفريق بين أحد منهم ولا امتياز لطائفة على أخرى . وهو بعد ذلك كله قادر على أن يأخذ الجميع بالصارم العنيف — إذا اقتضى الأمر ذلك .

ومن ذلك نرى آمال الفريقين من أهل الجزيرة قد خابت بين يدى العهد الجديد فقد كان كلاهما طامعاً فى الظفر بصاحبه سعاء فى الخلاص منه . فرأى

كلاهما آخر الأمر أن الصراع بينهما قد انتهى بهم إلى الخضوع إلى سلطان جديد لم يكن به عهد من قبل بعد أن كان المسيحيون يهدفون بصراعهم المتصل إلى الخلاص من العثمانيين والانضمام إلى اليونانيين . كما كان الأتراك يهدفون بعبئهم المتصل إلى استعادة باطلهم فى استغلال أرزاق الجزيرة(١) ولشد ماساءهم أن يقلم الحكم الجديد أظفارهم فيجردهم من السلاح . وإذا كانوا لم يجرؤا على الجهر بذلك فإنهم قد أسروا به إلى بعض من وثقوا بهم من العثمانيين حين أبلغوهم بأسفهم من خيبة آمالهم التى كانت تهدف إلى التمكين للسلطان العثمانى(٢) .

قيمة الجزيرة عند محمد على :

فى الحق أن محمد على قد كان مدركاً لقيمة الجزيرة ، طامعاً فى السيطرة عليها ، فسعى لذلك سعيه وهو مؤمن و بذل من الجهد والمال كل ما استطاع حتى صدر له أمر السلطان العثمانى بما أراد .رأى فى الجزيرة خيرمحطة بحرية تقع فى شمال الأسكندرية(٣) يتوافر فيها خير الموانىء وأصلحها عند ثغر « سودة » وكان يومئذ حريصاً كل الحرص على تنمية قوته البحرية والعمل على رفع لوائها(٤) وفى ذلك ما يدل على وعى الرجل السياسى فى ذلك العهد ، فهو يرى أن كلاً من فرنسا وانجلترا تمدان أطماعهما إلى الجزيرة تود كل منهما أن تسيطر عليها لتتخذ منها مرقباً إلى أمور الشرق ، فأما أطماع فرنسا فقد ظهرت بوضوح أثناء الحرب المصرية التركية الأولى (١٨٣١ — ١٨٣٢) حين كتب قنصل فرنسا

---

(١) Pasbley, *Travels in Crete*, Vol. I, p. XXIII ; Carton de la Canée Fabreguette au Ministre, La Canée, 10 Avril 1832 : "Les Egyptiens sont donc trouvés avoir deux antipathies à redouter".

(٢) Aff. Etr., Corr. Pol. Annexe B à la dépêche No. 404, La Canée, 6 Janver, 1832 par Fabreguette.

(٣) Dodwell, p. 242.

(٤) Aff. Etr., Annexe A à la dépêche du 25 Août 1832, Quelques Details sur une Tournée Faite dans l'Ile de Crète en Mai 1832 par Fabreguette, consul de France.

فى « خانيــة » إلى حكومته يشير إلى أهمية الجزيرة بالنسبة إلى مصالح بلاده ، ويشير إلى إمكانياتها الواسعة وما تتيحه من إمداد مليون من السكان بحاجتهم من الطعام ، مع العلم بأن عدد سكانها لم يكن يومئـذ يتجاوز مائة ألف نسمة (١٠٠ر٠٠٠) ، متمنياً يومئذ أن تصبح الجزيرة مستعمرة فرنسية مقدراً لنصف مليون فرنسى أن يستوطنوها فى زمن يقل عن عشرة أعـوام(١) ، ومغرياً حكومته بأهمية الجزيرة الاقتصادية من حيث توافر زيوتها(٢) .

وظاهر مما تقدم أن محمد على ، منذ أن مد بصره وقدر ما يمكن أن يكون لها من أثر فى تدعيم قوته البحرية ، لم يفتر عن مواصـلة السعى بكافة الوسائل فى الوصول إليها وقد كلفه من البذل بين اهداء السلطان والانفاق على جيش الاحتلال ماهز الخزانة المصرية وأرهقها(٣) والمطلع على الوثائق والتقارير الخاصة بالإيرادات والمصروفات فى ذلك العهد يستطيع أن يتبين فى وضوح أن احتـلال محمد على للجزيرة وحكمها قد كان عبئاً ثقيـلاً على الخزانة المصرية ، ففى الوقت الذى بلغ مجموع ما أنفق على الجزيرة فى عام واحد أحد عشر مليوناً من الجنيهات لم تجاوز إيراداتها أربعة ملايين(٤) .

ولم يفت السلطان العثمانى فى الفرمان الذى وجهه إلى محمد على حين عهـد

---

(١) M. Sabry, *L'Empire Egyptien sous Mohamed Aly*, pp. 397-398.

(٢) Aff. Etr., Corr. Pol., Annexe, B. La Canée, 6 Janvier 1832.

(٣) *Le Règne de Mohamed Aly...*, vol. I, p. 381 — Pezzoni à Ribeaupierre, Buyukdéré, 14 Octobre, 1830.

(٤) أنظر تقرير « فابرجيت » عن الميزانية فى كريت عام ١٨٣٢ حيث بلغ العجز فيها أربعة ملايين من الجنيهات — ثم أنظر كذلك تقرير كامبل عن الميزانية فيما يلى تحت عنوان « الحالة الاقتصادية فى الجزيرة — الفصل السادس » . ويؤيد هـذه الحقيقة ما جاء فى كتاب وجهه دو هامل قنصل روسيا العام فى الاسكندرية إلى روكمان فى ١٠ يونيو ١٨٣٤ .

Le Règne de Mohamed Aly..., vol. II, 1ère Partie, p. 102, Duhamel à Ruckman.

« جزيرة كريت تكلف محمد على نفقات تربو على ايراداتها ومع ذلك فهو لايفرط فيها لأنها ضرورية لبحريته ففى ثغر « سوده » وحده يستطيع أن يجد ملاذاً لأسطوله مجتمعاً إذا دعته الحاجة إلى ذلك » .

إليه بحكم الجزيرة أن يستوثق لنفسه فيوليه الثقة بقدرته دون غيره على إخماد ثورتها وتهدئة أحوالها وأخذ أهلها بما يرى من وسائل حتى يلزمهم الخضوع ويفرض عليهم الاعتراف بالطاعة والولاء للباب العالى ثم يعود فيوصيه بأن يكفل لهم — إن أطاعوا — حياة مطمئنة وأن يحافظ على حصون الجزيرة وقلاعها وإبلاغ القائمين على شئونها والمرابطين فيها رغبة السلطان والدول المتحالفة فى العمل على نشر الأمن ورفع راية السلام فى ربوع الجزيرة وتوفير المأوى والاستقرار لأهلها بإقامة ما يهدم من دورهم وممتلكاتهم حتى ينعموا بحياة أفضل تقيهم آلام الماضى ومحنه(١) .

محمد على يبدأ أعماله فى الجزيرة :

ويبدأ محمد على فى العمل على تنظيم حكمه فى الجزيرة فيرى أموراً ثلاثة لا مناص من تنفيذها الأول زيادة قواته العسكرية فيها بحيث لا تصبح مسرحاً لمختلف الفتن والاضطرابات التى تثير العواصف . فيندس فى غمارها النهازون لاجئين إلى الدول المتحالفة (انجلترا وفرنسا وروسيا) لتدخل من جديد فى أمور الجزيرة .

والثانى تقوية حصون الجزيرة وتعزيز حامياتها وتوفير السلاح بأيدى حماتها.

والثالث تجريد كافة سكان الجزيرة مسيحيين ومسلمين مما كان لديهم من أسلحة(٢) .

---

(١) ٢٠ ربيع الأول ١٢٤٦ ، يوافق ٨ سبتمبر ١٨٣٠ .
Ibid., vol. I, Gazette Turco-Arabe ; Autre Firman, pp. 385-387.

(٢) دفتر ٤٠ معية تركى مكاتبة ٤٠٥ ، من الجناب العالى إلى الباب العالى بتاريخ ١٠ صفر ١٢٤٦ (٣١ يولية ١٨٣٠) .
أنظر نص الوثيقة فى ملحق (١)

وهكذا فكر محمد على وقدر ، على أنه رأى قبل تنفيذ ما أراد أن يمهد لذلك بالدعاية للعهد الجديد آملاً أن يهدىء من روع العسكريتيين ويملأ قلوبهم ثقة به ، فأعلن فى أول بيان له أن اختار لهم واحداً من أعظم ضباطه وأكفأهم وأكثرهم إلماماً بالنظم الأوربية ليقوم على تنظيم شئونها ورعايتها ، وأكد لهم ثقته فى كفاية هذا الرجل وهو يومئذ عثمان نور الدين بك ، وأمله فى تحقيق اتجاهاته الأبوية فى حكم الجزيرة ، وتنفيذ مشروعاته التى تعود عليهم بالخير . ثم أخذ يؤمنهم على أرواحهم وأرزاقهم وأمور معاشهم ، مبيناً لهم أن انتشار الأمن فى ربوع الجزيرة سوف يتيح لهم بين يديه ضمان تفرغهم الكامل للعمل النافع ثم أخذ يطمئنهم على السبيل التى سيسلكها فى الحكم ، عندما بين لهم أنه قد أوصى عثمان بك بتنظيم أحوال الجزيرة ورعاية شئون أهلها : أحدهما فى «خانية» والثانى فى « قندية » وسيراعى فى تشكيلهما اختيار البارزين الممتازين من ذوى الخبرة وأصحاب التجارب الواسعة من المسلمين والمسيحيين على السواء . وسوف يخصص لكل منهم مرتب يناسب كفاءته وقدرته ومؤهلاته . ثم عاد فحدد اختصاص المجلسين من حيث مناقشة مختلف الشئون والحكم فى كافة القضايا والدعاوى — حاشا ما اتصل منهما بالأمور الشرعية لأن ذلك سيصبح من اختصاص المحاكم الشرعية .

ويضطلع المجلسان كذلك بالعمل على نشر الأمن العام وتوطيد أركانه والنظر المتصل فى تحسين أحوال الناس والعمل على رفاهية الجزيرة وتقدم أهلها[1].

ويبدأ محمد على بتنفيذ خطواته فيوفد بعثته العسكرية إلى الجزيرة وكان قوامها يومئذ خمس عشرة سفينة من سفائن الحرب تحمل من المشاة أربعة آلاف جندى تحت إمرة عثمان بك نور الدين الذى عهد إليه بتهدئة الأحوال فى الجزيرة

---

(١) *Le Règne de Mohamed Aly...*, vol. I, pp. 389-392, Proclamation de Mohamed Aly Pacha aux habitants de l'Ile de Candie, le 27 de Rebi El-Ewel 1246 (14 September 1830).

والمشاركة فى تنظيم شئونها وبعث معه بأمله العريض فى مستقبل الجزيرة بين يديه على أن احتـلالها قد كلف الخزانة المصرية أموالاً طائلة ، إذ لم يلبث محمدٌ على بعـد إرسال بعثته العسكرية الأولى حتى اضطر إلى أن يتبعها بأخرى وذلك فى نوفمبر ١٨٣٠ فبلغ مجموع ما أرسل من جنوده لإخضـاع الجزيرة واحتلالها حوالى ٦٧٠٠ مقاتل(١) .

محمد على يبدأ تنفيذ النظم الإدارية فى الجزيرة :

يبدأ محمد على بتنظيم حكمه فى الجزيرة فيجعل من مصطفى باشا قائد قواته العسكرية فيها محافظاً لها مقدراً له جهوده فى سنوات الثورة وقدرته على إخمادها ثم حكمته وبعـد نظره فى معالجة الأمور ثم كتب إليه والى قضاة « خانيـة » و « رثمو » و « قندية » إلى مفتى الجزيرة وسائر عمالها يوصيهم بمعاونة رسوله عثمان بك نور الدين وتيسير مهمته فى نشر الأمن وتنظيم أمور الحكم الجـديد وإنشاء المجلسين السالفى الذكر فى « خانية » و « قندية » وتعيين أعضائهما من وجوه المسلمين والمسيحيين على السواء ومراقبة أعمالهم ومواظبتهم على الحضور(٢).

ولا يفوته يومئذ أن يبعث برسوم إلى مطران الروم بالجزيرة منبئاً إياه بأن الباب العالى قد عهد إليـه بحكم الجزيرة ، وأن فرمان العهد مرسل إليه مع قائد قواته العسكرية عثمان بك نور الدين ، ويطلب إليه قراءته على سكان الجزيرة لينبئهم بعفوه الشامل عن اليونانيين من أهل الجزيرة ، وغفرانه لهم وما اقترفوا من المعاصى والآثام . وأنه ما نحهم الآمان ماركنوا إلى ما ينشد لهم من هدوء ، وسارعوا إلى تسليم ما بأيديهم من سلاح وبادروا إلى الاعتراف بسلطانه والسير

---

(١) *Ibid.*, vol. I, p. 393, Pezzoni à Ruckman, 10 Decembre, 1830.

(٢) دفتر ٤٠ معية تركى ، مكاتبة ٥٩ ٤ ، مرسوم خديو إلى مسلمى كريت ، ٢٧ ربيع الأول ١٢٤٦ (١٥ سبتمبر ١٨٣٠) .

تحت رايته ليسود الرخاء ويعم الخير ؛ ويحذرهم آخر الأمر من اتباع أهواء المفسدين منهم من أهل الغواية والضلالة(١) .

ولم يفت محمد على كذلك وهو يفكر فى تنظيم حكم الجزيرة أن يبعث إلى وجيه من أعيانها وسليل أحد أسراتها العريقة العارفين بشئون الجزيرة وتقاليدها وعاداتها ، يدعى « سوخته أوغلى » ليوصيه باستقبال رسوله عثمان بك نور الدين وإرشاده إلى أصوب السبل فى الاتصال بأهل الجزيرة على ضوء ما يعرف من أهوائهم وعاداتهم وتقاليدهم وميولهم ، مؤكداً له أنه سوف يجد من الرجل استجابة لفهم الروح المعنوية لأهل الجزيرة نظراً لخبرته الطويلة بالتقاليد الأوربية وبخاصة بلاد اليونان ومؤكداً آخر الأمر رغبته الصادقة فى توفير أسباب الراحة والطمأنينة لسكان الجزيرة الذين ينزعون إلى حياة أفضل(٢) .

وحين يصل عثمان بك إلى الجزيرة على رأس الحملة المصرية يثور القلق فى نفوس اليونانيين من سكانها فلا يلبث عثمان بك أن يعمد إلى بعث الطمأنينة فى قلوبهم(٣) على أن وصول هذه البعثة لم يثر القلق فى نفوس اليونانيين وحدهم بل أثار كذلك حفيظة الترك على أن تسليم حصن « كرابوزا » قد أكد لليونانيين بأن الجزيرة لم تعد جزءاً من المملكة اليونانية الحديثة(٤).

تعاون القائد والمحافظ على ضبط الأمور فى الجزيرة :

لازم التوفيق محافظ الجزيرة مصطفى باشا وقائد القوات فيها عثمان بك نور الدين حين وقع اختيارهما على مكان يتوسط أقاليم الجزيرة واتخذا منه مركزاً

(١) دفتر ٤٠ معية تركى ، مكاتبة ٤٥٨ ، مرسوم خديو إلى مطران الروم ، ٢٧ ربيع الأول ١٢٤٦ (١٥ سبتمبر ١٨٣٠) .

(٢) دفتر ٤٠ معيه تركى مكاتبة ٤٥٧ ، من الجناب العالى إلى « سوخته أوغلى » بكريت فى ٢٧ ربيع أول ١٢٤٦ (٥ سبتمبر ١٨٣٠) .

(٣) Aff. Etr., Corr. Cons., Gaspary au Ministre, 14 Octobre 1830.

(٤) Aff. Etr., Corr. Cons., Rapport de Fabreguette au ministre, 3 Septembre, 1831.

لبسط النفوذ وتنظيم الحكم والإدارة اختارا قرية يقال لها « نيروكورى » Nerocouri من أعمال إقليم « أبوكرونا » Apokorona فهو على بعد قريب من إسفاكية الذى اشتهر أهله بكثرة الفتن والعصيان ، ومنه تستطيع القوات أن تطفىء نار الفتن إن هى هبت وتكسر شوكة العصيان إن هم ثاروا فى سهولة ويسر . وهو من ناحية أخرى ضمن إقليم يضم أكثر الأسر المسيحية من سكان الجزيرة بعد إقليم «خانية» ثم هو ثالث أقاليم الجزيرة خانية وكيسامو من حيث عدد السكان بصفة عامة(١) .

هنالك عسكرت القوات المصرية وصدق ما قدره القائدان فهى لم تكد تستقر فى ثكناتها حتى خضعت القرى المحاربة وتقدم رسلها يعلنون ولاءهم للحاكم الجديد — ولما تم لها ما أرادا انتقلا بالقوات إلى مركز آخر يقال له « كمبوس » Campous وهى قرية على بعد فرسخين من « نيروكورى » Nerocouri فلما بلغاه عمت الفرحة سكان الإقليم وركبوا أسطح المساكن لمشاهدة القوات وإعلان الفرح بقدومها وتعالت هتافات الثناء معبرة عن ذلك . ولم يكن مصدر ذلك خوف أو نفاق وإنما كان فرحاً صادقاً وتعبيراً عن مشاعر أولئك المسلمين من الزراع الذين باتوا يتطلعون إلى من يخلصهم مما غشيهم من الظلم والفوضى ومن الجوع المهلك .

ولم تكد القوات تستقر فى معسكرها هذا حتى بادر سكان القرى المحيطة بإعلان خضوعهم وولائهم للحكم الجديد . واطمأن اليونانيون من أهل القرى

---

(١) فى عام ١٨٣٤ كان عدد الأسر المسيحية فى « أبوكرونا » ١٥٦٢ أسرة بينما عدد الأسر المسلمة ١٩٧ أسرة ، على حين كان عدد الأسر المسيحية فى « خانية » ١٦٥٥ أسرة بينما عدد الأسر المسلمة ٢٥٢ أسرة .

Pashley, *Travels in Crete*, vol. II, p. 325, Summary of the Population of Crete in 1834.

أنظر الملحق (٢) ويشمل على ترجمة لبيان كشافة لسكان فى الجزيرة عام ١٨٣٤ موزعة على قرى الجزيرة المختلفة .

بما جاء فى النشرات التى أصدرتها القيادة ؛ فأقبلت جموعهم تعلن الطاعة وتلقى بما لديها من سلاح هنالك أخذ القائدان يعيدان تنظيم قرية « كاليف » Calives وكانت من قبل مسرحاً للحوادث المنكرة التى وقعت أيام الفتن الأخيرة .

موقف الأسفاكيين من الحكم الجديد :

اتخذت القوات المصرية فى قرية « فريه » Fré مركزاً لقيادتها وهى يومئذ أم القرى من إقليم « أبوكرونا » وكانت قد احتلت بعض أحراج أسفاكيا ، لم تكن حال أهلها يومئذ كحال أهل « أبوكرونا » فهم قد أعلنوا على إثر ذلك أنهم ليسوا وأهل « أبوقرونا » إزاء الحكم المصرى سواء ، فلئن كان فريق منهم قد استسلم فإن فريقاً آخر لايرضى بذلك وإنما يؤثر الهجرة على البقاء تحت لواء الحكم الجديد كما أن هنالك فريقاً يصر على البقاء ورفع راية العصيان فى وجه القوات المصرية سالكاً إلى العيش سبيلاً قوامه النهب والسلب والسطو .

ويعلن محافظ الجزيرة استياءه من هذا السلوك ويتحدث به إلى ممثلى الدول فى الجزيرة ، مبيناً لهم أن الجناب العالى لم يفترض من أعماله فى الجزيرة وما بذل فى إجرائها من تضحيات سوى إخماد الفتن ورفع الظلم ومحو الفوضى وتهيئة الجزيرة لاستقبال حياة كريمة يعيش الناس فيها تحت راية الأمن والطمأنينة ويحصلون على أرزاقهم بالطرق المشروعة ، وأنه وزميله القائد قد أكدا مخلصين — فيما أعلنا على أهل الجزيرة أن الحكم الجديد قد كفل للناس عدلاً وأمناً ورخاء ، وأنه لم يبق فى الجو مايمكن أن يثير فى نفوسهم خوفاً أو قلقاً[١] .

وليس من شك فى أن محافظ الجزيرة قد كان على حق حين أعلن سخطه من سلوك الأسفاكيين[٢] وحين عبر عن استيائه لممثلى الدول على نحو ما قدمنا فلقد

(١) P.R.O., F.O. (Public Record Office, Foreign Office) 78/191, Le Courier de Smyrne., Journal Politique Commercial et Littéraire, Dimanche 23 Novembre 1830, vol. II, No. 139, Turquie (London) (Enclosure No. 4 in Gordon's letter No. 104).

(٢) أنظر ما كتب عن الأسفاكيين فى ملحق ٣

كان لسلوك الأسفاكيين أثر واضح فى إثارة النفوس وبلبلة الفكر وآية ذلك أن ينزع فريق منهم إلى أعمال السلب والنهب فى أرزاق مانزلوا بها وهاجروا إليها من أقاليم الجزيرة وكان حقاً على سكان تلك الأقاليم أن يلجأوا إلى استخدام السلاح للدفاع عن أرواحهم والزود عن أرزاقهم وبات أولئك المساكين من مسيحيي الجزيرة بين حالين كلتاهما مر : فإما الوقوع بين أيدى أولئك الغزاة من عصابات اللصوص النهازين من أبناء دينهم وإما الإلتجاء إلى العيش فى ظل الترك وهم أعداؤهم فى الدين والدنيا .

هنالك وفق الله عثمان بك قائد القوات المصرية ، فمكنه بما توفر لديه يومئذ من جند منظمة وبما ملأ قلبه من حب العدل والميل إلى الاعتدال فى كافة مايصدر من تصرفات — دفعه إلى الفوز بخلق الهدوء فى الجزء الغربى من الجزيرة وقد كان وكر الشر ، ومبعث الفتن وليس أدل على توفيق هذا القائد وفوزه من أنه استطاع أن ينتزع السلاح من أيدى الكثرة المطلقة من سكان أسفاكية(١) .

الأمور تستقر للحكم المصرى فى كريت :

لقد كان لوجود القوات المصرية الجديدة فى كريت كبير الأثر فى السيطرة على معظم أنحائها وإخضاع السكان لسلطان مصر — فى الحق أن قلة من سكانها لم يرضوا بذلك ، فآثروا الهجرة إلى بلاد المورة وبعض جزر الأرخبيل(٢) . على أنهم لم يلبثوا حتى ضاقوا بمهجرهم وفكروا الأوبة وإن كره أكثرهم الخضوع للحكم الجديد ، ولما عضهم الفقر وكربهم البؤس لجأوا إلى صاحب فرنسا لويس فيليب ، يلتمسون إليه أن يضم كريت إلى أملاكه ليتمكنوا من العيش فى ظله آمنين(٣) .

---

(١) Aff. Etr., Corr. Cons., Annexe à la dépêche du 14 Octobre 1831, Instructions pour Fabreguette, Paris, 13 Octobre 1831.

(٢) كان عدد المهاجرين يتراوح بين ١٠٠٠ر١٢٠٠ مهاجر .

(٣) Aff. Etr., Corr. Cons., Fabreguette au Ministre, Modon, 7 Juillet 1831.

هنالك بادر محافظ الجزيرة وزميله عثمان نور الدين بتوجيه نداء إلى المسيحيين من الجزيرة بأن يبقوا فى ديارهم مطمئنين لا يخشون عدواناً ولا يخافون ظلماً ولا هضماً ولا سلطان لتركى على مسيحى فلا إلزام ولا تسخير ولسوف تيسر لهم أمورهم بحيث يستطيعون استغلال أملاكهم والانتفاع بكافة أرزاقهم ، ولهم كافة الحرية فى ممارسة شعائرهم الدينية كما أن لهم العون على إعادة بناء ما تهدم من كنائسهم(١) .

وزيادة فى تطمين المسيحيين على أمور دينهم ودنياهم أعلن الرجلان أن الحكومة ستقوم بترميم ما تصدع من كنائسهم وأديرتهم(٢) وإعفائهم من سداد ماتأخر عليهم من ضريبة الرأس لايلزمون بذلك إلا ابتداء من ١٨٣١(٣) كما أعلنت الحكومة فتح أبواب الجزيرة أمام من هاجروا منها إذا رغبوا فى العودة إليها وتسهيل مهمتهم حتى يستقروا فى ديارهم(٤) .

ونجح الرجلان فى قصدهما ، ووجد العائدون فى صدق الدعوة ما ملأ نفوسهم أمناً ورضا ، وكانوا من قبل يخشون الانتقام والعذاب ، وباتوا يتذوقون طعم الحياة الكريمة ويستمتعون بالعدل بين أيدى الحكام المصريين الذين أمدوهم بالمال والحبوب والماشية حتى استقامت الحياة وبدت سهلة لا عسف فيها ولا ظلم ولا انتقام للمصريين مما وقع على أيدى المسيحيين من خسارة فى الأموال والأرواح أيام حرب كريت والمورة(٥) .

وما هى إلا أشهر معدودات حتى لبست الجزيرة ثوباً يشف عن السكينة والهدوء واستقامة الأمور واحترام النظم والقوانين ، حتى بدت فى صورة لم تعرف لها

---

(١) A. Politis, *Les Rapports de la Grèce...*, Annexe I, pp. 505-506, 29 Jan. 1831.

(٢) *Ibid.*, p. 507, 16 Fevrier 1831.

(٣) *Ibid.*, p. 508, 2 Avril 1831.

(٤) *Ibid.*, pp. 508-509, 16 Mai 1831.

(٥) Aff. Etr., Corr. Cons., Annexe à la dépêche du 14 Octobre 1831, Instructions pour Fabreguette, Paris 13 Octobre 1831.

منذ أكثر من ستة قرون(١) وجدير بالذكر أن تلك الصورة قد تم إطارها ووضحت معالمها دون إضطرار إلى إراقة الدماء ، وذلك فضل ينبغى أن يذكر فى تاريخ السلوك الإنسانى ، فضل شهد به قنصل فرنسا فى خانية حينما أورد فى تقريره عن ذلك مشيراً إلى أن الأمر تم دون إطلاق عيار نارى(٢) .

حصافة محمد على و بعد نظره وتوفيقه فى تنظيم أمور الحكم فى الجزيرة :

لما فكر محمد على فى تكوين جهاز الشرطة لضبط أمور الجزيرة استبعد أهل الجزيرة من المسلمين والمسيحيين على السواء وآثر الحياد المطلق فجعل الجهاز من الألبانيين الذين عرف لهم — بحكم خبرته — اليقظة واحكام الرقابة ، واتباع النظام الدقيق ، وصح ما ارتآه محمد على ، فما أسرع ما استطاع جهاز الشرطة ، القضاء على العابثين من اللصوص وقطاع الطرق ، وتأمين حياة السكان كافة ، حتى اطمأنت الخواطر وصفت النفوس وساد الود بين الناس حتى بدت الجزيرة فى صورة لن يكون من المبالغة أن يوصف فيها عهد الحكم المصرى بأنه عصرها الذهبى(٣) .

وبدت الأمور تستقيم بين يدى محمد على فى الجزيرة ، حين نجح السلطان العثمانى محمود الثانى فى القضاء على فرق الانكشارية ، وبذلك فقد أتراك الجزيرة من كانوا يظاهرونهم على البغى والعدوان ولم يعد لهم من القوة ما يتيح لهم الحصول على تلك الامتيازات التى مكنت لهم فى العبث بحقوق الناس ونهب أرزاقهم

---

(١) Pashley, *Travels in Crete*, Vol. I, p. XXIV.

(٢) "Sans qu'un coup de fusil ait été tiré", Fabreguette au Ministre, la Canée, 3 Septembre 1831 (Rapport), Aff. Etr., Corr. Consulaire.

(٣) Charles Laroche, *La Crète Ancienne et Moderne*, p. 138 ; A. Politis, p. XX.

امتدح قنصل فرنسا « فابريجيت » فى خانيه هيئة البوليس فى الجزيرة بعد مضى خمس سنوات من إنشائها وهو بصدد الكلام عن موضوع محاولة اغتيال رئيس مجلس « قنديه » .

وضعف كذلك خطر الأغوات فى الجزيرة حتى بهت وأوشك على الزوال ، فهم وإن كانوا من طبقات الملاك الظاهرين فى الجزيرة فإن الحكم المصرى قد قلم أظفارهم وقص أجنحتهم ، وحدد أرزاقهم حتى لجأوا إلى الاستدانة لقاء فوائد فاحشة ، مما اضطرهم فى كثير من الأحيان إلى بيع ما كانوا يملكون من ضياع ليسددوا ديونهم . ولقد حاولوا بكافة الوسائل استدرار عطف الباشا فى كريت عن طريق الزلفى والملق بغيـة استرداد بعض ما كان لهم من امتيازات فباؤوا بالفشل . ولم ير الباشا خطراً فى كيدهم ، وإن علم مقدار ما تنطوى عليه نفوسهم من كره للعرب .

يضاف إلى كل ما قدمنا أن الجزيرة قد خلصت من عناصر الثوار الذين كانوا قد جاءوها من بلاد اليونان يشعلون فيها نار الفتنة والتمرد ، ويغرون أهلها بالمطالبة بالانضمام إلى بلاد اليونان كما عاد إليهـا أصحاب التجارة يستأنفون فيها أعمالهم فى هدوء واستقرار ورواج كان له أثره فى النهوض بأحـوال الجزيرة الاقتصادية .

وعلى الرغم من كل ماذكرنا من حسنات الحكم المصرى الذى بات الرعايا الفرنسيون يستمتعون فى ظله حياة آمنة مطمئنة ، لا يخشون عليها شيئاً من عبث الترك ومن إليهم من الانكشارية والأغوات حتى باتوا يتحدثون بالعهد الجديد ومزاياه ويتمنون له البقاء — نقول على الرغم من ذلك — فإن المسيحيين من أهل الجزيرة ما زالوا يكرهون البقاء تحت راية المسلمين يحرضهم على ذلك أهل « إسفاكيا » الذين تزعموا من قبل ثورة الجزيرة على حكم العثمانيين وفكرة الانضمام إلى اليونان .

وهنا يقف التاريخ لحظة ليشهد أن الحكم المصرى قد بذل غاية الجهد فى إقامة العدل ونشر السلام وتعميم الرخاء حتى شهدت أوربا باستقامته وجمال مزاياه وحتى وصف لنا التاريخ عهده بعهد الذهب ولـكنه كان احتلالاً على كل حال . ولن

ينكر تاريخ الحرية العادل على أهل الجزيرة من اليونانيين أن يضيقوا بالحكم المصرى على عدله واستقامته وجمال مزاياه ، وأن يؤثروا عليه العيش مع آلهم وذويهم فى الجنس واللغة والدين من شعب اليونان . نعم إن تاريخ الحرية العادل لن ينكر ذلك على الرغم من سيادة الأمن وانتشار العدل واستقرار السلام فى كافة ربوع الجزيرة(١) .

ومن حصافة محمد على ، و بعد نظره ، وحسن تصويبه ، ومعرفته بأقدار الرجال ، أن يوفق فى اختيار أعوانه حين يضع ثقته فى إثنين من رجاله أولهما عثمان نور الدين بك(٢) وثانيهما مصطفى باشا . لم يتوان أحدهما أو كلاهما لحظة فى تنفيذ ما جاء بتصريح محمد على الخاص بإعادة تنظيم الجزيرة ، وتأمين حياة أهلها . وكان كلاهما كفؤاً لهذه الثقة ، خليقاً بما أسند إليه من منصب ، فعثمان نور الدين رجل عرف الحضارة الأوربية وتذوقها وأعجب بها ، وآمن بضرورة الاقتباس منها والانتفاع بها ، وكان يتكلم الفرنسية والإيطالية و يعرف فوق ذلك بعض اللغات الشرقية ، كان يتمتع بذاكرة قوية ، كما كان معتدلاً فى رأيه معتداً به ، قادراً على النظر فى الأمور بعقله قبل عاطفته ، كل أولئك أمور أعفته مما كان يتصف به الأتراك عادة من كبرياء وغطرسة وضيق أفق . عرف له المصريون قبل أن يجىء إلى كريت كل ذلك فأحبوه وأجلوه ، وعرفها له الترك فهابوه جميعاً حتى أولئك المحافظون الذين كانوا يتعلقون بأهداب القديم ، وخاصة حينما بدا لهم حدب محمد على عليه وثقته التامة فيه(٣) .

وثانى الرجلين كان مصطفى باشا محافظ الجزيرة ، وكان من أصل ألبانى

---

(١) Aff. Etr., Corr. Cons., Fabreguette à Mimaut, La Canée, 2 Janvier 1832.

(٢) أنظر المزيد فى وصفه فيما جاء فى :
Le Règne de Mohamed Aly, vol. I, pp. 387-389, Pezzoni à Ribeaupierre, Buyukderé 22 Oct. 1832.

(٣) *Le Règne de Mohamed Aly*, vol. I, pp. 388-399.

عرف بحزمه و إنسانيته وصفاته الحميدة التى ميزته عن نظرائه من حكام الأتراك الذين عرفوا بالقسوة والغطرسة . فصنعت له تربيته وثقافته وحسن استعداده خلقاً يكاد يجعله من الشخصيات النادرة بين الحكام والأتراك المستنيرين(١) .

كل هذه المزايا التى اجتمعت لمصطفى باشا قد يسرت له مهمته فى الجزيرة ، ولم تكن مهمته بالشىء الهين اليسير ، فالأتراك من سكان الجزيرة كانوا يستشعرون الهوان والمذلة فى بقائهم تحت راية المصريين واليونانيون يبذلون غاية الجهد فى الخلاص من البقاء تحت المسلمين الأتراك منهم والمصريين وينتظرون الفرصة المواتية(٢) وليس أدل على قيمة الرجل واستعداده وصدق تصويبه من أن يهابه الأتراك ويقدره اليونان من أهل الجزيرة(٣) ويزيد فى أعباء الرجل أن يبقى فى الجزيرة وحده ، فيحمل العبء كله حين يعود زميله نور الدين إلى مصر بعد إنجاز مهمته فيصلها فى ٢١ من ابريل عام ١٨٣١(٤) . ويبقى الرجل وحده مضطلعاً بأمور الحكم فى الجزيرة إلى عام ١٨٥٢ (أى الى بعد نهاية الحكم المصرى) فلا يغير شيئاً من سيرته ، بل يعمل دائماً على تحقيق رفاهية سكانها ، ويشهد له بذلك قناصل انجلترا وفرنسا وروسيا حين يقررون نجاحه فى مهمته ويرضون عنها ويصفونها بالاعتدال(٥) .

---

(١) Charles Laroche, pp. 136-138.

(٢) Aff. Etr., Corr. Cons., Fabreguette à Mimaut, 20 Janvier 1832.

(٣) Dodwell, p. 243 ; *Campbell's Report*, August 29, 1833.

(٤) *Le Règne de Mohamed Aly*, vol. I, p. 414, Lavison à Boutenief, Alexandrie, 23 April 1833.

أنظر المزيد فى وصفه فيما جاء : Scott, *Rambles in Egypt & Candia*, p. 264 ;

(٥) R. Cattaui., vol. II, 2ème Partie, p. 444, Duhamel à Nesselrode, Alex. 6 Sept. 1837 ; & *Ibid.*, vol. II, 2ème Partie, p. 324, Duhamel à Thoron, Alex. 19 Juin 1837.

ويشهد Ongley سفير انجلترا فى كريت بأن شخصية مصطفى باشا كانت محبوبة وقريبة إلى نفوس الكريتيين فى كتاب له R. Cattaui vol. II, 2ème Partie, pp. 187-188. بتاريخ ٢٤ أبريل ١٨٣٨ .

التنظيمات الادارية تحت الحكم المصرى

أسرع عثمان نور الدين بك ومصطفى باشا بتكوين المجلسين اللذين نص عليهما محمد على فى تصريحه الخاص بإعادة تنظيم الجزيرة فأنشىء أحدهما فى خانية والآخر فى قنديه ، وعين أحمد رأفت رئيساً لمجلس خانيه ، بينما عين « برهام زاده كاتب » رئيساً لمجلس قنديه[١] وكان كلاهما يختلف عن الآخر تمام الاختلاف : فالأخير من أعيان الأغوات ، من كبار الرجعيين وأصحاب الآراء العتيقة ، ينزع إلى إعادة نظام الامتيازات القديم . وقد استطاع بمكر الأغوات أن يصل إلى مصطفى باشا ، وأن تكون له عليه دالة ، فأما أحمد رأفت فقد كان واسع الأفق ، واسع الثقافة فى آن معاً[٢] . كما تميز بدماثة الخلق ، والحيدة ، والصبر والأناة والمثابرة ، والصدق فى القول والإخلاص فى العمل ، يظل نهاره عاكفاً عليه ، من مطلع الشمس إلى مغربها ، لايكاد ينصرف عن عمله إلا بمقدار ما يتناول غذاءه . كان قوى الأمل فى إصلاح أمور الجزيرة على النحو الذى أراده محمد على ، وهو بصفاته تلك ، وسلوكه هذا لم يكن كغيره من حكام الترك ، بل لم يكن يشبههم إلا فى زيه .

ولقد أثار بسلوكه هذا دهشة اليونانيين ، ذلك لأنهم لم يعرفوا قبله من كان ينظر فى أمورهم ويهتم بمعالجة مشاكلهم على هذا النحو المستقيم ، كما أثار حفيظة الترك ، وملأ قلوبهم غيظاً منه وحقداً عليه ، ولكنه لم يأبه لذلك وإنما مضى فى سبيله ، وسار على النهج القويم الذى ارتضاه وآمن بأنه الحق ، مرضياً بذلك

---

(١) Pashley, vol.I, p.XX وقد ظل أحمد رأفت رئيساً لمجلس خانية حتى مماته وتعيين حافظ أفندى ناظر مصلحة الحرير فى مصر خليفة له فى ٢٧ شوال ١٢٥١ (١٥ فبراير ١٨٣٦) دفتر ديوان خديو تركى ٨١٤ ، مكاتبة ٣٧ ، من مجلس الملكية إلى مأمور ديوان الخديو .

(٢) Aff. Etr., Corr. Cons., Fabreguette à Mimaut, 20 Janvier 1832.

ضميره ، ومؤملا فى إقناع قبيله من الترك ، بأن مايفعله هو الحق وغيره باطل ، وراجيا أن يتبينوا أن هذا السلوك لن يحقق مصالح اليونان وحسب بل هو محقق مصالح الأتراك فى آن معاً(١) . ولقد أعجب قناصل الدول الأوربية وممثلوها فى الجزيرة بسلوك هذا الرجل وعلى رأسهم فابريجيت قنصل فرنسا ، ومنهم « طورن » Thoron ممثل روسيا الذى أثنى على الرجل وامتدح سلوكه وأشار إلى فطنته والمامه بمختلف أمور الجزيرة والقدرة على معالجتها حين نعاه قنصل بلاده فى مصر ١٨٣٦ . فذكر أن الجزيرة قد فقدت بوفاته حاكماً من المصلحين(٢) .

وعلاوة على هذين المجلسين الكبيرين فى خانية وقنديه شكل مجلسان صغيران أحدهما فى رسمو والآخر فى أسفاكيه ، وكان كلاهما تابعين لمجلس خانية حيث كانت أحكامها تستأنف فيه ، ومن أجل ذلك أسماها قنصل بريطانيا فى مصر فى تقرير له « المحكمتين »(٣) وكان أعضاء هذه المجالس الثلاثة يعينون من الترك واليونانيين حاشا مجلس أسفاكيه ، الذى كان أعضاؤه جميعاً من اليونانيين ، ذلك لأن مقاطعة أسفاكية قد خلت يومئذ من المسلمين(٤) ولم يكن أعضاؤه يجاوزون الخمسة فأما مجلس « رسمو » فقد بلغ عدد أعضائه أحد عشر عضواً منهم سبعة من الترك وأربعة من اليونان ، على حين بلغ أعضاء مجلس خانيه ستة عشر عضواً منهم أحد عشر من الترك وخمسة من اليونان . فأما مجلس قنديه فقد كان أكثر المجالس

---

(١) Aff. Etr., Corr. Cons., Rapport de Fabreguette au Ministre, Le Canée 3 September, 1831.

(٢) *Le Règne de Mohamed Aly*, vol. II, 1ère Partie, p. 433. Thoron à Duhamel, La Canée, Le 5 Janvier 1836.

(٣) على أن هذه التسمية قد أطلقها « جسبارى » قنصل فرنسا السابق لفابريجيت على مجلسى خانية وقنديه . ويرجع ذلك — أغلب الظن — إلى طبيعة هذه المجالس القضائية التى تغلب على اختصاصاتها الأخرى .

(Aff. Etr., Corr. Cons., Gaspary au ministre, 14 Octobre, 1830)

أنظر كذلك Colonel Campbell's notes on the island of Candia

كما وردت فى نهاية تقرير باورنج ص ١٨١ .

(٤) *Col. Campbell's notes in Bowring's Report*, p. 184.

أعضاء ، إذ بلغ عددهم ثلاثة وثلاثين منهم واحدوعشرون من الترك واثنا عشر من اليونان يعاونهم فريق من الكتبة(١) ويشارك فى عضوية مجالس كل من قنديه وخانيه ورسمو فريق من الموظفين فى كل مقاطعة كصاحب القضاء ، وصاحب المال ، وصاحب المكوس ، وغيرهم من موظفى كل مقاطعة(٢) .

وعلى الرغم من أن مجلس أسفاكية كان أصغر تلك المجالس جميعاً فإنه كان أقدمها . ولعل قلة أعضاء هذا المجلس قد أنست قنصل فرنسا إياه ، وأغفلته عن قيمته فى تقريره الشامل الذى قدمه لبلاده عن مجالس الجزيرة والأقاليم التى تتبع كل منها ، على أنه لم يلبث حتى عاد فاستدرك أمر ذلك فى تقرير تال(٣) .

توزيع الأقاليم والمقاطعات بين مجالس الجزيرة :

اختص مجلس قنديه بالنظر فى شئون المقاطعات التالية « سيتيا » Setia و « ييرابيترا » Yera Petra ، « وميرابللو » Mirabello و يتبعها « سبنيالونجا » Spina Longa و « لاشيد » Lassitia « وملفيزى » Malevisi و « تيمنوس » Temenos ، و « ريزو كاسترى » Rizo Castri أو أركاديا Arcadie وبيديا Pedia أو « شيرسونيز » Chersonese و « مونوفاكيو » Monofacio أو « بونيفاكيو » Bonifacio ، و « كينوريس » Kenouris و « بريوتيسا » Piriotissa واختص مجلس خانيه بـ « أبوكرونا » Apokorona او Ampicorona

(١) *Ibid.*, p. 184, Table of Expenses of the Governt. in Candia

ويشير « باورنج » عند الكلام عن أعضاء المجالس إلى عدد مخالف بعض الشىء للعدد المذكور فى تقرير فابريجيت فهو لايجعل مجلس قنديه يتعدى الثلاثين عضواً بينما يصل عدد أعضاء مجلس رسمو إلى اثنى عشر عضواً ، ومجلس خانيه إلى سبعة عشر عضواً .

Bowring's Report on Candia, p. 156.

(٢) *Bowring's Report on Candia*, pp. 155-156.

(٣) Aff. Etr., Cor. Cons., Rapport de Fabreguette à l'amiral Boussin, la Canée 20 Avril, 1832.

وتشير الوثيقة ٤٧ فى دفتر ٤٦ معية تركى بتاريخ ١٨ جمادى ثانية ١٢٤٨ (١٢ ديسمبر ١٨٣٢) من الجناب العالى إلى مجلس أسفاكية « بالمجلس الروى » .

و « خانيه » و « سـلينو » Sellino و « كيسامو » Kissamos (وتتبعها Carabuse) و Sphakia. و Avassiliou Lambis, أما مجلس « رسمو » فاختص بالنظر فى شئون أقاليم « ميلوبوطاموس » Milopotamos و «أمارى» Amari ورسمو(١) .

وتنقسم هذه الأقاليم المختلفة بدورها إلى قرى عديدة(٢) يقوم على تصريف الأمور المحلية فى كل منها رئيسان أحدهما مسيحى والآخر مسلم(٣) .

ولقد رأت السلطات المصرية المعنية بشئون الجزيرة ، منذ إنشاء تلك المجالس أن تستدعى بعض المهرة من الخبراء من الـكريتيين لتستعين بهم على فهم محاضر تلك المجالس وتقاريرها ، وضبط دفاتر الحساب فيها ، فـكان منهم واحد من قندية وآخر من خانيـة ويدعى محمد أغا وكان من أعضـاء مجلسها وناظراً للمقاطعات التى آلت إلى الحـكومة ومن أكثر أهالى الجزيرة معرفة بأحوالها على أن يبقى بمصر عاماً يستبدل به غيره فى النظارة على المقاطعات المشار إليها مدة بقائه فى مصر(٤) . فأما العضو الثالث فكان من مدينة رسمو .

---

(١) Aff. Etr., Corr. Cons., Annexe B. a la dépêche de la Canée du 25 Août 1832.

يشير بارونج فى تقريره عن كريت إلى تقسيم يختلف بعض الشىء عما ذكره فابريجيت من حيث عدد الأقاليم الموجودة فى كل من المقاطعات الثلاث : فقندية فى تقريره تنقسم إلى أحـد عشر إقليماً بدلا من عشر إقليماً ، ولعل ذلك يرجع إلى أنه يجعل من لاشيد إقليماً قائماً بذاته بدلا من إدماجه فى إقليم « ميرابيللو » ، ومقاطعة خانيه إلى خمسة أقاليم ، ورسمو إلى أربعة .

(٢) أنظر أسماء هذه القرى وتعداد سكان كل منها أثناء الحكم المصرى فى ملحق (٢) .

(٣) W. Scott, *Rambles in Egypt & Candia*, p. 344.

(٤) ٧٧٦ ديوان خـديو تركى ، المكاتبة ٩٨ — ١٦ رجب ١٢٤٧ (١١ ديسمبر ١٨٣١) . وأشير عندئذ إلى أن يعهد بإدارة هذه الأراضى المحلولة (التى لاوارث لها) إلى عدة أشخاص بدلا من شخص واحـد ، حتى يعين كل منهم بإدارة الجزء التابع له ويتفرغ له تفرغاً تاماً . وهكذا أحيلت مقاطعة ناحية أبقرونا إلى عهدة حيدر أغا ، ومقاطعتى « سلنه » و « كيسامو » إلى عهدة بحرى أغا ومقاطعة أسفاكية إلى عهدة مأمورها ، وكلف كذلك محمد أغا الذى وقع عليه الاختيار للسفر إلى مصر بأن يراجع دفاتر حساباته لعام ١٢٤٦ وينظمها ثم =

واشتد اهتمام السلطات فى مصر بأمور الجزيرة ، وحرص محافظها على إرسال مضابط المجالس إلى مصر تباعاً تحقيقاً لرغبة الجناب العالى فى تنظيم أمور الجزيرة ورعاية أحوالها(١) . وليس أدل على حرص محمد على على أن تؤخذ أمور الجزيرة مأخذ الجد من أنه حرم على أعضاء مجالسها الجلوس على الحشايا حتى لايصبهم الكسل والخمول ، وأمرهم بالجلوس على الكراسى ، لتشتد يقظتهم حين النظر فى أمور الجزيرة وليستقيم تفكيرهم عند معالجة مشاكلها الحيوية ، وأبلغت أوامره تلك إلى المجالس فى قنديه وخانيه ورسمو(٢) .

وكان لهذه المجالس وفى مقدمتها مجلسا خانية وقندية اختصاصاتها التشريعية والقضائية والتنفيذية(٣) فيها تسن القوانين وتصدر القرارات الخاصة بالأمن ورعاية السكان غذائياً وصحياً وثقافياً ، فضلاً عن سائر القوانين الخاصة بالنهوض بحياة سكان الجزيرة فى ميادين الاصلاحات الزراعية والتقدم الصناعى والتجارى والعمرانى .

ففى هذين المركزين تركزت سلطنة الأشراف على كافة أقاليم الجزيرة ورعاية مصالحها وجباية الأموال الأميرية وتحصيل مختلف الضرائب دون جور أوحيف .

وليس من شك فى أن تلك المجالس التى أنشئت وحياة أهل الجزيرة فوضى لا نظام لها قد استطاعت لكثرة ما عالجت من مشاكلها على إثر ما كان يغشى

= يقدمها لمجلس خانيه ليسلم دفتر كل مقاطعة لمأمورها الخاص ، وبعد أن يصفى كافة شئونه يسافر إلى الأسكندرية (دفتر ٧٧٦ ديوان خديو من الباشا المحافظ إلى مأمور ديوان الخديو فى المحروسة ترجمة قرار مجلس خانيه العالى المؤرخ ٢٤ رجب ١٢٤٧ (٢٩ ديسمبر ١٨٣١) .

(١) محفظة عابدين ٢٧١ ، الإفادة ١٦ أصلية ، من محافظ كريت إلى باشمعاون الخديو فى ٢٨ محرم ١٨٥٦ (أول ابريل ١٨٤٠) .

(٢) دفتر ٤٦ معيه تركى ، وثيقة ١٣٩ ، إلى ناظر مجلس قندية من الجناب العالى ، فى ٢١ ذى القعدة ١٢٤٨ (١١ أبريل ١٨٣٣) .

(٣) A. Politis, *Les Rapports de la Grèce et de l'Egypte* (1833-1849), p. XVI; W. Scott, pp. 344-345; Sabry, *L'Empire Egyptien sous M. Aly*, p. 397.

جوها من الفتن والاضطرابات قد غلبت سلطانها القضائى ، ولا أدل على ذلك من أن بعض قناصل فرنسا فى الجزيرة قد أسموا تلك المجالس محاكم .

وظاهر أن المسيحيين قد استراحوا لأحكام تلك المجالس التى حرصت السلطات المصرية على أن تتوخى فى كافة ما يصدر عنها العدل والمساواة ، وإعطاء كل ذى حق حقه ، لاتفرق فى ذلك بين مسلم وغير مسلم ، فالكل فى حق الحياة سواء . ولا شك فى أن السلطات المصرية قد كانت تدرك ببعد نظرها وثاقب بصرها ما كان من اهتمام الخلفاء بشئون الرعايا المسيحيين ، كما كانوا يدركون أن تميز المسلمين على المسيحيين بأى لون من ألوان تلك الامتيازات التى عرفها العهد العثمانى قد كان من شأنه أن يثير حفيظة المسيحيين وأنصارهم من الدول الأوربية المسيحية المتحالفة(١) .

والذى ينعم النظر فى سلوك السلطات المصرية فى الجزيرة ، يستطيع أن يتبين فى سهولة مقدار ما كان لمحمد على من الدهاء ، وبعد النظر ، وقوة الأمل فى بسط سلطانه على الجزيرة ، والاستحواذ عليها ، فهو قد عمل جاهداً على إرضاء المسيحيين وتقريبهم من نفسه ، فجعل يوم العطلة الأسبوعية يوم الأحد محاولاً بذلك أن يرضى فى نفوس المسيحيين حاجة الشعور الدينى ، وليبيح لهم على الرغم من خضوعهم لحكومة مسلمة بتأدية شعائرهم الدينية(٢) . ولم يغفل مع ذلك إرضاء شعور المسلمين حين أصدر أوامره بإيقاف جلسات المجالس إذا نودى لصلاة يوم الجمعة ليمكنهم من تأدية هذه الفرائض فى حينها(٣) .

---

(١) Pashley, vol. I, p. XXIV.

(٢) *Campbell's Report*, 1833, pp. 81-82.

دفتر ٢٢٤ عابدين ، صادر المكاتبة ١٥٧ فى ٢٦ جمادى الأولى ١٢٥٥ (٧ أغسطس ١٨٣٩) وفيها تأنيب لأعضاء مجلس رسمو لتخلفهم عن حضور المجلس ثلاثة أيام متوالية مع أن يوم عطلة أشغال الحكومة هو يوم الأحد .

(٣) دفتر ٤٦ معية تركى ، ملخص الوثيقة ٩١ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت ، ٢١ شعبان ١٢٤٨ (١٣ يناير ١٨٣٣) . وفيها بحث أعضاء المجلس على المواظبة على حضور المجلس .

ولم يخف دهاء محمد على المؤرخين الأوربيين ، وليس أدل على ذلك من أن أحدهم وكان من الفرنسيين يفسر سلوك محمد على إزاء المسيحيين بتقديره لكفايتهم ونشاطهم وقدرتهم على العمل لا فى الجزيرة وحسب بل فى مصر نفسها(١) .

وليس من شك بعد ذلك فى أن تلك المجالس فى الجزيرة قد كان لها دورها الهام فى استقرار أحوالها وإعادة تعميرها ، وإصلاح مافسد من أمورها ، والنهوض بمرافقها المختلفة وتعويض سكانها مما نزل بهم من خسائر أيام حكم العثمانيين . ولقد أثار سلوك تلك المجالس حيال إصلاح كافة نواحى الحياة فيها وإسعاد أهلها دهشة القنصل الفرنسى فى خانية(٢) الذى ذكر فى صراحة مقدار ما نعمت به الجزيرة فى ظل الحكم المصرى بعد الذى أصابها من جراء ثورة « مورنييس »(٣) وأحداثها المحزنة عام ١٨٣٣ فلم تفرض عليها ضرائب جديدة ، ولم يصدر فيها ما يثير مشاعر المسيحيين ، وإنما بذلت من الجهود الجبارة ما يحفظ على أهالى الجزيرة حياتهم ويجنبهم شر العلل والأوبئة التى أصابت أهالى القسطنطينية والأسكندرية ، فعانوا منها الأمرين ، ونجحت السلطات المصرية فى جهودها تلك ، كما نجحت فى إصلاح ثغرى خانية ورسمو ، وتخفيض الحاميات النظامية وغير النظامية(٤) . ولم يكن هذا تقرير القنصل الفرنسى وحده بل كانت تقارير قناصل الدول الأخرى تشير إلى ذلك .

التنمية الاقتصادية فى الجزيرة :

اهتمت السلطات المصرية بتحسين أحوال الجزيرة وتنمية الاقتصاد فيها ، فأخذت تنهض بأمورها الزراعية والتجارية والصناعية .

---

(١) Charles La Roche, *La Crête Ancienne et Moderne*, pp. 138-139.

(٢) Aff. Etr., Corr. Cons., Fabreguette au ministre, La Canée 22 Mars 1837.

(٣) أنظر فتنة « مورنييس ١٨٣٣ » ملحق (٤) .

(٤) Aff. Etr., Corr. Pol. des Consuls (Paris), Turquie 4, pp. 259-262, Fabreguette à Monsieur Thiers, Président du Conseil, Ministre des Affaires Etrangères 1er Juillet 1836.

ولما كانت الزراعة هى أولى عناصر الحياة ومقوماتها فى الجزيرة ، حرصت السلطات المصرية على تنميتها والعناية بها واستغلال كل شبر من الأرض الصالحة للزراعة تحقيقاً لهـذا الغرض ، فلم يكد العام الثانى من أعوام الحكم المصرى فى الجزيرة ينتهى ، حتى صـدرت الأوامر إلى الموظفين المنوطين بتنظيم الحيـاة الزراعية برعايتها ودقة النظر فى العناية بها ، ومتابعة تطورها ، وإبلاغ السلطات عن كل ما يجرى من نشـاط أو إهمال أو توان فى استغلال الأراضى الزراعية وتنمية محاصيلها . هنالك وزعت المنشورات على أصحاب المقاطعات تحثهم على الاهتمام بالأراضى الزراعيـة ورعايتها ومضاعفـة الناتج من غلاتها ومحاصيلها . وتحذرهم من الاهمال فى ذلك . وتذكرهم بأن الحـكومة على أتم استعداد لتقديم كل ما تستطيع من المعونات المادية والتشجيعية . هنـالك زاد اهتمام الزراع من أصحاب المقـاطعات فتعهدوا للحكومة ببـذل كل ما يستطيعون من جهود فى إصلاح أراضيهم والعمل على خدمتها ومضاعفة غلاتها واستغلال خيراتها(١) .

وليس أدل على اهتمام السلطات المصرية من أن يبادر مجلس خانيـة إلى اتخاذ ما استطاع يومئذ من كافة الإجراءات نحو العناية بمحصول كروم الزيتون ، وبذل أقصى الجهود الممكنة فى سبيل مضاعفة كمية الزيتون المستخرجة من تلك الكروم . وآية ذلك أن يجتمع المجلس المذكور بنـاء على اقتراح محمد أغا ناظر الأراضى التى آلت إلى الحـكومة ، فيصـدر ما يرى من قرارات تؤكد حق الحـكومة والملتزمين بتحصيل ضرائبها ، مراعياً فى ذلك إنصاف الطبقات العاملة ، وإعفائها مما أثقل كاهلها من ظلم المستغلين . كما أصـدر المجلس فى نهاية جلساته تعليماته إلى نظـار المزارع التى آلت أراضيها إلى الحـكومة ، وإلى أغوات

---

(١) A. Politis, *Les Rapports de la Grèce et de l'Egypte pendant le Règne de Mohamed Aly*, 1833-1849, pp. 510-512. Décision du Conseil vice-royal Egyptien à Mégalo-Castron Candie).

وإذا دققنا النظر فى هذه التوجيهات نجدأنها تشبه إلى حد بعيد وإن كان بصورة معتدلة ماجاء من أوامر المجلس الخانيوى على أثر زيارة محمد على للجزيرة فى العام التالى(١٨٣٣) وما كان له أثره فى إثارة الأهلين (أنظر « فتنة مورنييس » ملحق (٤)) .

المقاطعات وسائر القائمين على الأملاك التى هجرها أصحابها بالعناية بها حرصاً على توفير أرزاق الشعب(١) .

ولقد يكفى للدلالة على اهتمام السلطات المصرية بتحسين أحوال الجزيرة فى هذا الباب أن نذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ما قرره مجلس قنديه فى شأن قرية « ستراڤكيا » Stravakia التى دمرتها أحداث الثورة وخربت دورها تخريباً تعذر معه إيواء سكانها بحيث يحشر العشرة منهم فى دار واحدة . وبحيث يروع المجلس ما آل إليه أصحاب هـذه القرية من بؤس ورقة حال . فيفرد من المـال تخصيص مبلغ ٥٠٠٠ خمسة آلاف قرش لسد حاجات أهلها وتكليف اثنين من الثقاة والعارفين بأحوال الجزيرة أحدهما « سليم بك » قائد حامية قنديه ، وثانيهما « يعقوب جيركور » Yakoub Ghirkor أحد أعيان تلك القرية بالنظر فى أمورها ومعالجة مشاكلها واستقصاء حاجاتهم من المـال ، والدواب ، والبـذور ، وتسجيل كل أولئك فى سجلات دقيقة ترفع إلى المجلس لينظر فيها بعين العـدل . وفى ضوء كل أولئك كلف المجلس ابراهيم أغا ناظر الأراضى التى آلت إلى الحـكومة (المحـلولة) النظر فى شـئون أهالى تلك القرية مما شجع أهلها على التقـدم إلى الحـكومة فى صراحـة مطالبين بكل ما يحتاجون إليه(٢) .

ولقد بذلت مجالس الجزيرة أقصى ما ملـكت يومئذ من جهد فى العمل على إحياء الزراعة بعد موتها ، ومضاعفة غلاتها ومحاصيلها . وبخاصة مزارع الزيتون وكان محصول الجزيرة الرئيسى . وكانت قد تعطلت أو كادت بسبب ما أصاب

---

(١) دفتر ٢١٨ عابدين، ترجمة المضبطة ٣٠ ، فى ١٠ رجب ١٢٤٨ (٣ ديسمبر ١٨٣٢

(٢) A. Politis, *op.cit.*, pp. 510-512, Décision du Conseil vice-royal égyptien à Mégalo-Castron, Candie.

فطلب بعضهم أغناماً والتمس آخرون ثيران ، بينما اكتفى فريق ثالث بالمطالبة بإصلاح منازلهم المتداعية وكرومهم الخربة فأجيبت مطالبهم جميعاً .

البلاد بين يدى ثورتها العارمة حيث خربت الدور وأزهقت الأرواح ، وأهملت أعمال الزراعة لقلة الأيدى العاملة ، وأضحت أكثر أراضى الجزيرة التى كانت غاصة بكروم الزيتون عطلاً منها . وكان من نتائج إهمال تلك الكروم أن طغت عليها الحشائش البرية ، بحيث أضحى من المتعذر جمع ثمارها(١) . ومن أوضح الأمثلة الدالة على تدهور زراعة الزيتون أن المساحة التى كانت وقفاً على دير « أركاديا » Arcadi والتى بلغت مساحتها ٦٠٠٠ ستة آلاف ذراع لم يكن يزرع منها إلا نصفها أو يزيد قليلاً(٢) .

وكان من أسباب تدهور مزارع الزيتون أن أصحابها لم يكونوا يملكون من الوسائل مايمكنهم من رعايتها وتنميتها والإفادة من ثمرها(٣) .

ولقد أزعج محمد على فى عامه الأول من حكم الجزيرة أن يكون محصولها من

---

(١) وإلى ذلك يشير «بارونج» فى تقرير له عن أحوال الجزيرة مقدراً أن قلة الأيدى العاملة قد أضاعت ربع محصول الزيتون . كما أشار أنه على الرغم من قلة ما بقى بعد الثورة من كروم الزيتون فان سكان الجزيرة لم يكونوا لقلة عددهم كافين لرعاية تلك الكروم والإفادة من ثمارها . بل لقد بلغت بهم الحال أنهم كانوا ينتظرون حتى تسقط الثمار فيكلف النساء والأطفال بالتقاطها وجمعها . وينالون من الجزاء على عملهم هذا ثلث ما جمعوه من ثمر ، كما لجأ أهالى مقاطعة « أبوقورونا » إلى نفض الثمار من أغصانها مما سبب تلف الكثير من محصولها . (*Bowring's Report on Egypt & Candia*), p. 157).

(٢) Aff. Etr., Corr. Cons., Annexe A., Quelques détails sur une tournée faite dans l'île de Crete en Mai 1832 par Fabreguette.

(٣) A. Politis, *op. cit.*, p. 532.

وإلى ذلك يشير القنصل الفرنسى « فابريجيت » فى خطابه السابق المؤرخ ٢ مايو ١٨٣٢ عندما يوضح كيف أن حكومة الجزيرة لم يكن فى استطاعتها على الرغم من جهودها المتصلة أن تسد العجز الظاهر فى هذه الزراعة فى خلال عامين ، على حين أنه نفسه يذكر فى رسالة فى ١٨٣٧ — أى بعد مرور سبع سنوات على الحكم المصرى مالمسه من تقدم زراعة الزيتون والكروم فى سهل « ميلوبوطاموس » Milopotamos الممتد من أركاديا إلى « رسمو » وما تبينه من فرق شاسع بين حالة السهل عندئذ وقبل ذلك بسنوات عندما زاره لأول مرة مما جعله يتنبأ بأن ازدهار زراعة الكروم لما يبشر بأن الجزيرة لن تحصل منها على ما يكفيها من النبيذ وحسب بل وتصدر الفائض عن حاجتها إلى الخارج (Aff. Etr., Corr. Cons., La Canée, 28 Mars 1837, Fabreguette au Ministre).

الزيتون وزبته أقل بكثير من محصول العام السابق على حكمه وقد كان ينتظر أن استقرار الأمور فى الجزيرة سوف يزيد من محاصيلها ، فبادر مجلس خانيه إلى بحث الأمر والتوفر على دراسته فتبين له أن أسباب النقص مرجعها إلى عدم توافر المعاصر اللازمة فى بعض الأقاليم ، وإلى تعطيل المعاصر فى أقاليم أخرى . وهناك فكر المسئولون فى شراء بعض المعاصر الخاصة التى يرغب أصحابها فى بيعها . حتى تتولى الحكومة إدارتها ومراقبتها بنفسها حرصاً منها على الحصول على حقها من الضريبة كاملة ، وكان قدرها سبع المحصول ، ومبالغة فى حرص الحكومة على ذلك ، أوصى المجلس بأن يعين فى كل إقليم مراقب من الأكفاء الواعين للاشراف على تلك المعاصر ، وأن يرتب له جزاء مجز يمكنه من الإنصراف إلى عمله والإخلاص فيه .

ولما أخذ المجلس ينظر فى تقدير الضريبة فكر أول الأمر فى أن يترك التقدير لمن يقومون بجمع الثمر ، ثم تبين له بعد المناقشة فساد هذا الرأى ، ذلك لأن الثمر يختلف فى مقدار ما يحتويه من زيت فرب ثمر قليل يغنى بزيته عن ثمر كثير . هنالك استقر الرأى على أن تقدر الضريبة بعد عصر الثمار متوخياً بذلك العدل والانصاف . وأصدر مجلس خانيه من القرارات ماقصد بها إنصاف الشعب ، وتأمين حياته ، وتجنيبه الخسارة فى الرزق ، غير مفرق بين مسلم ومسيحى فالكل فى حق الحياة سواء .

وأجاز لأصحاب المعاصر الخاصة أن يتولوا إدارتها بشرط أن يؤدوا حق الحكومة من ضرائب ، علاوة على قدر من الزيت لقاء استخدامهم لتلك المعاصر ، والذين لايملكون معاصر من الزراع مسلمين كانوا أم مسيحيين أن يحملوا ثمارهم إلى أغا الأقاليم وجابى الضريبة ، وأن يؤدوا للحكومة حقها فى الضريبة من أول العصر وثانيه . فأما ماعدا ذلك فكان يخصص لنفقات المعصرة وعمالها .

ولكل زارع حق الالتجاء إلى السلطات إذا ما رأى فى عصر محصوله إهمالاً أو تقصيراً(١) .

ثم تراءى للحكومة بعد لأى أن ضمان حقها فى الضريبة يقتضى السيطرة على معاصر الزيتون ، فأصدرت قراراً يقضى بالزام كافة أصحاب كروم الزيتون بأن يعصروا فى معاصرها تحت إشراف كبير العسس واليازجى (وهو خازن أوجاق الانكشارية) ، ونص فى القرار على معاقبة كل من يخالف ذلك أمام المجلس(٢) .

وليس من شك فى أن محمدا عليا قد كان شديد العناية بإصلاح الجزيرة والنهوض بها والإفادة من محاصيلها ، وآية ذلك أنه كان دائب التفكير فيها ، حريصاً على أن يستقبل الوافدين منها من ذوى الرأى وأصحاب الخبرة ، والاستماع إلى نصائحهم ، والاستنارة بآرائهم . فلما علم منهم بأن المعاصر القديمة أصبحت غير لائقة وغير مربحة ، وأن استخدامها يضيع على الجزيرة ثلث محاصيلها ، بادر إلى اتخاذ ما يلزم من إجراء ليجنب خزانته وليجنب زراع الجزيرة تلك الخسارة .

هنالك استدعى قنصل اليونان فى مصر وكان يدعى « طوسيجه » ، وطلب إليه أن يستدعى خبيراً من خبراء المعاصر من بلدة « ليڤورنة » كما طلب إلى المختصين فى الجزيرة أن يوجهوا بالغ اهتمامهم إلى تجربة مالديهم من معاصر ، والمقارنة بينها وبين المعاصر الحديثة ، ليتبينوا بأنفسهم أيها أغنى وأجدى ، وأن يوافوه برأيهم فى ذلك حتى يقف على جلية الأمر(٣) . ولما وصل الخبير إلى الجزيرة كتب محمد على إلى محافظها يوصيه بمعاونته ويبعث إليه بنتيجة بحوثه(٤) .

---

(١) A. Politis, *op.cit.*, pp. 513-518 (Décision du Conseil vice-royal de la Canée, 19 Octobre 1831).

(٢) دفتر ٢١٨ عابدين ، المضبطة ٢٣ ، فى ٢٥ صفر ١٢٤٨ (٢٤ يولية ١٨٣٢).

(٣) دفتر ٤٦ معية تركى ، مكاتبة ١٥٢ إلى محافظ كريت ، ١٠ ذى الحجة ١٢٤٨ (٣٠ أبريل ١٨٣٣) .

(٤) دفتر ١٢٥ مجلس ملكى ، مكاتبة ٥٨ أمر إلى محافظ كريت ، فى ٩ ذى القعدة ١٢٤٩ (٢٠ مارس ١٨٣٤) .

وتبين مجلس خانية فى ضوء تقرير الخبير أن المعاصر الحديثة أجدى وأنفع من المعاصر القديمة ، لأنها بمكابسها الأوربيـة — وإن كانت تكلف الحكومة كثيراً فهى تزيد فى محصول الزيت الذى يرضى الزراع ويضمن للحكومة حصتها من الضرائب فى وقت معاً ، وبخاصة إذا صنعت المكابس من خشب الدلب(١). وتمكن إثنان من عمال الجزيرة أن يفيدا من آراء الخبير ، وأن يحذقا طريقته التى مكنت من الحصول على أكبر كميـة ممكنة من زيت الزيتون . وذلك قبل رحيله عن الجزيرة(٢) .

وزاد اهتمام السلطات المصرية بمحصول الزيتون وزيته زيادة ملحوظة ، نراها فى تلك الأوامر المشددة بتحريم رعى الأغنام فى مناطق كروم الزيتون ، وإبعاد قطعان الخنازير إلى المناطق الجبلية ، وعلى من يملك الخنزير أو الخنزيرين أن يقيدهما فى داره . وكل من يخالف تلك الأوامر يجازى بالتعويض عما أتلف ويعاقب بالجلد خمسين جلدة(٣) . ثم بالغ محمد على فأصدر أمراً مشدداً بتوقيع العقوبات الصارمة على كل من يجرؤ على حرق أشجار الزيتون أو العبث بمعاصر الزيتون فهو يرى فى ذلك إضراراً بمصالح عباد الله (٤) .

ومن طريف ما يروى أن واحداً من أهالى إحدى القرى فى منطقة « رسمو »

---

(١) دفتر ١٢٥ مجلس ملكى ، مكاتبة ٧٣ ، من الجناب العـالى إلى محافظ كريت ، ١٨ ذى الحجة ١٢٤٩ ، (٢٨ ابريل ١٨٣٤) .

(٢) دفتر ١٢٥ مجلس ملكى ، مكاتبة ١٧٥ ، من الجناب العـالى إلى محافظ كريت ، ٢٢ ذى الحجة ١٢٥٠ (٢١ أبريل ١٨٣٥) .

وعند ذكر المعاصر فى الجزيرة لانغفل الإشـارة إلى اهتمام « كبورال » الطبيب الفرنسى بها بإنشاء معصرة مائية بالاشتراك مع أحد تجار الاسكندرية ، بغية الحصول على عصره ثالثة للزيتون ، ولكنه لم ينجح فى ذلك ، فاكتفى باستخدامها لعصر الزيتون مرتين
(*Bowring's Report on Egypt & Candia*, p. 158).

(٣) دفتر ٢١٨ عابدين ، مضبطة ٢٣ ، فى ٢٥ صفر ١٢٤٨ (٢٤ يولية ١٨٣٢) .

(٤) دفتر ١٢٥ مجلس ملكية ، مكاتبة ٢٨ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ١٧ جمادى الأولى ١٢٥٠ (٢١ سبتمبر ١٨٣٤) .

أراد يوماً أن يطهر كرومه من الحشائش الضارة فأشعل فيها النار ، وكان من جراء ذلك أن امتدت النار إلى أشجار الزيتون فى كرومه والكروم المجاورة فأتت عليها جميعاً . ولما انتهى خبر ذلك إلى محمد على أثار اهتمامه ، فقرر ألا يجرى تطهير الكروم بالنار إلا فى يوم هادىء الريح ، وألا ينفرد صاحب الكرم بتطهيره بل يشاركه فى ذلك جيرانه من الزراع فإذا خالف فجزاؤه التعويض والسجن . وإذا وقع الحريق من مجهول أخذ أهالى المنطقة جميعاً بالجزاء إذا لم يدلوا على الفاعل ، ووافقت مجالس الجزيرة على تطبيق هذا القرار فى كافة أنحاء الجزيرة(١) .

ولشدة اهتمام محمد على بمحصول الزيت فى كريت أخذ يفكر فى تنظيم طريقة تصديره ، فعدل عن تعبئة البراميل اقتصاداً فى النفقات ، وأمر أن تعد لذلك سفن خاصة تشتمل على أوان كبيرة سعة كل منها من تسعمائة إلى ألف أقة يصب فيها الزيت بخرطوم من كوة العنبر(٢) .

ولم يكن نصيب مصر من ضريبة الزيت يكفى حاجتها إليه ، وإنما كانت تستورد منه فوق ذلك ما يكفى حاجتها من رواتب الجند مستعيضة به عن السمن الذى كان يومئذ عزيز المنال ، وأغراها بذلك اعتدال سعر الزيت ، فلم يكن ثمن الأقة منه يجاوز سبعة قروش ونصف قرش . وفطنت الإدارة المصرية بالجزيرة إلى حاجة مصر وجنودها إلى الزيت فحرصت على ادخار الفائض فى مخازنها لمواجهة حاجة الجيش، فادخرت فى عام ١٢٥٤، ٤٥٠٠ أربعة آلاف وخمسمائة قنطار فى مخازن قندية ورسمو . بعثت بها إلى مصر فى العام التالى . وقد كانت فى أشد الحاجة إليها ، ذلك لأن محاصيله لم تكن وفيرة مما سبب رفع أسعاره(٣) .

---

(١) محفظة ٢٦٨ عابدين ، الإفادة ٥٣ حمراء ، من محافظ كريت إلى الباشمعاون فى ٢٢ ربيع آخر ١٢٥٥ (٥ يولية ١٨٣٩) .

(٢) دفتر ٨٣ معية تركى ، الأمر ١٤٦ ، الجناب العالى إلى لطيف بك ، ٨ ذى القعدة ١٢٥٢ (١٤ فبراير ١٨٣٧) .

(٣) محفظة عابدين ٢٦٨ مكاتبة ١٠٧ (٦١ حمراء) ملف كريت ، قندية فى ١٩ شعبان ١٢٥٥ (٢٨ أكتوبر ١٨٣٩) .

وظاهر كذلك أن حاجة مصر إلى زيت كريت لم تكن قاصرة على تموين الجيش فحسب ، بل عدت ذلك إلى استخدامه فى الصناعة وبخاصة دبغ الجلود . وكانت من أجل ذلك شديدة الإلحاح على محافظ الجزيرة فى التعجيل بإرسال حاجتها منه حتى لا تتعطل المصانع(١) .

وعلى الرغم من حاجة مصر الماسة إلى الزيت على النحو الذى بينا ، حرص محمد على أن يترك فى الجزيرة ما يكفى حاجة أهلها ؛ إذ كان لديهم من العناصر الرئيسية فى مواد الغذاء شأنهم فى ذلك شأن اليونان وقد يكون من الانصاف أن نذكر لمحمد على حرصه على رفع مستوى المعيشة فى الجزيرة وآية ذلك أن يرفض مشورة أحد المسئولين فيها حينما نصح إليه باستيراد كافة زيت الجزيرة للانتفاع بما يعود على مصر من ربح التجارة فيه نظراً لارتفاع أسعاره فى مصر ، فكان رده على ذلك أنه فى غنى عن مثل هذا الربح(٢) .

ومهما يكن من شىء فان سلوك الرجل إذا لم يكن إنسانياً فقد كان يدل على وعى سياسى أقل ما يمكن أن يقال فيه أنه كان يقدر عواقب احتكار الزيت وما يمكن أن يكون له من أثر سيىء على سياسته . فلقد كانت دول أوروبا وفى مقدمتها فرنسا و بريطانيا شديدة الاهتمام باستيراد ما يسد بعض حاجتها من زيت الجزيرة وهو يعلم أنها سوف تتدخل فى أمور الجزيرة إن هو سلك سبيل احتكار التجارة فى الزيت ، وقد كانت له فى ذلك تجربة هزته عند ما زار الجزيرة لأول مرة فى عام ١٨٣٣(٣) .

---

(١) دفتر ٢٢٤ عابدين صادر ، مكاتبة ٢١٨ ، إلى محافظ كريت فى ٢٢ ذى القعدة ١٢٥٥ (٢٧ يناير ١٨٤٠) .

(٢) دفتر ٨٣ معية تركى ، الأمر ١٤٠ ، من الجناب العالى إلى لطيف بك فى ٦ شوال ١٢٥٢ (١٤ يناير ١٨٣٧) .

(٣) أنظر أثر محاولة محمد على اتباع نظام الاحتكار عند زيارته الأولى للجزيرة فى ١٨٣٣ وما ترتب عليها من إشعال نيران فتنة موريتيس فى نفس العام أنظر « فتنة موريتيس Mourniès عام ١٨٣٣ » ملحق (٤) .

ولم يغب عن بال محمد على قيمة الزيت الكريتى وحاجة مصر إليه ففكر فى استيراد أشجار الزيتون وإذاعة غرسها فى مصر، وطلب إلى محافظ الجزيرة موافاته بذلك، فوعد هذا الأخير باستشارة مجالس الجزيرة الثلاثة فى شأن ما يمكن إرساله إلى مصر من فسائل ذلك الشجر(١). إذ لم يلبث محمد على حتى كتب إلى محافظ الجزيرة فى غرة صفر عام ١٢٥٦ (٢٦ أبريل ١٨٣٩). يطلب إليه إرسال نحو خمسين شتلة من أشجار الزيتون، واهتم مجلس قندية بذلك وتعهد بإرسالها فى فرصة مواتية(٢).

ولما كان ثمر الزيتون موضع اهتمام السلطات المصرية، وبان لها أن الكريتيين لا يعنون بتمليحه، وإعداده للتعبئة والتصدير بادرت بإرسال أحد الخبراء من اليونانيين يدعى « استيفان الموروى » لهذا الغرض(٣). وكان ذلك على أثر ما بلغ الجناب العالى من أن الذى يشرف على هذا العمل لم يكن من المختصين مما أثار غضبه على محافظ الجزيرة وطالبه بدفع نصف ما أتلف من الزيتون عقاباً له على إهماله(٤).

---

(١) محافظة كريت، إفادة ٢٥٢، ٢٣٩ حمراء، من محافظ كريت إلى باشمعاون الخديو فى ٢٨ صفر ١٢٥٦ (١٣ مايو ١٨٣٩).

(٢) محفظة ٢٧١ عابدين، ملف كريت، وثيقة ٦٩ أصلية من مصطفى باشا إلى باشمعاون الخديو فى ٢٧ ربيع آخر ١٢٥٦ (١٠ يولية ١٨٣٩).

(٣) دفتر ٧٧٩ ديوان خديو، مكاتبة ٣١١، إلى الأفندى سامى بك، فى ٢٣ صفر ١٢٤٨ (٢٢ يولية ١٨٣٢). دفتر ٤٤ معية تركى، وثيقة ١٩٢ من الجناب العالى إلى حبيب أفندى فى غرة ربيع الأول ١٢٤٨ (٢٩ يولية ١٨٣٢) ويتبين من الوثائق المختلفة أن الكريتيين لم يعنوا بتمليح كميات وفيرة من الزيتون للاتجار فيها عن طريق تصديرها إلى ديار أخرى، وإنما كانوا يكتفون بتمليح كميات صغيرة لتغطية حاجاتهم محلياً ذلك لأنهم أدركوا أن استخراج الزيت والاتجار فيه أجدى وأنفع : محفظة ٢٦٨ عابدين، وثيقة ١٠٢، من مصطفى باشا إلى المعية السنية فى ١٤ شعبان ١٢٥٥ (٢٣ أكتوبر ١٨٣٩) ولكن السلطات المصرية اهتمت بهذه العملية وتشير الوثائق إلى استمرار هذا الاهتمام حتى قرب نهاية الحكم المصرى بالجزيرة — مصطفى باشا إلى صاحب الدولة باشمعاون الخديو فى ٩ محرم ١٢٥٦ (١٣ مارس ١٨٤٠).

(٤) دفتر ٤٦ معية تركى، وثيقة ١٣٢، من الجناب العالى إلى محافظ كريت، فى ١٧ ذى القعدة ١٢٤٨ (٧ أبريل ١٨٣٣).

ولم تصب أحداث الثورة فى الجزيرة محاصيل الزيتون وحسب بل أصاب ضررها محاصيل الجزيرة الأخرى . فعمال الزراعة قد هلك أكثرهم فى غضون الثورة وأضحت أراضى الجزيرة بورا ، ومن ذلك سهل « مسارا » الذى كان يعتبر أغنى سهول الجزيرة ، وأكثرها خصبا وأوفرها إنتاجا للغلال(١) . واضطر سكان الجزيرة الى التماس أرزاقهم من الغلال من منطقة حوض البحر الأسود(٢) .

ولم تلبث طبيعة محمد على الاستغلالية حتى بانت فى سلوكه إزاء حكم الجزيرة ، فهو قد حاول بمختلف الوسائل أن يفيد من موارد الجزيرة ما يكفى للانفاق على إدارتها من ناحية ، ويمكنه من الحصول على أجره بما يفرض عليها من مختلف الضرائب من ناحية أخرى ، وظاهر أنه كان يهدف من وراء سياسته تلك إلى السيطرة على أراضى الجزيرة بحيث تصبح آخر الأمر ملكاً له ، كما كانت الحال فى مصر . ولسوف يتضح لنا أمر ذلك عند الكلام عن أراضى الجزيرة ، وعن مختلف الضرائب التى فرضها على أهل الجزيرة فأثقلت كواهلهم وأثارت السخط على الحكم المصرى فى نفوسهم .

الأراضى الزراعية ونظام الملكية :

يتضح من وثائق عابدين أن من أراضى الجزيرة الزراعية ما كان ملكاً خاصاً للحكومة فتشرف على زراعته واستغلاله لحساب الخزانة ، ومنها ما غاب عنها ملاكها فأخذت الحكومة تشرف على زراعته وتؤول غلاته وموارده إلى الخزانة أيضاً . ومنها ما كان ملكاً للأهالى يتولون زراعته واستغلاله(٣) . وهناك أملاك المهاجرين ، أو من هلكوا ولم يتركوا من خلفهم ذرية فآلت كلها إلى بيت

(١) تأثر هذا السهل أكثر من غيره من البقاع بأحداث الثورة التخريبية ، فأمست ثلاثة أرباع المساكن الموجودة بأكثر القرى خراباً . فالقرية التى كانت تحتوى على عشرين مسكناً لم يبق بها إلا مسكنان فقط (Pashley, I, p. 291).

(٢) Aff. Etr., Corr. Cons., Annexe A, Quelques Détails sur une tournée faite dans l'Ile de Crète en Mai 1832, par Mr. Fabreguette.

(٣) أنظر هذه الأنواع المختلفة من الأراضى فى دفتر ٢١٨ عابدين ، المضبطة ٣٠ فى ١٠ رجب ١٢٤٨ (٣ ديسمبر ١٨٣٢) .

المال(١) . وتسمى الوثائق هذه الأخيرة « الأراضى المحلولة » وبلغ عدد مقاطعاتها ٤٨ فى لواء قنـدية ، ٥٥ فى لواء خانيـة و١٨ فى لواء رسمو يديرها نظار تعينهم الحـكومة(٢) .

وقد بادر محمد على بتوجيه عنايته الـكبرى إلى تنظيم أراضى الجزيرة وإدارة مزارعها ، وضبط أمورها ، ومواردها ، فأرسل فى طلب كافة الدفاتر الخاصة بنظام كافة مقاطعاتها كبيرة كانت أو صغيرة ، كما طلب إلى إدارته الحـكومية هناك أن تبعث إليه ببيان توضيحى للحالة التى كانت عليه قبل ثورة اليونانيين هادفاً بذلك إلى تنظيم يحقق الهدوء والاستقرار فى الجزيرة(٣) .

واتضح له من الدفاتر والبيانات التى وصلت إليه من الجزيرة أن من أراضيها ما كان وقفاً على ناس يقيم بعضهم فى الآستانة ، وأن سـوء تصرف محافظها السابق سليمان باشا قد اضطرهم إلى أن يعهدوا بإدارتها إلى بعض من وثقوا بهم من أهل الجزيرة . فأصـدر أمره بنقل إدارة تلك الأوقاف إلى الحـكومة ، وجعلت عليها ناظراً أسمته ناظراً للمقاطعات الموقوفة(٤) ، يقوم بإدارة شئونها ،

---

(١) دفتر ٢١٨ عابدين ، المضبطة ٢٣ ، فى ٢٥ صفر ١٢٤٨ (٢٤ يوليو ١٨٣٢) كما يتضح فى إحدى مضابط مجلس قندية عندما آلت إلى الحكومة أربع مقاطعات خربة من المقاطعات الواقعة فى لواء قنـدية بسبب إنصراف أصحابها عنها ، فقـرر المجلس إدارة شئونها بمعرفة الحكومة ، دفتر ٢١٨ عابدين ، مضبطة ٣٤ بدون تاريخ على أنه الأرجح أن يكون تاريخها فى عام ١٢٤٨ (أى ١٨٣٢ — ١٨٣٣) .

(٢) دفتر ٢١٨ عابدين : مكاتبة ١ ، كشف المقاطعات الخاصة بالحكومة من مقاطعـات كريت فى ٢٨ شوال ١٢٤٧ (٣١ مارس ١٨٣٢) .

(٣) دفتر ٤٠ معية تركى ، مكاتبة ٤٣٤ ، من الجناب العالى إلى القبوكتخـذا فى ١٨ ربيع أول ١٣٤٦ (٦ سبتمبر ١٨٣٠) .

(٤) ومن أوقاف الجزيرة المتعددة وقف وزير الحربية والسردار الأعظم حسين باشا فى كل من خانية وقندية و رسمو ، وقد أخذت تطالب بإيراد هذا الوقف المستحقة فيه حفيدته نايلة هانم (محفظة ١٠٥ عابدين ، وثيقة غير مؤرخـة ، وأنظر كذلك محفظـة ١٠٧ عابدين ملف القبوكتخذا من القبوكتخذا لأحد رجال المعية فى ٢٧ ربيع آخر ١٢٥١) — كما كان للأميرة أسماء أخت السلطان محمود الثانى أوقاف بالجزيرة — ويظهر هذا من إلحاحها فى المطالبة بنصيبها فى هذا الوقف (محفظة ١٠٨ عابدين ، ملف المتفرقات من الأميرة السلطانة أسماء إلى الجنـاب العالى — فى ٧ صفر ١٢٥٢ (٢٤ مايو ١٨٣٦) .

وإرسال إيراداتها إلى مستحقيها(١) .

وكان من أرض الجزيرة مساحات لم يتوافر فيها الخصب، بل كانت أشبه شيء بالأحراج ، ولم يكن فى وسع الحكومة يومئذ أن تقوم على إصلاحها لكثرة ما يتطلبه ذلك من انفاق(٢) . فعهدت بها إلى ملتزمين اضطر بعضهم بعد لأى أن يردها إلى الحكومة لتتولى أمرها وإدارة شئونها(٣) .

ومن وسائل الإصلاح الزراعى التى اتبعها محمد على النظر فى تغيير نظامه الذى كان قائماً فى عهد العثمانيين ، والذى ميز كثيراً من الأغوات الملتزمين بكثرة ما أقطعهم من أرض أغنتهم بحيث أضحوا من السادة المترفين إلى أن جاءت الثورة فقضت على نفوذهم ، وحرقت دورهم ، وزروعهم ، وهلك فيها كثير منهم عن غير وارث فضم الوالى أراضيهم إلى أملاك الحكومة ، كما أعفى بعض الملتزمين من إدارة أراضيهم ، وردوها إلى الحكومة ، ولم يبق من طائفة الملتزمين غير قلة ، قرر الوالى أن ترد أملاكهم إلى الحكومة عقب وفاتهم مباشرة مع إعفاء أعقابهم وذرياتهم من الالتزام وحرمانهم من جميع الامتيازات . ولم يفتر فى التماس كافة الطرق والوسائل متذرعاً بأهونها وأدهاها إلى انتزاع الأراضى من الملتزمين وحرمانهم من امتيازاتهم القديمة كلما أمكنه ذلك(٤) .

---

(١) دفتر ١٢٥ مجلس ملكى ، مكاتبة ٢٣٩ ، أمر من الجناب العالى إلى محافظ كريت ، ٢٨ جمادى الآخر ١٢٥١ (٢١ أكتوبر ١٨٣٥) .

(٢) دفتر ٢١٨ عابدين ، مضبطة ٦٦ ، بدون تاريخ ، ولكن بما أن المضبطة السابقة لها رقم ٦٥ بتاريخ ٢١ محرم ١٢٤٩ . . . فهذه المضبطة بتاريخ متأخر عنه قليلا أى فى نفس العام .

(٣) دفتر ٢١٨ عابدين ، المضبطة ٦٢ ، ١٥ محرم ١٢٤٩ (٤ يونية ١٨٣٣) وتشهد هذه الوثيقة على تنازل أحد الملتزمين عن مقاطعتى « وقاطوأرخانس » « روغذيا » .

(٤) ويطلق لفظ أغا المقاطعة على ذلك الأغا الذى أصبح ملتزماً لمقاطعة أو لعدة مقاطعات ، وفى العادة المقاطعة تتكون من قرية ، فهو على ذلك يحصل إيرادات قرية واحدة أو عدة قرى ، ويدفع للحكومة فى بادىء الأمر مبلغاً من المال يتناسب مع الأراضى التى تولى التزامها ، ثم يقوم بدفع مبلغ معين من المال للحكومة سنوياً ، حتى يتمكن من الاحتفاظ بهذا الالتزام .

وفرض نظام الإصلاح الزراعى الجديد على من بقى من طائفة الملتزمين ، وكانوا قلة : أن يؤدوا ماعليهم من الأموال الأميرية والأنصبة العينية حالة كانت أم متأخرة ، لاينبغى — كما حددتها حجج الالتزام — أن يتأخر سدادها عن أول شهر مارس من كل عام . فإذا عجز الملتزم أن يقدم ما ينبغى عليه من حصة القمح وجب عليه أن يؤدى ما يساويها زيتاً أو نقداً(١) .

وليس أدل على يقظة محمد على وحرصه على تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى لذى فرضه من غضبته حينما بلغه أن أحد الأغوات من لواء « رسمو » قد لجأ إلى الآستانة يلتمس من سلطانها أن يعينه على الحصول على حق الالتزام فى إحدى المقاطعات الشاغرة . فظل متربصاً به حتى عاد فبادر بإصدار الأمر بإعدامه فوراً(٢) .

ورأى محمد على من حسن السياسة أن يكسب ود اليونانيين فرد عليهم ملاكهم التى اغتصبها منهم الترك كما رد على من باعوا أملاكهم أثمانها ، فأرضى بذلك اليونانيين ، وأسخط الأتراك ، ذلك لأنه أعطى اليونانيين حقاً كان قد سلب وحرم الأتراك امتيازات كانت قد أعطيت بغير حق(٣) . ولم يبق أمام الترك إزاء هذا الإجراء العادل إلا أحد أمرين إما البقاء فى المدن متاجرين فيها بالوسائل المشروعة ، وإما مغادرة الجزيرة إلى أحد أملاك العثمانيين التابعة للسلطان تبعية مباشرة(٤) .

---

(١) دفتر ٢١٨ عابدين ، مضبطة ٢١ مجلس خانية بدون تاريخ (على أن المضبطة ١٨ ، دفتر ٢١٨ عابدين ، تاريخها ١٠ ربيع آخر ١٢٤٨ (٨ أغسطس ١٨٣٢) وعلى ذلك فالمضبطة رقم ٢١ بتاريخ مقارب لذلك) .

(٢) Aff. Etr., Corr., Cons., Annexe à la dépêche No. 28 du 16 Juillet 1834, Fabreguette au ministre, 2ème Partie du Journal de Voyage de Fabreguette (15 Juillet 1834).

(٣) Aff. Etr., Corr. Cons., Rapport de Fabreguette au ministre, La Canée, 3 Sept. 1831.

(٤) *Bowring's Report*, p. 156.

وإذ يبلغ ذلك من هاجروا من الجزيرة فراراً بأبدانهم من ظلم الأتراك ، يعودون فوراً إليها فترد عليهم حكومة مصر أملاكهم إن هم آثروا البقاء فى الجزيرة يستأنفون إدارتها واستغلال مواردها[١] . ذلك لأن الجزيرة قد كانت فى أشد الحاجة إلى من هاجروا منها ليستأنفوا أعمالهم فيها إلا إذا كان الغرض من عودتهم استرداد أملاكهم والتصرف فيها بالبيع[٢] . وزاد اهتمام محمد على بالعناية بالمقاطعات الزراعية المتخلفة ، فهو يريد استغلالها على النحو الذى يرضيه ، ولا ينفك يحث أصحابها أو الملتزمين بها على زيادة العناية بها وتنمية مواردها ، وينذرهم بأن الحكومة على تمام الاستعداد باستردادها إذا ما أهمل شأنها ، ولم تعط الحكومة ما كانت تنتظر منها[٣] . وأوضح ما ظهر من حرصه على ذلك تلك القرارات التى تليت على مجلس خانيه حين زار الجزيرة لأول مرة فى عام ١٨٣٣[٤] .

نظام الضرائب :

فى الحق أن اليونانيين المسيحيين من أهل الجزيرة قد أظلتهم العدالة تحت راية الحكم المصرى فجعلتهم والترك المسلمين متساوين فى الحقوق والواجبات ، حاشا ضريبة الرأس التى كانت فرضاً على اليونانيين وكانت تعرف

---

(١) دفتر ٢١٨ عابدين ، مضبطة ٥٤ فى ٢٢ ذى الحجة ١٢٤٨ (١٢ مايو ١٨٣٢) وتشير هذه المضبطة من مضابط مجلس خانية إلى أنه على إثر عودة ستة من أهالى « بالى بتره » إلى الجزيرة تقرر أن يعيد المجلس إليهم أملاكهم نظراً لأنهم ينوون الإقامة فيها .

(٢) دفتر ٢١٨ عابدين ، مضبطة ٢٢ فى ٢٢ ربيع آخر ١٢٤٨ — أنظر كذلك دفتر ٢١٨ عابدين ، مكاتبة ٥٨ كشف بيان أملاك الرعايا الذين رحلوا من كريت قبل الثورة إلى بلاد أخرى للإقامة فيها من أهالى النواحى الأربع التابعة للواء خانيه ، وأملاك الرعايا الذين فروا منها أثناء الثورة — أنظر كذلك فيما يلى معاملة الحكم المصرى فى كريت للكريتيين الهيلينيين العائدين إلى الجزيرة .

(٣) ٢١٨ عابدين ، مضبطة ٣٠ فى ١٠ رجب ١٢٤٨ (٣ ديسمبر ١٨٣٢) .

(٤) أنظر « فتنه مورنيس ١٨٣٣ » ملحق (٤) .

« بالكرانش » Karatch وكانت فرضاً على القادرين من الذكور ، فجعلها محمد على على درجات ثلاث أدناها أربعة قروش وأقصاها ثمانية وأوسطها ستة قروش . ويتراوح عدد من يلزمون بتأديتها بين ١١ و ١٢ ألفاً . وأثار ذلك سخط المسيحيين ، وعلق على ذلك قنصل فرنسا فى خانيه فقال « لو أن محمد على أعفى السكان المسيحيين من أهل الجزيرة من تلك الضريبة إذن لضمن بذلك عودة المهاجرين من أهلها وسكنى نفسه سخطهم »(١) .

وإذ أحس مصطفى باشا محافظ الجزيرة من مسيحيى الجزيرة بالسخط أنبأ بذلك الجناب العالى واقترح عليه أن يرفع عنهم الجزية وأن يستبدل بها ضريبة عامة يسوى فيها بين المسلمين والمسيحيين مبيناً له أن مثل هذا الإجراء سوف يرضى المسيحيين من ناحية فضلاً عن أنه أجدى على الحكومة وأنفع لها من ناحية أخرى، على أن محمد على — وإن قد آمن بوجهة نظر المحافظ إلا أنه رفض الأخذ بها خشية الغض من سلطانه ، وخوفاً على سمعته فى العالم الإسلامى من أن يساء إليها إن هو خالف ما جرت عليه شريعة المسلمين(٢) .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل زيدت الجزية المفروضة على المسيحيين فى عام ١٨٣٥ فازداد سخطهم من ذلك وامتنعوا عن تأديتها . وأراد محمد على أن يبين للمسيحيين عذره و براءته من ذلك الإجراء فكتب إلى محافظ الجزيرة ينبئه بأن ذلك من عمل الباب العالى وأنه ليس قاصراً على كريت وحسب ، بل هو يشمل كافة البلاد الخاضعة للدولة العثمانية ، وطلب إليه تلاوة الفرمان السلطانى

---

(١) Aff. Etr., Annexe à la Dépêche de Fabreguette à Mimaut, La Canée, 20 Janvier 1832.

ويصف فابريجيب الجزية « بأنها ضئيلة ولكنها مذلة للمسيحيين » فى ملحق لخطابه إلى الوزير بتاريخ ١٦ يولية ١٨٣٤ .

(٢) دفتر ١١٩ مجلس ملكى، الوثيقة ٤٤ من جناب الخديو إلى محافظ كريت فى ١٨ رمضان ١٢٥٠ (١٨ يناير ١٨٣٥) .

الخاص بذلك[١] . وتلى الفرمان فى مجلس خانية فى حضور مفتى المسلمين ومطران النصارى ليعلم الجميع أنه قرار عام لايجوز أن يستثنى فى تطبيقه قطر من أقطار الدولة العثمانية ، وليس فى الاستطاعة بعد ذلك إعفاء المسيحيين فى الجزيرة[٢] .

وليس يفوتنا أن صاحب مصر لم يكن فى استطاعته الاستغناء عن موارد الجزية المفروضة على نصارى كريت ذلك لأنها ضمن المخصصات السنوية المفروضة على مصر وملحقاتها تبعث بها إلى السلطان ، لأنها كانت مخصصة للانفاق على الأسطول العثمانى ، تودع خزانة دار الصناعة فور وصولها[٣] .

ضريبة العشر :

لم يكن فرض هذه الضريبة من أعمال محمد على ، بل ليس فيها من عمله غير التسمية ، فهى قائمة من العهد العثمانى ، وأصلها مقدار موارد الضياع التى أقطعها الباب العالى بعض أغواته فى الجزيرة وقيمتها السبع من مجموع مواردها ، والذى فعله محمد على أنه حول تلك الموارد إلى خزانته وأسماها ضريبة العشر[٤] . وفى مقدمة محاصيل الجزيرة التى كان يؤدى عنها ضريبة العشر محصول الزيت ، ويليه فى ذلك محصول الحنطة غير المضروبة ، تتمثل الضرائب المحصلة فى حزمة من كل سبع حزم ، وعلى كل زارع أن يقدم من الرجال والدواب ما يلزم لدرس ما عليه من حزم الحنطة[٥] . وانتقد ممثل روسيا السياسى فى خانية ذلك النظا

(١) دفتر ١٢٥ مجلس ملكى ، الوثيقة ١٩٦ أمر من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ١٣ ربيع الأول ١٢٥٠ (٢٠ يولية ١٨٣٤) .

(٢) دفتر ٢١٨ عابدين ، مكاتبة ٢٢٢ من تقرير الباشا المحافظ فى ٢٣ ربيع آخر ١٢٥١ (١٨ أغسطس ١٨٣٥) .

(٣) دفتر ٤ عابدين ، وثيقة ٢٣٦ ، لأحمد فوزى باشا أمير البحر (وزير البحرية) فى ٢٣ شوال ١٢٥٢ (٣١ يناير ١٨٣٧) .

(٤) دفتر ٤٦ معية تركى ، وثيقة ١٣١ إلى محافظ كريت ، فى ١٧ ذى القعدة ١٢٤٨ (٧ أبريل ١٨٣٣) .

(٥) دفتر ١٢٥ مجلس ملكى ، ترجمة الأمر ٢٠٥ فى ٢٥ ربيع أول ١٢٥١ (٢١ يولية ١٨٣٥) .

الذى اتبعته الإدارة المصرية فى تحصيل ضريبة السبع من الحنطة ، ذاكراً أن فيه مضيعة لوقت الزراع ، وأن النظام القديم كان أجدى وأنفع لأنه يوفر على الزارع ما يضيع من وقت فى درس الغلات ، ويرى أنه قد كان يكفى أن يترك للزارع وحده القيام بعملية الدرس بحيث يقدمها خالصة معبأة[١] .

ولم يكن تحصيل ضريبة العشر قاصراً على الزيت والحبوب فحسب ، بل عدت ذلك إلى ما توافر فى الجزيرة من محاصيل أخرى كاللوز والجوز والخروب فى لواء خانية . على حين اكتفى بتحصيل ربع العشر عن محصول القسطل[٢] وسبع العشر عن زيت أشجار الصنوبر فى لواء رسمو[٣] .

وفى نهاية الحكم المصرى فى عام ١٢٥٥ هـ (١٨٣٩ م) أسقطت الإدارة الضريبة العينية فى ضريبة العشر[٤] . ووافقت على تحصيلها نقداً بواقع ١٢ ½ قرشاً عن كل موزور من الحنطة ، ٧ ½ قروش عن كل موزور من الشعير[٥] .

اضطرار محمد على إلى التوسع فى فرض الضرائب :

أحس محمد على بعد لأى بأن حكم هذه الجزيرة قد أخذ يثقل كاهله يوماً

---

(١) *Le Règne de Mohamed Aly d'après les Archives Russes*, vol. II, 1ère Partie, p. 330, Thoron à Duhamel, La Canée le 13 Juin 1835.

(٢) دفتر ٢١٨ عابدين ، مكاتبة ٨٤ ، ترجمة ما جاء فى تقرير الباشا المحافظ اليومى فى ٢ ذى القعدة إلى غاية الشهر ١٢٤٩ (١٣ مارس إلى ١٠ أبريل ١٨٣٤) .

(٣) دفتر ٤٦ معية تركى ، مكاتبة ٨٥ ، إلى محافظ كريت فى ٢١ شعبان ١٢٤٨ (١٣ يناير ١٨٣٣) .

(٤) دفتر ٤٦ معية تركى ، مكاتبة ١٣٠ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ١٧ ذى القعدة ١٢٤٨ (٧ ابريل ١٨٣٣) .

(٥) محفظة ٢٦٨ عابدين ، وثيقة ١٠٦ ، فى ١٨ شعبان ١٢٥٥ (٢٧ أكتوبر ١٨٣٩) (ولم يكن أمر الإعفاء من ضريبة العشر أمراً مألوفاً فى الجزيرة على أن هناك استثنائية تسترعى الانتباه فى الوثائق خاصة بإعفاء كبير الأطباء بالجزيرة «كبورال» الفرنسى من ضريبة عشر الزيت من أملاكه لمدة سنوات نظراً لما أنفقه من مصاريف وأموال فى سبيل إنشاء معصرة مائية فى أراضيه لزيادة محصول الجزيرة من الزيت : أنظر محفظة ٢٦٨ عابدين ، مكاتبة ٥٠ ، من محافظ كريت إلى المعية ، وأنظر كذلك ما سبق ص ١١٤ (هامش ٢) .

بعد يوم ، وقد كان شديد الاهتمام بأمرها حريصاً على النهوض بحياتها العمرانية والاقتصادية والصحيـة فلم ير بداً من التوسع فى فرض الضرائب ليتمكن من تحقيق آماله . ففرض ضريبـة على مواد الاستهلاك التى تستورد من القرى إلى المدن ، وثانية على كثير من الصادرات وفى مقدمتها الزيوت[١] . وثالثة على ذبح الماشية[٢] ورابعة على تصدير الأصواف والفراء[٣] . وخامسة على تصدير الحرير، وسادسة على تصدير الشمع ، وسابعة على تصدير الخروب[٤] . وثامنة على الخمور سواء منها ما عرض للتجارة وما ادخر للاستهلاك الشخصى ، حتى ضاق بذلك أهل الجزيرة وفكروا فى الامتناع عن تأديتها[٥] .

---

(١) دفتر ١١٩ مجلس ملكى ، مكاتبة ٤٨ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت ٢١ شوال ١٢٥٠ (٢٠ فبراير ١٨٣٥) .

(٢) كان يؤخذ عن الجمل ثلاثين بارة (القرش = ٤٠ بارة) وعن الخروف ستين بارة ، وعن الثور ثمانية قروش .

Aff. Etr., Corr. Cons. Fabreguette au Ministre, La Canée, 31 Decembre 1832.

(٣) تفرض على كل أقة من الصوف خمسة وعشرون بارة ، وعشرون بارة عن كل فـراء للحملان الصغيرة .

Le Règne de Mohamed Aly d'après les archives Russes, vol. II, 1ère Partie, pp. 329-330.

(٤) تفرض على أقة الحرير خمسة قروش ، وعلى قنطار الشمع اثنا عشر قرشاً ، وعلى قنطار الخروب اثنتا عشرة بارة . وعندما احتج قنصل فرنسا على ذلك أخبره المحافظ بأنه لايستطيع أن يفعل شيئاً بهذا الصدد إلا بعد استشارة محمد على ، وكان احتجاج القنصل يقوم على أن هذه الضرائب المتجمدة إنما سيضطر إلى دفعها الأجانب عند تصديرهم لهـذه السلع إلى بلادهم لأن البائع الكريتى سيرفع من أسعار هذه السلع ليغطى هذه النفقات الجديدة .

Aff. Etr., Corr. Cons., Fabreguette au Ministre, Candie, 2 Oct. 1832.

وكانت ضرائب البدعة فى بادىء الأمر قاصرة على السلع الخارجة من قنديه وحـدها ، ولكنها لم تلبث أن فرضت على السلع الخارجة من خانيه كذلك . وقد أصر فابريجيت قنصل فرنسا فى خانيه على الامتناع عن دفعها وحث ممثله فى قنديه بالمعارضة فيها .

Aff. Etr., Corr. Cons., Fabreguette au Ministre, Canée, 24 Août 1833.

(٥) أنظر تفاصيل ذلك فى موضوع « فتنة مورنيوس ١٨٣٣ » ، ملحق (٤) وتعرف هذه الضريبة بالضريبة الزجرية ، وقدرها أربع بارات عن كل أقة من الخمر ، و ٨ بارات عن كل أقة من العرق ، دفتر ١١٩ مجلس ملكى ، مكاتبة ٢ من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ٢١ شعبان ١٢٤٨ (١٣ يناير ١٨٣٣) . ونقد قنصل فرنسا هذه الضريبة فأشار بأن هذه الضريبة تكلف الحكومة أموالا طائلة فى جمعها ، ولذلك فهى فى الواقع لاتحصل منها إلا على ربح طفيف للغاية على حين أنها تثير فى النفوس كثيراً من العداء إزاء الحكم المصرى .

Aff. Etr., Corr. Cons., Fabreguette au Ministre, 30 Décembre 1832.

ومعروف أن محمد على عندما زار كريت زورته الأولى ، أعلن فى بيانه الذى ألقاه بمجلس خانيه حرصه على التخفيف عن أهل الجزيرة وذلك عن طريق إعفائهم من ضريبة الضأن(١) . إلا أنه لم يلبث حتى نكث بوعده حين أصر على إعادة فرضها وذلك إثر وقوع فتنة مورنيبس(٢) . وأوضح فى كتابه الذى بعث إلى المسئولين فى الجزيرة أن تجاربه مع أهلها قد بينت أن الإحسان إليهم قد أفسدهم وأطمعهم حتى طغوا وظلوا فى طغيانهم يعمهون(٣) . وكان طبيعياً أن يستاء أهالى الجزيرة من إعادة فرض هذه الضريبة ، وتقدم مأمور أسفاكيه يلتمس إعفاء أهلها من تلك الضريبة فثار محمد على وبادر بالكتابة إلى محافظ الجزيرة بأن أهالى أسفاكيه ينبغى أن يكونوا آخر من يطالبه بهذا الإعفاء وأبعد الناس عن بر الوالى لما عرف عنهم من إثارة الفتن والقلاقل ،وأضاف أنه يزمع السفر إلى الجزيرة وفى نيته إعفاء سكان الجزيرة جميعاً من تلك الضريبة (٤).

ولقد أرهقت الضرائب سكان الجزيرة وأثقلت كواهلهم لأنها تضاعفت عن ذى قبل ، فباتوا يعانون من قلة الدخل والعجز عن الإنفاق(٥) .

---

(١) A. Politis, *Les Rapports...*, Annexe XV, pp. 351-353, Ordre du Vice-Roi d'Egypte, La Canée, 4 Aout 1833.

(٢) أنظر موضوع « فتنة مورنيبس » الذى سبق الإشارة إليه .

(٣) دفتر ١١٩ مجلس ملكى ، المكاتبة ٢٥ من الجناب العالى (لم يذكر لمن أرسل لابد وأن يكون موجهاً للمحافظ) فى غرة رجب ١٢٤٩ (١٤ نوفمبر ١٨٣٣) .

(٤) دفتر ١٢٥ مجلس ملكى ، الأمر ١٩٢ من الجناب العالى إلى محافظ كريت ، فى ١٦ صفر ١٢٥١ (١٣ يونية ١٨٣٥) — وضريبة الضأن عبارة عن بارتين عن كل رأس ، وعن كل مائة رأس قرص من الجبن وحمل أو اثنا عشرة قرشاً بدلا من الحمل ، وخمسة قروش بدلا من قرص الجبن ، وتقدم هذه الضريبة إما عيناً أو بدلا ، دفتر ١٢٥ مجلس ملكى ، الأمر ١١٣ من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ٦ ربيع آخر ١٢٥٠ (١٢ أغسطس ١٨٣٤) . وقد زيدت بعد ذلك من بارتين إلى تسع بارات عن كل رأس ، مما أثار أصحاب قطعان الأغنام وتسبب فى سخطهم .

Le Règne de Mohamed Aly, vol. II, 1ère Partie, pp. 329-330 Thoron à Duhamel, Canée, 13 Juin 1835.

(٥) Aff. Etr., Corr. Cons., Annexe à la dépêche No. 28 on 16 Juillet 1834 de Fabreguette au Ministre.

محمد على وسياسة الاحتكار : بوادر تلك السياسة :

كان ممثلو الدول الأوربية فى الجزيرة لا يأمنون جانب محمد على فهم يعرفون مكره ويعرفون نزعته إلى الاحتكار ، ويخافون أن تمتد إلى الجزيرة، بعد أن حققها فى مصر — فساء ظنهم فيه وفى مقدمتهم قنصل فرنسا ، وكان أشدهم دهشة من ذلك وأكثرهم استبعاداً لوقوعه نظراً لما كان يعرفه عن استقامة المحافظ وسلامة مبادئه . كان ذلك فى عام ١٨٣١ ، وكان القنصل فى المورة ، وكانت الشائعات قد بدأت تنتشر على إثر القرار الذى اتخذه مصطفى باشا محافظ الجزيرة بوقف تصدير الزيت. وكان قرار يدل على بعد نظر الرجل وحصافة رأيه وأمانته السياسية ، أصدره لسببين الأول نقص محصول الزيت ، والثانى حرصه على توفير حاجة السكان من الزيت . وحين اطمأن إلى الوفاء بحاجتهم أصدر أمره بحرية التجارة فيه(١) .

وتشاء الظروف أن تتحقق ظنون القناصل الأوربيين، عند ما بدأت السلطات المصرية فى الجزيرة تسلك فيها سلوكاً يدل على نزعة احتكارية صريحة ، وتتذرع إلى ذلك بما اقتضته المعارك الحربية — التى اضطر محمد على إلى خوضها فى المورة بقيادة إبنه إبراهيم — من كثرة الإنفاق الذى أفقر خزانته واضطره إلى التفكير فى تطبيق نظام الاحتكار فى الجزيرة(٢) .

وتظهر آيات ذلك فى محاولات البكوات من مديرى الأقاليم التابعة لمجلس قندية وفى مقدمتها إقليم Mirabella (ميرا بللا) احتكار المحاصيل الزراعية فى أقاليمهم ، وذلك بمنع الزراع من حرية التصرف فى محاصيلهم بالبيع إلا لأولئك البكوات .وعلى الذين تسرعوا منهم بالبيع لغير البكوات لقاء عربون،ألا يتصرفوا فى بيع محاصيلهم إلا بقدر ما يساوى ما تسلموا من عربون . وواضح من تصرف البكوات ، أنهم كانوا يهدفون به إلى الحصول على أرزاق الزراع بثمن بخس .

(١) Aff. Etr., Corr. Cons., Fabreguette au Ministre (Rapport), La Canée 3 Septembre 1831.

(٢) Aff. Etr., Corr. Cons., Fabreguette au Ministre, La Canée, 3 Sept. 1831.

هنالك لجأ الزراع إلى قنصلى بريطانيا وفرنسا يشكون سوء أحوالهم ، فبادرا بالاتصال بمحافظ الجزيرة الذى لام البكوات على تصرفهم هذا وأمرهم بالعدول عن سياسة الاحتكار ، وذلك عام ١٨٣٢ .

وحين اجتمع به أعضاء مجلس قنـدية بينوا له أن سلوك الزراع فى بيع محاصيلهم قبل موعد الحصاد لقاء دفع العربون يضر بصالح السكان ،أصدر أوامره إلى الزراع بالـكف عن هـذا السلوك والاستعاضة عن البيع مقدماً بالاستدانة من الحـكومة ، وتوقيع العقاب على من يخالف ذلك(١) . وبادر مجلس خانيه فاتخذ مثل هذا القرار .

وكان لهذين القرارين أثر سيىء على حياة الزراع والتجار فى آن معاً ، فالزارع لا يجد ما ينفق على الحصاد إلا عن طريق الاستدانة ، ولم تكن سبيل ذلك هينة ولا ميسورة ، وإنما هى مضنية ، بل معجزة أحياناً ذلك لأن الموافقة على القرض لن يتم إلا إذا تعهد بتسليم بعض محصوله . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعدى الزارع إلى التاجر ، الذى لم يستطع فى هذه الحال أن يدبر أمر اتجاره مع الخارج لأنه لم يكن فى مقدوره أن يعرف مقدار ما يصل إليه من محاصيل الزراع .

وظاهر أن السلطات قد عمدت إلى التضييق على الزراع هادفة إلى تحقيق مصالحها وخدمة أغراضها دون مراعاة مصالح الزراع .

وصدق ما تنبأ به القنصل الفرنسى — كما أشرنا آنفاً(٢) — من أن محمد على كان صادق العزم على تنفيذ سياسة الاحتكار التى سلكها فى مصر بالنسبة لسكان الجزيرة . فمنذ عام ١٨٣٢ أخذ يعمل على اخضاع المجالس لرغباته عن طريق

---

(١) Aff. Etr., Corr. Cons., Fabreguette au Ministre, Candie, 30 Octobre 1832.

(٢) أنظر ماسبق فى ص ١٢٨ وهو ما جاء فى تقرير فابريجيت المشار إليه فى هامش (١) من هذه الصفحة — وكذلك فى :
Aff. Etr., Corr. Cons., Fabreguette au Ministre, La Canée, 30 Décembre 1832.

التخويف والإرهاب ، وفرض الرقابة على رسائل الشكوى والتظلم حين أمر بتلاوتها علناً فى المجالس ، ليؤخذ أصحابها بالعنف والشدة . وتمكن بذلك من القضاء على حرية الرأى ومناقشة أمور الرعايا وبات أعضاء المجالس مسلوبى الرأى والإرادة خاضعين لرأى رؤسائها الذين كانوا ينفذون رغبات الجناب العالى(١) . وقد استطاع بسلوكه هذا أن يحصل على موافقة المجالس على بعض ما فرض من ضرائب دون معارضة .

ولما رأى محمد على أن حصيلة الضرائب المفروضة لا تفى بحاجاته إلى الانفاق على إدارة الجزيرة نازعتـه نفسه إلى السيطرة عليها وجعلها ملكاً خاصاً له(٢) . ولقد وضحت سياسة الرجل فى قرارات مجلس خانية التى صدرت على أثر زيارته الأولى للجزيرة عام ١٨٣٣ . نقول وضحت سياسته على الرغم من تصريحاته التى قصد بها إلى تهدئة الخواطر وتطييب النفوس ، وإن كنا نعتقد أنه كان يخفى من سياسته غير ما أبدى . فهو قد أوصى إلى المجلس المشار إليه أن الغرض من زيارته

---

(١) فنفى لأتفه الأسباب أحد أعضاء مجلس قنديه وآخر من مجلس خانيه إلى كرايوز
Le Règne de Mohamed Aly, vol. I, 1ère Partie, p. 46.

وقد أشار « باورنج » Bowring فى تقريره أن أعضاء المجلس كانوا يتأثرون برأى رئيس المجلس فلا يجرؤون على معارضة أى مسألة هامة ، بل كان الأعضاء وخاصة اليونانيين يقترحون التصويت والموافقة على كافة الاجراءات التى من شأنها زيادة دخل الحكومة ليظهروا للجناب العالى إخلاصهم وغيرتهم على مصالحه ومكاسبه .
Bowring's Report on Candia, p. 156.

(٢) *Le Règne de Mohamed Aly...*, vol. II, 1ère Partie, pp. 44-50, Thoron à Duhamel, Crète le 8 Septembre 1833.

يرثى طورون فى خطابه هذا لحال اليونانيين من سكان كريت وما نزل بهم من نكبات طوال عشرة أعوام الثورة عند مشاركتهم ليونانيين المورة فى حركتهم الثورية ، يرثى لحالهم لأنهم لم يحققوا بعد ذلك أمانيهم القومية بوقوعهم من جديد تحت الحكم العثمانى . وهو يشير فى الوثيقة نفسها إلى أن محمد على الذى آل إليه حكم الجزيرة قد أوهم الدول الأوربية فى بادىء الأمر بما انشأه من مجالس مشتركة فيها أنه إنما يراعى مصالح الكريتيين — إلا أنه لم يلبث أن تحول عن هذه السياسة عندما بدأ يطبق الأنظمة المصرية فى الجزيرة . ويصل حقد طورون على محمد على أن يصفه بالغش والخشع والخداع :

"Mohamed Ali ne sera donc plus désormais qu'un fourbe, adroit et heureux sous l'enveloppe d'un tyran aride et cruel", p. 48.

حرصه على تشجيع الزراع للنهوض بأحوال الجزيرة ، وآية ذلك أن يصدر أوامره بإعداد قوائم بأسماء زراعها الأغنياء منهم والفقراء على السواء فى كافة القرى والأقاليم ، لينظر فيها هادفاً إلى تنسيق العمل والتعاون بين الفريقين ، بحيث يعين غنيهم فقيرهم ، وليبذل الفقير لقاء ذلك كل ما يملك من جهد فى العمل على تنمية موارد من يخدمون من ذوى اليسار ، كما أصدر أوامره بنقل من يضيق بهم مجال العمل من قرية إلى قرية ، وأشار على الحكومة أن تتخير فى المناطق الزراعية أحسن أنواع الزراعات التى تزكو فى الأراضى الواقعة فى أودية الأنهار . وطلب إليها أن تلتزم تنفيذ ما أشار به .

رفع النقاب عما ستر محمد على من نزعته إلى سياسة الاحتكار :

وليس أدل على نزعة الرجل إلى امتلاك أرض الجزيرة ، ورفع النقاب عما حاول ستره بما أصدر من قراراته التى أسلفنا من أنه يصدر القرارين التاليين أولهما ينص على أن كل مالك لا يستثمر ما بين يديه من أرض للزراعة كما ينبغى يكلف بتأدية ضريبة السبع عنها أيا كانت غلاتها . وينص ثانيهما على أن المالك الذى يهمل بعض ما بين يديه من أرض الزراعة ثلاثة أعوام يعاقب بانتزاعها منه فى السنة الرابعة ، فتؤول إلى غيره ، ولن يكون لمالكها من غلاتها بعد ذلك غير ربع ما تغل وفى ذلك ما يشير إلى أنها أصبحت من أملاك التاج .

ولما كان واضحاً أن عدد سكان الجزيرة لا يكفى لاستثمار أراضيها الزراعية على النحو الذى أراده محمد على ، وفى ضوء القرارات التى أصدرها ، وكان من بين تلك الأراضى ما وقع منها فى سهل « مسارا Messara » الخصيب مما أهمل استثماره على إثر أحداث ثورة الاستقلال اليونانية . فقد بات من الواضح أن القرارات التى سبقت الإشارة إليها قد مكنت الحكومة من أن تضع يدها على

ما يربو على النصف من أصلح الأراضى الزراعية بالجزيرة[١] . ويذهب الممثل الروسى « طورون » Thoron فى تفسيره لسياسة محمد على إلى أبعد من ذلك حين يقول إن محمد على بسلوكه هذا إنما يضع يده على نحو أربعة أخماس أراضى الجزيرة . وهو يدلل على صدق تفسيره لتلك السياسة أن استثمار أراضى الجزيرة يحتاج إلى نصف مليون من الأيدى العاملة على حين أن كافة سكان الجزيرة لا يجاوز عددهم ١٠٠ر٠٠٠ ، ويزيد على ذلك أن الخمس الباقى من أراضى الجزيرة لن يبقى طويلاً فى أيدى أصحابه لأن محمد على عازم على تطبيق القوانين التى طبقها فى مصر على أهل الجزيرة[٢] .

ونستطيع أن نتصور مقدار الفزع الذى أثارته القوانين التى أصدرها محمد على فى نفوس الكريتيين والتى ينتظر أن يكلف بتطبيقها عماله الذين طبقوها فى مصر ، لأن آية ذلك فى رأيهم أن محمد على يريد أن يصبح الحاكم المطلق فى الجزيرة على الرغم من الفرق بين طبيعة أرض مصر السهلة التى مكنته من السيطرة على أهلها حتى غلبوا على أمرهم ، وطبيعة الجزيرة الجبلية التى قد لا تمكنه من أن يغلب الجبليين على أمرهم وآية ذلك أن ما نزل بنفوسهم من فزع لم يلبث حتى أدى إلى قيام فتنة مورنيس[٣] .

التجـــارة :

ولما أخفق محمد على فى تنفيذ سياسته الزراعية الاحتكارية بسبب عناد أهل الجزيرة ، الجبليين من ناحية ، ومناصرة الدول الأوربية لأهل كريت من ناحية أخرى — لجأ إلى تحقيق أغراضه الاحتكارية عن طريق التجارة وذلك بمنح

---

(١) Pashley, *Travels in Crete*, vol. I, pp. XXXII-XXXIII.

(٢) *Le Règne de Mohamed Aly...*, vol. II, Ière Partie, p. 47, Theron à Duhamel, Crète, le 8 Sptembre 1833.
سبق الإشارة إلى هذه الرسالة فى هامش (١ ، ٢) من ص ١٣٠

(٣) Pashley, *Travels in Crete*, vol. I, pp. XXXIII-XXXIV.
أنظر كذلك « فتنة مورنيس ١٨٣٣ » ، ملحق (٤)

بعض الأفراد الامتيازات الخاصة باحتكار بعض السلع الاستهلاكية . ومن ذلك إرساء مزاد بيع التبغ على أحد الأفراد لقاء مبلغ ١٤٠٫٠٠٠ قرشاً سنوياً . وهو أمر لم يكن مألوفاً لدى أهل الجزيرة من قبل[١] . وبذلك حل الملتزم محل السلطات فى التزام طباق خانية[٢] . ودخل فى باب الالتزام كما تشير الوثائق المصبغة ، ومعمل الشمع ، وتحميص البن والمنحر فى خانية [٣] . ثم مخارط الخشب لقاء مبلغ ٣٧١٠٠ قرشاً سنوياً[٤] . ثم ٣٧٫٥٠٠ قرشاً لقاء التزام الفحم فى خانية وإسفاكية . وبان للسلطات أنها أفادت من نظام الالتزام أكثر مما كانت تفيد من إدارتها تلك المرافق[٥] . ولم يقف أمر الالتزام عند حد ماذكرنا وإنما تشير الوثائق أنه عدا ما ذكرنا من أقاليم إلى قندية ورسمو فوقعت دار التحميص[٦] ، والمناحر[٧] تحت نظام الالتزام . فبلغ التزام مواخير قندية عن سنة مبلغ ٥٨٫٠٠٠ قرشاً[٨] ، وبلغ التزام عوائد أبواب رسمو مبلغ ستة آلاف قرش سنوياً[٩] .

---

(١) دفتر ٤٦ معية تركى ، رقم ٨١ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ٢١ شعبان ١٢٤٨ (١٣ يناير ١٨٣٣) وهناك وثيقة تشير إلى الشروط الثمانية التى أقرها مجلس خانية بخصوص التزام بيع الدخان ، دفتر ٢١٨ عابدين ، قرار ٣ بدون تاريخ (التقارير الواردة من كريت) .

(٢) دفتر ٤٦ معية تركى ، مكاتبة ٢٠٢ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت ، فى ٢٧ صفر ١٢٤٩ (١٦ يوليو ١٨٣٣) .

(٣) دفتر ٢١٨ عابدين ، وثيقة ٥٦ بدون تاريخ (مجلس خانية) .

(٤) دفتر ٢١٨ عابدين ، مضبطة ٣١ بدون تاريخ فى الغالب فى عام ١٢٤٨ (من قرارات مجلس خانية) .

(٥) (إذ أنها لم تكن تحصل منه عند إدارتها له أكثر من ١٠٫٠٠٠ قرش) دفتر ٢١٨ عابدين ، وثيقة ٩٠ ما جاء فى مضابط خانية فى ٧ ربيع أول ١٢٥٠ (١٤ يولية ١٨٣٤) .

(٦) دفتر ٢٢٢ عابدين ، وثيقة ٢٤٧ من الجناب العالى إلى محافظ كريت ، فى ٣ جمادى الثانية ١٢٥٣ (١٤ سبتمبر ١٨٣٧) .

(٧) دفتر ١٢٥ مجلس ملكى ، مكاتبة ٣٦٠ من الجناب العالى إلى محافظ كريت ، فى ١٥ محرم ١٢٥٣ (٢١ أبريل ١٨٣٧) .

(٨) دفتر ٢١٨ عابدين ، ترجمة المضبطة ٢٩ ، فى ١٣ جمادى الآخر ١٢٤٨ (١٣ ديسمبر ١٨٣٢) .

(٩) دفتر ٢١٨ عابدين ، ترجمة المضبطة ٢١ بدون باريخ (من الأرجح فى ١٢٤٨ — ١٨٣٢ — ١٨٣٣) .

ولم يكن مصطفى باشا محافظ الجزيرة — وهو من رجال محمد على المستنيرين ، بل كان أوسعهم أفقاً ، وأكثرهم إدراكاً لسياسة الجزيرة ، وأعرفهم بطبائع أهلها ومشاعرهم ، بل أكثرهم وعياً باتجاهات الأوربيين وأشدهم صلة بمفاهيم السياسة منهم لوضع الجزيرة وآمالهم فى مستقبل سكانها — مستريحاً لسياسة الالتزام . كما كان يدرك أشد الإدراك الدوافع التى ألجأت الجناب العالى إلى مسلكه السياسى إزاء سكان الجزيرة إذ كان يلمس حاجته الملحة إلى المال ، ويتتبع سياسته فى مصر إلى إرضاء هـذه الحاجة . ويدرك فى الوقت نفسه سوء العاقبة المنتظرة من وراء هذا المسلك . ويشهد عن كثب أن من نتائج هذه السياسة ارتفاع نفقات المعيشة إلى حد دفع بعض نزالها من الأوربيين إلى الرحيل عنها . فهم قد جاءوا إليها طمعاً فى ممارسة التجارة . فوجدوا أمامهم من القيود ما زهدهم فيها ورغبهم عنها . ولم يعد حق التجارة فى سلع الجزيرة من طباق وجلود وخمور حقاً مطلقاً وإنما هو فى أيدى قلة من الأفراد يتحكمون فى بيعه وتقييمه ، كما يتحكمون فى أسعار الواردات من السلع .

ويرى المحافظ كل ذلك ، ويدرك عواقبه ، ويظهر عدم ارتياحه لذلك ، ويبذل قصارى جهده فى إقناع الجناب العالى بالعدول عن هذه السياسة . ولـكنه لا ينجح فى الوصول إلى ما أراد ، ذلك لأنه كان محوطاً بطائفة من قصيرى النظر ومن أصحاب الأغراض الطامعين فى إرضاء الجناب العالى ، ومنهم قائد حامية الجزيرة ورئيسى المجلسين الـكبيرين مجلس خانية ومجلس قندية ، ومن حولهما طائفة من كبار موظفى الجمارك الذين لم يفتروا لحظة فى الـكتابة إلى الجناب العالى محذرين إياه من الاستماع إلى آراء المحافظ متهمين إياه بميوله إلى الأوربيين ، وانقياده إلى آرائهم الاستعمارية .

الرسوم الجمركية : كانت الدولة العلية — قبل أن يصل حكم الجزيرة إلى محمد على — قد نظمت الرسوم الجمركية فى الجزيرة فى ضوء المعاهدات المبرمة بين الباب العالى

ودول أوربا لتنظيم أمور التجارة ، ولأمر ما لم تسوى فى تحصيل الجمارك بين تلك الدول بل ميزت روسيا بالتخفيض ، بحيث لم يزد ما يحصل على الوارد منها على ٣٪ على حين ظلت الدول الأخرى تدفع أكثر من ذلك(١) وذلك أمر أزعج الدول الأوربية التى لم تر مبرراً لتمييز الروس عليها . فلما شكت من ذلك ، ورد عليها بأن التمييز إنما بنى على اتفاق خاص بين الدولة العلية وروسيا، لم يرضهم ذلك ، ولم يقنعهم حتى تكرر امتناعهم تأدية الرسوم بحجة أنها مرتفعة(٢) وظلوا يعاودون سلوكهم هذا وارتفعت صيحاتهم محتجين حتى بلغت البـاب العالى(٣) ولم ينته تنظيم الرسوم إلا بين يدى محمد على كما سنرى فيما بعد ، حيث وحد هذه الرسوم فأرضى بذلك بقية الدول وساوى بين روسيا وانجلترا وفرنسا(٤) والنمسا(٥) .

وعلى الرغم من ذلك التحديد الذى ذكرنا كانت مصلحة الجمارك فى الجزيرة تسير فى التحصيل حسب هواها ، فتفلت من قيود المفروض من تشاء ، حتى شكا قنصل الروسيا فى الإسكندرية من هذا التصرف إلى الجناب العالى وبين له ارتفاع الرسوم على ما يصدر إلى بلاده من زيت الجزيرة وصابونها(٦) .

---

(١) ١٢٥ مجلس ملكى عالى ، الأمر ١٧٧ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ٢٢ ذى الحجة ١٢٥٠ (٢١ أبريل ١٨٣٥) .

(٢) ١٢٥ مجلس ملكى عالى ، الأمر ١٩٣ من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ١٦ صفر ١٢٥١ (١٣ يونية ١٨٣٥) .

(٣) محافظ ١٠٨ عابدين ، من الصدر الأعظم رؤوف باشا إلى محمد على ، الوثيقة المؤرخة ١٦ جمادى الأولى ١٢٥٢ (١٩ أغسطس ١٨٣٦) .

(٤) ١٢٥ مجلس ملكى ، مكاتبة ٣٢٩ ، أمر من الجناب (العـالى) إلى محافظ كريت فى ١٨ رجب ١٢٥٢ (٢٨ أكتوبر ١٨٣٦) .

(٥) ١٢٥ مجلس ملكى ، مكاتبة ٣٣١ أمر من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى آخر رجب ١٢٥٢ (١٠ نوفمبر ١٨٣٦) .

(٦) ١٢٥ مجلس ملكى، الأمر ٢٩٧ أمر من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ٣ ربيع أول ١٢٥٢ (٨ يوليو ١٨٣٦) (فتشير الوثيقة إلى أن هذه الرسوم بلغت ٣١٣٤ قرشاً مع أنها وفقاً للتعريفة المرسومة لم تكن لتزيد على ٤٩٥ قرشاً ، وكذلك طالب قنصل الروسيا بالأسكندرية رد المبلغ الباقى لوكيل قنصل روسيا المقيم فى قندية) وفسر محافظ الجزيرة هذه المخالفة على =

ولما كانت الرسوم الجمركية عنصراً هاماً من عناصر إيراد الجزيرة المصرية ، اهتمت الحكومة بتنظيمها على أساس المساواة ، ولم تفرق فى ذلك بين المسيحيين والمسلمين والشىء الذى لا شك فيه هو أن محمد على قد كان حريصاً كل الحرص على أن يخطب ود الدول الأوربية ويكسب رضاها ، ويشعرها بأن الجزيرة فى يده وتحت رايته خير منها لهم فى يد الدولة العثمانية وتحت رايتها — ولم يفته مطلقاً أن رضا الدول الأوربية ، كفيل بأن يمكن لسلطانه على الجزيرة . فحدد الرسوم الجمركية بالنسبة لتلك الدول على أساس ٣٪ وجعلها قاعدة عامة ، وكان من جراء ذلك أن يتمتع مسيحيو الجزيرة بخفض ما كان مفروضاً عليهم من ٤٪ إلى ٣٪ ، وأن يبتئس المسلمون فيها بما فرض عليهم من زيادة أدت إلى رفع المفروض عليهم من ٢٪ إلى ٣٪ واستطاع بذلك أن يعفى نفسه من أمرين خطيرين ، الأول تهمة التعصب للمسلمين ، والثانى تلك الخسارة التى كانت التفرقة فى المعاملة إذ كان غير المسلمين يلجأون إلى تمرير أرزاقهم وبضاعتهم باسم المسلمين ، ليعفوا أنفسهم من فرق الرسوم المفروضة .

وفى ذلك ما فيه من خسارة فى موارد الخزانة . وتوكيداً لهذا النظام الجديد أصدر الجناب العالى (محمد على) أمره إلى محافظ الجزيرة بإذاعة المنشرات الخاصة بهذا النظام إلى كافة موانى الجزيرة[1] .

= ضوء ما وصله من معلومات من المختصين فى الجمارك الذين تبينوا تفاهة الرسوم المقررة ، وما تتسبب فيه من خسائر فادحة للحكومة ، وما ينتج عنها من تشبث قناصل الدول الأخرى بحقهم فى دفع رسم جمركى مماثل لرسوم روسيا ولذلك قرروا إضافة ١٨ بارة عن كل جرة زيت ، ٣٥ بارة عن كل قنطار من الصابون : أنظر ٢١٧ عابدين ، تقرير ١٣٦ مستخرج من تقارير محافظ كريت فى ١٨ ربيع آخر ١٢٥٢ (٢ أغسطس ١٨٣٦) — وقد حذر الجناب العالى عندئذ محافظ كريت من تحصيل الرسوم الجمركية مضاعفة :

أنظر ١٢٥ مجلس ملكى ، مكاتبة ٣٣٠ ، أمر من الجناب العالى إلى محافظ كريت ، فى ١٧ رجب ١٢٥٢ (٢٨ أكتوبر ١٨٣٦) .

(١) ٤٦ معية تركى ، مكاتبة ٣٤ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت ، فى ١٤ جمادى آخر ١٢٤٨ (٨ نوفمبر ١٨٣٢) .

على أن محمد على الذى فعل ما فعل مما مر بنا من وصف سياسته لم ينس لليونانيين من أهل الجزيرة ما كان من سلوكهم المرذول وإثارة الفتن التى واجهوا بها سلطانه فى الجزيرة . واليونانيون فى الجزيرة قد كانوا أصحاب نشاط تجارى متصل ، ويمارسونه مستعينين بزوارقهم الصغيرة ، يتنقلون عليها فى البحر بين مختلف الشواطىء الأوربية ، وجزر الأرخبيل ، يحملون إليها من محاصيل الجزيرة : زيتها وصابونها وبرتقالها فى سبيل الحصول على القمح والشعير من تلك البقاع(١) .

ومن الحق علينا أن نقرر أن نشاط اليونانيين فى مجال التجارة على النحو الذى قدمنا قد كان عنصراً هاماً فى إيراد الخزانة كل أولئك — على الرغم مما كانوا يلقون من عنت السلطات المسئولة فى الجزيرة . على حين يلقى إخوانهم فى مصر أحسن ما يعامل به الغريب النازح . فقد كان يونانيو الجزيرة فى ظل الحكم المصرى يلقون من المعاملة عكس ما يلقى نظراؤهم فى مصر مما يعوق نشاطهم التجارى فى الجزيرة(٢) .

---

(١) Aff. Etr., Corr. Cons., Fabreguette au ministre, La Canée 20 Janvier 1832.

(٢) A. Politis, *Les Rapports...*, p. 5, Requête des Crétois Héllènes de Candie aux Agents Consulaires de Grande Bretagne, de France et de Russie, Candie, 3 Juin 1833.

فى هذه العريضة التى تقدم بها الكريتيون اليونانيون إلى قناصل إنجلترا وفرنسا وروسيا أشاروا إلى بعض ما تفرضه عليهم السلطات المحلية بالجزيرة من قيود تمنعهم من مبارحة قندية لقضاء بعض حاجاتهم ، وحق بيع ممتلكاتهم دون وجه حق مع أن أتراك « أتيكا » وجزيرة « يوبيه » لا يلقون من السلطات اليونانية مثل هذا العنت ، وذلك مع العلم بأن القائمين على إدارة الجزيرة يلمسون مدى نشاط هؤلاء الرعايا اليونانيين فى ميدان التجارة وما يترتب عليه من ربح وفير للخزانة المصرية على الرغم مما يلقون من عقبات وصعوبات .

وقد بلغ مركز الكريتيين اليونانيين فى الجزيرة من الحرج والدقة أن محمد على نفسه قد صرح لقناصل الدول فى الجزيرة أثناء زيارته الأولى لكريت بأنه لن يسمح — مهما كانت المعاذير — لأى كريتى يونانى بالبقاء فى الجزيرة ومن ثم بات مركزهم مهدداً — كما أخذت شكاويهم وعرائضهم تترى على قناصل الدول الأوربية . وقد بذل ستيليانوس بروجلو Stylianos Peroglou الذى عين قنصلا لليونان بالجزيرة فى خريف ١٨٣٣ جهوداً =

كانت قندية أيام حكم العثمانيين ثغر الجزيرة الأول . فلما آل حكم الجزيرة إلى محمد على فقدت قندية مكانتها ، وغدت « خانية » ثغر الجزيرة ، وكانت خليقة بذلك . فرساها أصلح ، وإقليمها أغنى وأخصب . هنالك انتعشت فيها حركة التجارة وباتت السلع تتدفق عليها(١) .

= متواصلة لتسوية مشاكل اليونانيين بالجزيرة . ومكاتباته إلى « طوسيجه » (Tossizza) قنصل اليونان فى مصر مليئة بالشكوى من معاملة الإدارة المصرية للرعايا اليونانيين بالجزيرة ومحاولتها إلزامهم ترك الرعوية اليونانية .

(*Ibid.*, pp. 41-42, Peroglou à Tossizza, Canée, 2/14 Feb. 1835).

وفى عام ١٨٣٦ زف « طوسيجه » لبيروجلو نبأ إقلاع الإدارة المصرية بالجزيرة عن محاولتها طرد اليونانيين الكريتيين من الجزيرة لتعارض ذلك مع علاقات الصداقة بين مصر واليونان .

(*Ibid.*, pp. 75-76, Tossizza à Peroglou, Alex., 21 Mai, 2 Juin 1836).

على أن شكوك محمد على فى الرعايا اليونانيين لم تكن على غير أساس . ففى خريف ١٨٣٨ قدم أحد اليونانيين الكريتيين المدعى Bicostratis من جزيرة « ميلو » Milo فنزل فى قرية « سانت روميللى » St. Roumeli بين « اسفاكيا و سلينو » ، وكان غرضه إثارة السكان على الحكم المصرى .

(*Ibid.*, pp. 164-165, Peroglou à C. Zographos, La Canée, le 29 Septembre - 11 Octobre 1838).

وقد أثار ذلك مخاوف اليونان ، فحذر « بروجلو » من عواقب ذلك الأمر وما قد يجره على اليونانيين فى الجزيرة من اضطهادات واعتقالات وضحايا ومصادرات كتلك التى وقعت نتيجة لأحداث ١٨٣٣ .

(*Ibid.*, p. 167, C. Zographos à Peroglou, Athènes, 2/14 Octobre 1838).

على أن هذه الحركة لم تسفر عن شىء ، كما أن الحكومة اليونانية استطاعت عن طريق قنصلها فى كريت أن تقضى على شكوك الباشا التى أثارتها عصابة « بيكوستراتيس » .

(*Ibid.*, pp. 194-195, Peroglou à Tossizza, La Canée, le 16/28 novembre 1838).

(١) C.R. Scott, *Rambles in Egypt & Candia*, pp. 260-261.

وتظهر هذه الحقيقة واضحة من كشوف حسابات إيرادات جمارك السلع المصدرة والواردة إلى هذين الثغرين وثغر رسمو عن سنوات ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ .

فبلغت إيرادات جمرك قندية عن وارداتها ١٢ر٠٦٨ر٤١٤ ، بينما إيرادات جمرك خانية عن وارداتها ٢٤ر٦٧٢ر٧٧٩ ، أما إيرادات جمرك رسمو عن الواردات ٢ر١١٨ر٧٧٠ .

وبلغت إيرادات جمرك قندية عن الصادرات ٣ر٥١٤ر٣٢٤ بينما إيرادات جمرك خانية عن صادراتها ١٦ر١٣٦ر٢٣٧ ، أما إيرادات جمرك رسمو عن الصادرات فهى ٧ر١٣٠ر٢٥٣ .

ويلاحظ فى هذه الاحصائيات مدى زيادة الوارات على الصادرات فى كل من ثغرى =

صـادرات الجزيرة :

لم تـكن صادرات الجزيرة غنية ولا وفيرة ، وإنما كانت فى الواقع قليلة ، أهمها الزيت والصابون ، ثم العسل والبرتقال والشمع والليمون وبعض الفواكه ، ثم قدر يسير من الحـرير الخام[١] . وقليل من الصـوف . وأخيراً الخرنوب (الخروب) وبعض اللوز والزبيب ثم الجبن .

فأما الزيت فبلغ ما كان يصدر منه سنوياً ٢٥٠ر٠٠٠ موزور[٢] . وقد كان فى مقدمة صادرات الجزيرة تطمع فيه الدول المختلفة ولا سيما فرنسا ، ويتنافس قناصلها وممثلوها فى الحصول على أكبر قدر منه .

أما الصابون فبلغ ما كان يصدر منه سنوياً حوالى ٥٠ر٠٠٠ قنطاراً ، كما بلغت الصادرات من البرتقال والليمون ٥ر٠٠٠ر٠٠٠ أقة ، ومن الخرنوب ٤٠ر٠٠٠ قنطاراً ، ومن العسـل ٩٠ر٠٠٠ أقة ، ومن الشمع ١٠ر٠٠٠ أقة ، ومثلها من اللوز ، والزبيب ٣٠٠٠ قنطـاراً ، ومن الجبن ٥٠ر٠٠٠ أقة ، ومن الأصواف ما يزن ٤ر٥٠٠ قنطاراً . ولم يزد ما كان يصـدر من حريرها الخام على ١٠٠٠ أقة[٣] .

أهم الدول المستوردة :

كانت مصر فى مقدمة الدول المستوردة من محاصيل الجزيرة . وكان الزيت

= خانية وقندية إلى جانب ملاحظة زيادة الأثنين فى خانية عنهما فى قندية ، أما ثغر رسمو وهو أقلها إيرادات جميعاً فيلاحظ أن إيرادات جمرك رسمو عن الصادرات تزيد عن الخاصة بالواردات .

أنظر كشوف رقم ١٠٩ من ٧١٨ وارد عابدين ، عن إيرادات جمارك قندية وخانيه ورسمو .

(١) C.R. Scott, p. 315.

(٢) اتضح من الوثائق فى عابدين أن الموزور عبارة عن عشر أقات ، ويرمز إلى الموزور فى الوثائق الفرنسية بالمستاش Mistache .

(٣) *Diplomatic Documents Concerning Affairs of Egypt, Campbell's Report on Candia*, 1833, p. 136.

والزيتون — وهما من أجود محاصيلها — فى مقدمة ما تستورد(١) . ولما علم محمد على برخص أسعار الحرير فى الجزيرة(٢) طمع فى استيراد أكبر قدر منه ، فأنفذ أمراً إلى محافظها بألا يفرط فى شىء من الحرير الذى تنتجه الأقاليم التى تديرها الحكومة(٣) . وفى عام ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) طالبت حكومة مصر بكافة الناتج من معامل تلك الأقاليم وقد صدر إليها فعلاً(٤) .

وتشير الوثائق إلى شدة اهتمام حكومة مصر بحرير الجزيرة على قلته ولا أدل على ذلك من أن تجعل على مصلحة الحرير فى الجزيرة ناظراً مصرياً يدعى حافظ أفندى . بادرت بتعيينه عقب وفاة سلف له كان يدعى أحمد أفندى . وزيد على ذلك أن أوصى محافظ الجزيرة بتعيين وكيل لتلك المصلحة اختاره من ذوى الخبرة من أعضاء المجلس(٥) .

الجلود :

ولما رأى محمد على شدة حاجة مصر إلى الجلود ، أخذ يمد بصره إلى الجزيرة

---

(١) أنظر مدى إهتمام مصر بكل من الزيت والزيتون وسياستها ازاء المحصولين فيما تقدم ص ١٠٩ — ١١٧ .

(٢) إذ بلغ سعر الأقة منه فى عام ١٢٤٦ مبلغ ٩٥ قرشاً كما بيع منه ١٤٢ أقة ، دفتر ٤٦ معية تركى ، الوثيقة ١ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ٢٢ ربيع ثانى ١٢٤٨ (١٨ سبتمبر ١٨٣٢) .

(٣) الوثيقة السابقة ، دفتر ٤٦ معية تركى ، الوثيقة ١ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ٢٢ ربيع ثانى ١٢٤٨ (١٨ سبتمبر ١٨٣٢) .

(٤) دفتر ٤٦ معية تركى ، الوثيقة ١٦٩ من البك الافندى إلى محافظ كريت فى ٧ محرم ١٢٤٩ (٢٧ مايو ١٨٣٣) فصدر إلى مصر من الحرير ما وزنه ١٢٣ أقة ، ٢٢٠ درهما (دفتر ١١٩ مجلس ملكى ، المكاتبة ١٨ ، من المعية السنية إلى ركى أفندى ، فى ٥ رجب ١٢٤٩ (١٨ نوفمبر ١٨٣٣) .

(١) دفتر ٨١٤ ديوان خديو تركى ، المكاتبة ٣٧ ، فى ٢٧ شوال ١٢٥١ (١٥ فبراير ١٨٣٦) ؛ ولم يكن بالجزيرة إلا بعض مناسج صغيرة للحرير S.R. Scott, *Rambles in Egypt & Candia*, p. 292.

ويفكر فى اتخاذها حقلاً لتنمية هذه الثروة ، ويستورد إليها أجود أنواع الضأن من جنيف[١] . ولكنه لم يلبث حتى أدرك أن جلد المعز أفضل وأجود ، وأن الانفاق على تربية المعز ، واستغلال جلوده أقل بكثير من الانفاق على تربية الضأن واستغلال جلوده ، فجعل المعز مكان الضأن . واكتفى باستيراد جلد المعز[٢] . وانتهى به الأمر إلى سياسة احتكار هذه السلعة فجعل تصديرها قاصراً على مصر ، وكتب إلى محافظ الجزيرة يحرم عليه بيع جلود المعز ، ويأمره بتصديرها إلى مصر[٣] .

ثمار البلوط :

ولم يفتر محمد على فى استغلال محاصيل الجزيرة ، فلم يكد يتبين ما يثبت فى أرضها من شجر السنديان (البلوط) وما يمكن أن يفيد من ثمره فى الصباغة . وبخاصة صباغة الطرابيش حتى بات يفكر فى استغلال ذلك الثمر إلى أبعد مدى . وآية ذلك أن يختار بعض الخبراء بجمع تلك الثمار من أهل الشام ثم يبعث بهم إلى الجزيرة ليعلموا أهلها صنعة الجمع ثم يعودوا إلى بلادهم من بعد ذلك[٤] وكان عدد من اختار من الخبراء خمسة ، وزعهم بين المناطق التى يكثر فيها ذلك الشجر ،

---

(١) فتشير إحدى الوثائق إلى تسليم ٢٥٣ رأساً وتوقع وصول ٥٥٠ أخرى ، ٨٨ معية تركى ، الأمر ١٢٥ فى غرة ذى القعدة (٧ فبراير ١٨٣٧) — ولا أدل على اهتمام مصر بالحصول على هذه الجلود من مطالبتها بـ ٢٠٫٠٠٠ قطعة فى بادىء الأمر كما هو مبين فى إحدى الوثائق حيث تشكو مصر إلى محافظ كريت عدم إرسال ما اتفق عليه من جلود والاكتفاء بارسال ٨٨٩١ قطعة فقط وتطالب بالباقى (١١١٠٩) .

(٢) دفتر ٢٢٤ عابدين ، المكاتبة ١٢٨ فى ٦ ربيع الأول ١٢٥٥ (٢٠ مايو ١٨٣٩).

(٣) وتبين بعد ذلك أن القطع المقرر إرسالها إلى مصر قد ازدادت فبلغت الضعف ٤٠٫٠٠٠ من جلد الماعز ، ٢٢٤ عابدين ، المكاتبة ١٣٦ من قلم الإيراد إلى محافظ كريت فى ١٩ ربيع أول ١٢٥٥ — (٢ يونيو ١٨٣٩) محفظة ٢٦٨ عابدين ، مكاتبة ٥١ حمراء ملف كريت ، فى ٢١ ربيع آخر ١٢٥٥ (٤ يولية ١٨٣٩) .

(٤) دفتر ٢٢٢ عابدين ، المكاتبة ٢٠٧ من الجناب العالى إلى شريف باشا ، فى ٢٤ ذى القعدة ١٢٥٣ (١٩ فبراير ١٨٣٨) .

فبعث بثلاثة منهم إلى قندية ، وبعث باثنين إلى إسفاكيا وسلنه ، يرافقهما وكيلا الناحيتين المذكورتين لمعاونتهما على إرشاد الأهالى إلى جمع ذلك الثمر واستغلاله فى صناعة الطرابيش[١] . ونتج عن سياسة محمد على فى استغلال تلك الثمار أمران : الأول ارتفاع سعر تلك الثمار فبلغ الضعف[٢] . والثانى أن فرضت على المنتجين فى الجزيرة ضريبة العشر عن محصول ثمار البلوط عيناً لا بدلاً كما كان مقرراً من قبل ، فهو لازم لإمداد مدبغة رشيد وعلى محافظ الجزيرة أن يبلغ أمر ذلك كافة الأقاليم المنتجة لهذا المحصول[٣] .

ولم يلبث أهالى الجزيرة حتى تعلموا جمع ثمار البلوط ، ومرنوا على طبخها واستخدامها فى الصباغة ، وحتى استطاعوا أن يفيدوا من ذلك ، فقد بلغ ثمن الأقة ستين قرشاً .

وعلى الرغم من أن أهالى الجزيرة قد كانوا فى غفلة عن استغلال هذا الثمر والإفادة منه فى وقت مبكر ، فقد كان المستقبل بين أيديهم كفيلاً بتحقيق مرانهم ومهارتهم فى هذا الميدان بحيث يصبحون قادرين على الوفاء بحاجة مصر من هذا المحصول وتصدير الفائض إلى الخارج[٤] .

---

(١) محفظة ٢٦٥ عابدين تلخيص محضر مجلس خانية ، ١٣٣ حمراء ، المشتمل على ١٣ قراراً فى موضوعات شتى ٦ صفر ١٢٥٤ (١ مايو ١٨٣٨) .

(٢) محفظة ٢٦٥ عابدين ، مكاتبه رقم ١٧ أحمر مستخرج من مضبطة خانية فى ٥ محرم ١٢٥٤ (٣١ مارس ١٨٣٨) (فبلغ ثمن الأقة منها خمسين بارة بدلا من خمسة وعشرين من قبل) .

(٣) محفظة ٢٦٥ عابدين ، من قرارات مجلس قندية ، وثيقة ٣ محضر جلسة الاثنين ٢٦ صفر ١٢٥٤ — (٢١ مايو ١٨٣٨) ولما كانت رشيد فى حاجة إلى ٥٦٠٫٣٠٠ أقة منه سنوياً ، فقد استفهمت مصر من المسئولين بالجزيرة عن الكمية التى يمكن أن تصدرها الجزيرة من هذا الصنف سنوياً ، وقد أبلغها رئيس مجلس قندية السيد أبو بكر راتب بأن الجزيرة على استعداد فى ذلك العام أن تمدها بما يبلغ زنته ٣٥٠٫٠٠٠ أقة من الصنف المذكور (محفظة ٢٦٥ متفرقات كريت ، وثيقة ٢٢١ مسلسل من أبى بكر إلى كبير معاونى الجناب العالى).

(٤) محفظة ٢٦٥ عابدين ، وثيقة ٢٣٩ خلاصة صادرة من مجلس خانيه فى ١٧ ربيع ثانى ١٢٥٤ (١٠ يوليه ١٨٣٨) .

بريطانيا تنافس مصر فى الحصول على مستخرجات ثمار البلوط :

لم يكد محمد على يظهر عنايته بمحصول البلوط على نحو ما قدمنا ، حتى بلغت حصيلته ١٥٠٠ قنطاراً . هنالك بادر قنصل إنجلترا فى الجزيرة إلى شراء هذا القدر، وأخذ يغرى المنتجين فيعدهم بدفع الثمن مقـدماً ، وأذاع أنه اتفق مع الزراع على شراء ذلك القدر وأنه قام بتأدية الثمن كله ، وإن كان قد ثبت أنه لم يدفع أكثر من خمسمائة قنطار .

وتدخل قنصل بريطانيا العام فى الإسكندرية ، فأخذ يشكو من سلوك حكومة مصر وتصديها لحرية التجـارة ، ويعيب عليها سياسة الاحتكار(١) . هنالك تصدى مصطفى باشا محافظ الجزيرة للرد على هذه الشكوى فبين ما فيها من مبالغة ، وكيف أن الأمر لا ينطوى على نية الاحتكار ، وكل ما فى الأمر أن الجناب العالى فى زيارته الثانية للجزيرة قد تبين جودة ثمار البلوط ، وفطن إلى فائدته فى صناعة الصباغة ، فعمل على تنميته وحسن استغلاله ، فنما . ورعاه ، واستخدم فى ذلك الخبراء من أهل الشام ، فبات من حقه أن ينظم هذه الصناعة فى الجزيرة ، ولم يكن عليه من حرج بعد هذا كله فى أن يصدر أوامره إلى إدارة الجزيرة بأن يكون محصول ثمار البـلوط من نصيب مصر . ورأى محمد على ألا يعطى قنصل بريطانيا فرصة الاحتجاج والشكوى والطعن على سياسة مصر فى إدارة الجزيرة من أجل هـذه المسألة التافهة ، وأعلن أنه شديد الحرص على مراعاة صلات الود والصداقة بين البلدين ، فسمح له بالحصول على خمسمائة قنطار أخرى كان قنصلها قد طلبها بحيث أصبح نصيب بريطانيا من تلك الثمار حوالى ثلثى محصول الجزيرة(٢) . وأخـذ قنصل بريطانيا يؤدى للزارع ثمن ما يطلب

---

(١) دفتر ٢٢٣ عابدين ، مكاتبة ١١٩ أفادة إلى محافظ كريت فى ١٧ رمضان ١٢٥٤ (٤ ديسمبر ١٨٢٨) .

(٢) محفظة ٢٦٥ عابدين ملف كريت ، الإفادة ٤٩ حمراء من محافظ كريت إلى كتخدا الجناب العالى فى ١٥ شوال ١٢٥٤ (أول يناير ١٨٣٩) .

مقدماً حتى يضمن الحصـول على ما يريد[١] . وكان من نتائج ذلك أن يصبح نصيب مصر من تلك الثمار ضئيلاً خصوصاً إذا علمنا أن الجزيرة نفسها قد كانت تستهلك قدراً من هذا المحصول ، وبخاصة فى مدبغـة « رسمو » . ولم يبق لمصر بعد هذا كله غير قدر يسير لا يكفى حاجة مدبغة رشيد . وهنالك اضطر محمد على إلى أن يلجأ إلى الحيلة فأصدر أمره إلى محافظ الجزيرة بأن يبعث إلى مصر كل ما يجمع من ثمار البلوط أولا بأول بحيث لا يجد قنصل بريطانيا ما يريد منها ، وحتى لا يكون هناك محل للشكوى والاحتجاج[٢] . ووعد المحافظ بتنفيذ ذلك فبلغ نصيب مصر حوالى ١٧٠٫٠٠٠ . وبذلك لم تعد مصر فى حاجـة إلى الاستيراد من الخارج[٣] .

وأثارت هـذه السياسـة سخط أهالى كريت ، فأخذوا يدربون رجالهم على صناعة الصبغة ، وبلغ عـدد من حذقوها من أهل سنجق قنـدية وحدها ثمانية وأربعين .

واشتدت حاجة مصر من محاصيل الجزيرة إلى حجر المسن ، يأتيها من منطقة صخرية تدعى « بره بتره » Pera Petra عن طريق ميناء قندية[٤] . وقد تبين لها بعد استيراد أول شحنة أنه من الخير مضاعفة الصادر من هـذه السلعة اقتصاداً فى النفقات وتخفيضاً للسعر[٥] .

---

(١) محفظة ٢٦٠ عابدين ، الإفادة ١١٩ حمراء من محافظ كريت إلى الباشمعاون ، ١٤ جمادى أولى ١٢٥٥ (٢٦ يوليه ١٨٣٩) .

(٢) دفتر ٢٢٤ عابدين ، مكاتبة ١٥٦ ، من محافظ كريت إلى الباشمعاون فى ٣٤ جمادى الأولى ١٢٥٥ (٥ أغسطس ١٨٣٩) .

(٣) محفظة ٢٦٨ عابدين ، ملف كريت ، ترجمة الإفادة ١٤٢ حمراء من محافظ كريت إلى الباشمعاون ، فى ١٤ رجب ١٢٥٥ (٢٣ سبتمبر ١٨٣٩) .

(٤) محفظة ٢٦٥ عابدين ، الوثيقة ٢٠٩ حمراء ٦٦ أصلية من السيد أبو بكر راتب ناظر مجلس قندية إلى المعية فى ١١ جمادى الثانية ١٢٥٤ (أول سبتمبر ١٨٣٨) (شحنت هذه الكمية من حجر المسن على مركب أحد سكان « سوده » ويدعى عبادى وأرسلت إلى مدير أشغال الجهادية البرية بالاسكندرية ليوصلها إلى ديوان الجهادية) .

(٥) محفظة ٢٦٨ من مصطفى باشا إلى الباشمعون ، فى ٥ رجب ١٢٥٥ (٢٤ سبتمبر ١٨٣٩) .

وكانت فرنسا من أشد دول أوروبا اهتماماً بالحصول على بعض سلع الجزيرة وفى مقدمتها الزيت ، وقد لقيت فى سبيل ذلك كثيراً من العنت ، وتعرضت تجارتها فى تلك السلعة إلى كثير من التقلبات منذ أيام القرن الثامن عشر . وكانت صناعة الصابون فى إقليم « بروفانس » تعتمد على زيت الجزيرة إلى حد كبير . وكان الزيت فى مقدمة السلع التى تستوردها فرنسا من محاصيل الجزيرة ، وبلغ مقدار ثمن ما تستورد منه ٩٩ ٪ من مجموع ما تنفق فى شراء ما يلزمها من محاصيل الجزيرة ، وكان حظها فى ذلك يتأرجح دائماً بين النجاح والاخفاق(١).

ويقبل القرن الثامن عشر ، ويظل الزيت كما كان أهم ما تستورد فرنسا من سلع التجارة مع الجزيرة ويبدى قنصل فرنسا أسفه من ذلك حين يشير إلى أن الزيت يكاد يكون السلعة الوحيدة الظاهرة فى العلاقات التجارية بين البلدين(٢) .

على أن شكوى فرنسا من سوء علاقتها التجارية لم يقف عند حد الأسف الذى أبداه قنصلها فى خانية ، بل تعدتها إلى نوع من الهلع والجزع عندما تعطل الفنار فى ثغر خانية وتهدم رصيف الميناء فيه ، وبات من المتعذر تصدير الزيت إلى فرنسا ، فيهرع إلى المحافظ ويطلب إليه فى إلحاح الإسراع فى إصلاح الميناء منذراً

---

(١) أنظر تفاصيل هذا الموضوع فى Paul Masson, *Histoire du Commerce Français Dans le Levant au XVIIIe siècle*, (Paris, 1911), pp. 606-608.
(وهو يشير إلى نجاح فرنسا فى الفترة بين ١٧١٥ ، ١٧٢٩ فى شراء زيوت من الجزيرة يعادل ثمنها فى المتوسط ٩٥٠٫٠٠٠ Livres وانخفاض هذه الكمية فى الفترة ١٧٤٨–١٧٥٦ إلى ما يعادل ثمنه ٤٣٠٫٠٠٠ Livres أى إلى أقل من النصف . ولا أدل على أهمية الزيت بالنسبة لفرنسا من أنها لم تعين قنصلا جديداً لها ليحل محل « بيزونيل » Peysonnel فى الفترة بين ١٧٥٧ — ١٧٦٥ . وتولى أعمال القنصلية أحد موظفيها ويدعى « أمورو » Amoureus كنائب للقنصل . وعندما نجح الأخير فى الحصول على تأييد السلطات فى كريت وثقة المسئولين فى إعادة تجارة الزيت فى الفترة بين ١٧٦٨ — ١٧٨٧ إلى ما كانت عليه فى بداية القرن ١٨ أعيدت القنصلية فى خانية من جديد ، كما عين نائب للقنصل فى قندية) .

(٢) Aff. Etr., Corr. Cons., Fabreguette au Ministre, 24 Août 1832.

إياه بالتوقف عن تأدية ضريبة الفنار إلى أن يتم إصلاح الميناء(١) . ويواصل القنصل سعيه فى سبيل الوصول إلى ما يريد ، لا يفتر ولا يكل ولا يمل ، وتتاح له الفرصة أن يلقى المحافظ عند مروره بقندية ، وتسفر المحادثات بينهما عن نتائج ترضى فرنسا آيتها أن تحصل على التصريح لسفنها بنقل شحنات الزيت من ثغور عدة لم تكن ترسو فيها من قبل ، وهى « سبينا لونجا » Spina Longa « وسان نيكولا » San Nicola «وسيتيا» Saite ، «وليارا تيتيا» Liaratetia وأخيراً قندية ، وكان التصدير منها قبل ذلك وقفاً على زيت الحكومة وصابونها. ففقدت بمقتضى ذلك التصريح ثغراً حراً . كما كان لهذا التصريح أثره فى تخفيض سعر الزيت الذى لم يعد بعد حكراً لبعض الوكلاء فى رسمو وخانية(٢) .

التهريب فى التجارة :

تنبهت الإدارة الحاكمة فى الجزيرة إلى التهريب وخطره ، فقرر مجلس قندية عقاب من يمارسونها بالضرب ثمانين جلدة ثم مصادرة بضاعتهم واستيلاء الحكومة عليها ، ثم جعل الجزاء بعد ذلك مضاعفة الرسم الجمركى على المهربين(٣).

---

(١) وتبلغ هذه الضريبة أربع بارات عن كل موزور من الزيت .

Aff. Etr., Corr. Cons., Fabreguette à Mimaut, La Canée, 10 Mars 1834. (Annexe à la Lettre du 15 Mars 1834).

(وقد عانى القنصل الفرنسى من ذلك وغيره كثيراً ، فشكا إلى وزير خارجيـة بلاده من جراء تعنت القائم بأعمال جمرك خانيه الذى كان يتحكم فى أسعار الزيت والكميات المباعة منه لأنه إلى جانب وظيفته الحكومية كان من أثرياء تجار الزيت مما جعله قادراً على استمالة كافة تجار الزيت وتحريضهم على عدم التصرف فى أى كمية من زيتونهم دون استشارته ، وأشاع عندئذ أنه إنما يفعل ذلك لصالح الحكومة وزيادة إنتاجها مما جعل مجلس رسمو يخول له هذه السلطة بل جعل مجلس خانيه كذلك يحذو حذو مجلس رسمو ، فتسبب ذلك فى رفع أسعار الزيت وتحديد كمية المصدر منه) .

(٢) Aff. Etr., Corr. Cons., Fabreguette au Ministre, La Canée, 23 Avril 1834).
Aff. Etr. Corr. Cons., Fabreguette au Ministre, La Candie, 30 Juin 1834.

(٣) دفتر ٢١٨ عابدين ، مضبطة رقم ٢٨ مجلس قندية فى ١٨ جمادى الآخرة ١٢٤٨ (١٢ ديسمبر ١٨٣٢) . ففرض رسم جمركى مضاعف على « نيقولى قونصلى » عندما قام بتهريب بعض الجبن وعلى آخر نجح فى تهريب براميل سمك فى ميناء قندية .

والظاهر أن ذلك الجزاء لم يكف لردع المهربين ، فقد باتوا يمارسون عملهم(١) .

وهنالك اقترح « كامبل » Campbell قنصل بريطانيا فى مصر أن يكون من حق الحكومة المصرية فى كريت جعل الرسوم ضعفين على من يضبط من المهربين البريطانيين مرتين ، ومصادرة بضاعته إذا هو ضبط للمرة الثالثة . ورضى محمد على باقتراح « كامبل » فقرر تطبيقه على كافة المهربين من رعايا الدول الأخرى(٢) .

ولم يتهاون الجناب العالى فى تنفيذ أوامره الخاصة بمصادرة البضائع المهربة ليجعل من ذلك رادعاً لمن تسول لهم أنفسهم ممارسة التجارة عن هذا الطريق(٣) واعترض قنصل فرنسا على هذا السلوك خشية من أن يسىء رجال الجمارك من الأتراك استعمال السلطة واستغلال النفوذ(٤) . إلا أن محافظ الجزيرة أصر على تنفيذ أوامر الجناب العالى التى تقضى بالمصادرة موضحاً أن الغرض من ذلك لم يكن تنمية خزانة الدولة وتزويدها بإيراد جديد ، وإنما كان القصد منه ردع المهربين . ولا أدل على ذلك من أنه أمر بألا تكون المصادرة فى غير حدود الجمارك(٥) .

الحالة الاقتصادية فى الجزيرة :

إن أيسر النظر فى حالة الجزيرة خلال الأعوام الثلاثة من وقوعها تحت الحكم المصرى يدل فى وضوح على أن مصر قد خسرت ولم تفد من سيطرتها على الجزيرة

---

(١) *J. Bowring's Report*, p. 160.

(٢) دفتر ١٢٥ مجلس ملكى ، ترجمة الأمر ٢٧ من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ٣ رمضان ١٢٤٩ (١٤ يناير ١٨٣٤) .

(٣) دفتر ٤٦ معيـة تركى ، ترجمة المكاتبة ٣٨ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ١٤ جمادى الآخر ١٢٤٨ (٨ ديسمبر ١٨٣٢) .

(٤) (كما حدث عندما قام أحدهم بمصادرة بعض السلع فى دكان بالسوق على أساس أنها وصلت إلى صاحبها بطريق غير مشروع) .

(٥) Aff. Etr., Corr. Cons., Fabreguette au Ministre, La Canée, 24 Août 1833.

فمصر قد أنفقت أكثر مما ربحت من موارد الجزيرة . ومعنى ذلك — فى لغة الاقتصاد — أن المنصرف أكثر من الايراد . وأكبر مصادر الايراد ما كان يجبى من ضريبة العشور . وحسبنا أن ننظر فى ذلك الجدول الذى أعده القنصل البريطانى « كمبل » Campbell فى تقريره الذى كتبه عن كريت حين رافق الجناب العالى فى زيارته الأولى للجزيرة فى شهر أغسطس ١٨٣٣ .

ايرادات الجزيرة ١٨٣٣

	قرشاً
ضريبة العشور	١ر٩٠٥ر٨٢١
الميرى (العوائد على سلع الاستهلاك التى تمر بالجمارك)	٦٦٣ر١٦٢
ايراد الجمارك على الواردات والصادرات	٥٦٤ر٠٠٠
الدخان	١٣٢ر٠٠٠
الجلود	٩٨ر٠٠٠
الملح	٤٣ر٠٠٠
القهوة المحلية	٣٧ر٠٠٠
مواد الصباغة	٢٠ر٠٠٠
النشوق	٨ر٠٠٠
السمك	٥ر٠٠٠
المشروبات الروحية	١٣٢ر٠٠٠
قطعان المواشى	٤٠ر٠٠٠
مكوس بوابات المدن	٥٠ر٠٠٠
ضرائب عن الزيت المصدر	٦ر٥٠٠
عوائد عن الحمالين	١٤ر٠٠٠

	قرشاً
ضريبة الرأس (الكراتش)	١٨٠ر٠٠٠
على وجه التقريب (٧) خطأ فى كشف كامبل[١]	٨٣(٤)ر٨٩٨ر٣
جملة الايرادات	

مصروفات الجزيرة فى عام ١٨٣٣

مرتب المحافظ	٢ر٥٠٠ر٠٠٠
رواتب أعضاء مجلس قندية ٣٣ عضواً ٢١ منهم من الترك	
١٢ من اليونان	٢٦٦ر٠٤٠
رواتب أعضاء مجلس خانية من ١٦عضواً	
١١ منهم من الترك و ٥ من اليونان	١٨٥ر٧٠٠
رواتب أعضاء مجلس رسمو من ١١عضواً	
٧ منهم من الترك و ٤ من اليونان	٦٥ر٨٠٠
رواتب أعضاء مجلس أسفاكية من خمسة	
أعضاء كلهم من اليونان	١٨ر٠٠٠
الخزانة العامة	١٢٠ر٠٠٠
دور الجمارك فى أنحاء الجزيرة المختلفة	٤٩ر٧٤٤
رواتب القضاة	١٨ر٠٠٠
رواتب المفتين	٦ر٠٠٠

(١) *Diplomatic Documents concerning Egypt, Campbell's Report*, p. 134, Approximate Table of the Revenues of the Island of Candia.

وتوجد القائمة نفسها فى تقرير باورنج ص ١٨٣ .

بلغت ايرادات الجزيرة فى عام ١٨٣٢ ؛ أى العام السابق للإيرادات المشار إليها فى تقرير كامبل ٣ر٨٩٨ر٥٠٠ قرشاً — أى أن إيرادات الجزيرة فى عامى ١٨٣٢ و١٨٣٣ واحدة تقريباً

R. Cattaui, vol. II, 2ème Partie, pp. 410-411, 124 *Isis* (Tableau Statistique de l'Egypte, pp. 342-420).

	قرشاً
تكاليف التحرير الخاصة بالجريدة الأسبوعية المكتوبة بالتركية واليونانية	٢٧ر٣٣٥
	٣ر٢٧٦ر٦١٩
الحامية النظامية وقوامها ٤ر٠٠٠ رجلاً مرتباتها ٢ر٤٦٤ر٤٠ أقواتها ٢ر٠٠٧ر٥٠٠ معداتها ١ر٦٣٠ر٠٠٠	٦ر١٩١ر٥٤٠
الحامية غير النظامية (الألبانية)	١ر٧٦٠ر٠٠٠
	١١ر١٣٨ر١٥٩ جملة المصروفات
فإذا طرحنا منها الايرادات وهى	٣ر٨٩٨ر٤٨٣ جملة الايرادات
كان ما تتحمله الدولة من نفقات ومصاريف	٧ر٢٣٩ر٦٧٦

— ترتب على الخطأ السابق فى تقرير الايرادات أن الرقم الأخير بعد الطرح هو ٧٦ (٣) ر٢٣٩ر٧[1] .

---

(١) *Ibid.*, p. 138, Table of the Expenses of Government of Candia.
وتوجد القائمة نفسها فى تقرير باورنج ص ١٨٤ .
إذا قارنا بين إيرادات ومصروفات الجزيرة فى ١٨٣٣ كما أوردها القنصل الانجليزى فى مصر كامبل بتلك التى ذكرها الرحالة « باشلى » فى نفس التاريخ تقريباً (فى كتابه الجزء الثانى ص ٣٠٦ ، ٣٠٧) لوجدنا اختلافاً بيناً بين الاثنين . فعلى حين أن الايرادات فى تقرير كمبل لاتصل إلى أربعة ملايين قرشاً (تبلغ ٣ر٨٩٨ر٤٨٣) قرشاً — نجدها عند باشلى تقرب من ١٠ر٠٠٠ر٠٠٠ قرشاً (تصل إلى ٩ر٨٧٥ر٦٩١) وهذا مما يجعل العجز فى ميزانية الجزيرة عند كمبل كبيراً يزيد على سبعة ملايين قرشاً ، على حين أن هناك شبه تعادل بين الإيراد والمنصرف فى باشلى — بل إن الإيرادات تزيد بحوالى ٣٦٧ر٥٣٢ قرشاً .
والرأى الراجح هو رأى كامبل كما يبدو فى تقريره ، لأن كافة المصادر ومنها الوثائق الأصلية تؤيد الرأى وهو أن الجزيرة كانت عبئاً ثقيلا على محمد على ، فيؤيد هذا الرأى « فابريجيت » قنصل فرنسا عندما كتب تقريره عن ميزانية كريت فى ١٨٣٢ ، فهو يشير فيها إلى عجز حوالى ثمانية ملايين قرشاً ، أنظر هامش (٤) ص ٨٩ فيما سبق ، كما يؤيد الرأى نفسه ممثل روسيا فى خانية عندما يذكر أن إيرادات الجزيرة قد بلغت فى ١٨٣٢ — = ٣ر٨٩٨ر٥٠٠ .

وهكذا تبين من هذا الجدول — ونحن ننظر فى الإيراد والمنصرف مقدار ما أرهق الخزانة المصرية من تلك النفقات الباهظة التى بذلها فى إدارة الجزيرة ، وأوضح ما يظهر أمر ذلك فى ضخامة الرواتب التى كان يتقاضاها كبار الموظفين ، وفيما كانت تنفقه حكومة مصر على قواتها العسكرية الضخمة لتزويدهم بالرواتب والعتاد والقوت .

ولم يفت أمر ذلك انتباه القنصل البريطانى الذى اقترح على الجناب العالى تخفيض الرواتب بغية الموازنة بين الإيراد والمنصرف ، وحتى لا يبقى حكم الجزيرة عبئاً ثقيلاً على خزانة مصر : فهو يقترح على سبيل المثال — جعل رواتب المحافظ ١٫٠٠٠٫٠٠٠ قرشاً بدلاً من ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ قرشاً مما يوفر ١٫٥٠٠٫٠٠٠ قرشاً — وجعل رواتب رؤساء المجالس الثلاثة ٩٠٫٠٠٠ قرشاً بدلاً من ٢٧٠٫٠٠٠ قرشاً مما يوفر ١٨٠٫٠٠٠ قرشاً . و بذلك يصبح الوفر فى هذا الباب ١٫٦٨٠٫٠٠٠ قرشاً ويقترح الاكتفاء بجعل رجال الحامية ٢٠٠٠ ألفين من النظاميين مع تخفيض رواتب ضباطها كما يرى الاستغناء عن رجال الحامية غير النظاميين — و بذلك يصبح الوفر فى هذا الباب ٤٫٣٦٠٫٠٠٠ قرشاً — و بذلك يصبح الوفر فى النفقات ٦٫٠٤٠٫٠٠٠ قرشاً . ويقترح عليه آخر الأمر أن تكون نفقات إصلاح الطرق والموانى والقلاع من حصيلة الرسوم والعوائد التى تجبى على بعض السلع ثم من العوائد الجمركية(١) .

= — أشير إليه فى هامش (١) ص ١٤٩

R. Cattaui, vol. II, 2ème partie, pp. 410-411, 124 *Isis*.

على أن محمد على لم يلبث أن نجح فى مضاعفة ايرادات الجزيرة كما يشهد بذلك طوروون ممثل روسيا فى خانية ، وإن لم تكن تلك الزيادة كافية لتغطية كافة مصاريفه .

"J'apprécie en attendant, que Mehemet Ali a su doubler les révenus de la Créte ; mais toutefois, la Porte en retirait plus de bénéfices, parcequ'elle ne faisait aucun frais, tandis que si nous comprenons l'entretien des troupes qui gardent la Crête, je ne pense pas que le Vice-roi puisse couvrir ses dépenses."

R. Cattaui, vol. II, 2ème partie, pp. 298-299.

(١) *Diplomatic Documents concerning Egypt, Campbell's Report* 1933, p. 140.

نفس للتعليقات فى تقرير باورنج ص ١٨٤

Observations on the Tables 1, 2, 3, 4 (Inclosive in Campbell's dispatch of 29th. August 1833).

ويرى « فبريجيت » قنصل فرنسا فى خانية مثل هذا الرأى ، مبيناً أنه ليس من خير الجزيرة وأهلها رفع رواتب الموظفين والجنود ، إذ أن تغطية هذه النفقات إنما يحين عن طريق الضرائب التى تنوء بها كواهل أهالى الجزيرة ، ويزيد على ذلك فى رأيه أنه إذا كانت لمحمد على سياسة خاصة فى رفع رواتب موظفيه من رجال الإدارة وجنود الحامية ، فعليه أن يتحمل وحده عبء ذلك وإعفاء أهالى الجزيرة من فرض الضرائب التى تثقل كواهلهم .

ولا يقف القنصل الفرنسى فى نقده عند هذا الحد ، بل يذهب إلى أبعد من ذلك حين يعيب على حكومة مصر اعتمادها — فى حكم الجزيرة وإداراتها وإقرار الأمن والسلام فى ربوعها — على تلك الحاميات الضخمة . ويرى أنه إذا كانت سبيل الجناب العالى إلى حكم الجزيرة لا تستقيم إلا باستخدام تلك الأعداد الضخمة من الإداريين والعسكريين من ذوى الرواتب الباهظة ، فأولى به أن يتخلى عن حكمها . ويرى آخر الأمر أن الجناب العالى لن ينجح إطلاقاً فى تحصيل ثلث ما ينفق على الجزيرة إن هو سلك فى حكمها سياسة الاحتكار التى اتبعها فى مصر(١) .

ويعود القنصل الفرنسى بعد ذلك بسبعة أشهر مؤكداً ما رآه من قبل ومشيراً إلى أن الإدارة مازالت عاجزة عن ضبط الموازنة بين الإيراد والمنصرف — على الرغم من مرور ثلاث سنوات على وجود الجزيرة تحت راية مصر . فالضرائب تزداد ، والإدارة تتعثر سبيل الإصلاح ، وأهالى الجزيرة يزداد سخطهم على سياسة الحكم المصرى .

ولكنه لا يرى مناصاً من الاعتراف بأن بعض الشر أهون من بعض حين يقرر أن دول أوروبا قد كانت حكيمة حين وافقت على اختيار محمد على لإدارة

---

(١) Aff. Etr., Corr. Cons., Fabreguette au Ministre, 31st. December 1832.

شئون الجزيرة ، فهو قد استطاع — فى رأيه — بقوته ومكانته ، وفلسفته ونشاطه أن ينشر الأمن فى ربوع الجزيرة . ولم يكن فى استطاعة غيره من رجال السلطان وباشاواته من ذوى الآراء العتيقة أن يملأ مكانه فى الجزيرة . ولو آل حكم الجزيرة إلى غير محمد على إذاً لتبدل الحال غير الحال وساء المآل . ولاستؤنفت الحروب بين الترك واليونان ، ولقضى على المسلمين فى الجزيرة ، ويعجز ملك اليونان إن آل حكم الجزيرة إليه عن إطفاء نار الفتنة التى مازالت تستعر فى ربوع المورة ثم هو يعترف آخر الأمر بأن الجزيرة مدينة للحكم المصرى بذلك الهدوء الشامل الذى يسود ربوعها(١) .

الصناعة :

لم يكن للصناعة فى الجزيرة مكان يدانى مكان الزراعة . وإليك بعض الصناعات التى عرفت فى الجزيرة وفى مقدمتها صناعة الزيت الطيب يعصره أهلها من زيتون الجزيرة الوفير ، تدخر منه ما يفى بحاجة أهلها ، وتصدر منه إلى مصر وبعض البلاد الأوربية ما يفيض عن ذلك . وقد أشرنا إلى هذه الصناعة فى الكلام عن الزراعة والتجارة(٢) .

---

(١) Aff. Etr. Corr. Cons., Annexe à la dépêche du 16 Juillet 1834, Fabreguette au Ministre, 2ème Partie du Journal de voyage de Fabreguette:

"L'Ile doit donc aux Egyptiens le calme dont elle jouit en ce moment".

وقد عبر ممثل روسيا فى خانية عن هذا الرأى نفسه ، وأثنى على حكم المصريين فى كريت بعد مضى مايقرب من ثلاث سنوات على الحكم المصرى فيها :

"Je vous répète, Monsieur le consul général, que les grandes Puissances dans leur politique avec l'Orient, doivent se féliciter d'avoir fait comprendre la Crête dans le Governement de l'Egypte ; car l'on ne peut disconvenir que l'administration Egyptienne, toute imparfaite qu'elle est, a cependant fait faire quelques progrès à ces contrées; tandis que sous celle de la Porte bien certainement, ce pays-ci serait encore dans l'état le plus déplorable."

Thoron à Duhamel, la Canée, 13 avril 1837, R. Cattaui, vol. II, 2ème partie, p. 298.

(٢) أنظر ماسبق الإشارة إليه فى باب التنمية الاقتصادية فى الجزيرة ص ١٠٨ ومايليها .

وعلى صناعة الزيت قامت فى الجزيرة صناعة الصابون وازدهرت وبخاصة فى قندية التى اشتهرت بصابونها الجيد(١) .

وعرف سكان الجزيرة منذ القديم كيف يعصرون النبيذ من كرومها واشتهرت بعض بقاعها بأجود أنواع النبيذ(٢) . على أن الناتج من هـذا العصير قد كان يستهلك محلياً . وقد كان حظ مصر من هذه الصناعة لا يعدو ما كان يتبقى فى الدنان من رواسب العصر ، وكان يسمى الطرطير ويستفاد منه فى صبغ الطرابيش والجوخ ، وبلغت حاجة مصر من ذلك نحو خمسين قنطاراً(٣) إلا أنها لم تجد أكثر من مائتى أقة ، وجدتها فى إقليم قندية . هنالك صدرت الأوامر إلى مجلس خانية ورسمو بتوفير أكبر قدر ممكن من الطرطير فى النواحى التابعة لها . ويبعث مجلس خانية أحد رجاله إلى كيسامو حيث يتوافر النبيذ فاستطاع أن يحصل على خمسة آلاف أقة من الطرطير(٤) . وعندما تبينت مصر جودة طرطير قندية طالبت بإرسال المزيد منه ، كما أوصت ببحث الأسباب التى أدت إلى عدم جودة الطرطير فى خانية(٥)

---

(١) Aff. Etr., Corr. Cons., Fabreguette au Ministre, La Canée, 15 Mai, 1831 ويشير باورنج فى تقريره (المكتوب قرب نهاية الحكم المصرى ١٨٣٨) إلى وجود تسعة مصانع فى قندية وستة فى رسمو وثمانية فى خانية . وإذا كان فى إمكان هذه المصانع أن تنتج من الصابون سنوياً مازنته ٦٠٠ طن ، فإنها مع ذلك لاتنتج عادة أكثر من نصف هذه الكمية . ويضيف التقرير إلى ذلك أن الشرق كله يقدر نوع الصابون المصنوع فى الجزيرة ولا سيما فى قندية ، وأن أثمانه فى تريستا ترتفع عنها فى أى سوق أخرى .

(٢) أنظر ماسبق ص ٥ — ٦ وهامش ١ ص ٦ .

Bowring's Report, pp. 158-159.

(٣) محفظة ٢٦٥ عابدين ، متفرقات كريت ، الوثيقة ٢٤٤ مسلسل ، ٢٥ أصلى ، من السيد أبو بكر راتب إلى كبير معاونى الجناب العالى فى ١٧ ربيع أول ١٢٥٤ (١٠ يونية ١٨٣٨) .

(٤) ورد فى الوثيقة أن سعر الأقة منها ٢٠ بارة ، وبعد إجراء اللازم لتجفيفه بلغ سعر الأقة منه ٤٤ بارة ، وأرسل رئيس مجلس خانيه ، خليل أفندى يستفهم من المعية السنية إذا ما كان ذلك الصنف صالحاً أم لا ؟ وإذا ما كان السعر مناسباً (محفظة ٢٦٥ عابدين ، ترجمة الوثيقة ٢٤ أصلى فى ٩ جمادى الأولى ١٢٥٤ (٣١ يوليه ١٨٣٨) .

(٥) تبين أن عدم صلاحية قفل خانيه ترجع إلى جدته واحتفاظه ببعض الماء [محفظة ٢٦٥ عابدين ، الإفادة ٨٠ حمراء ، من محافظ كريت إلى الباشمعاون فى سلخ رجب ١٢٥٥ (١٩ أكتوبر ١٨٣٨)] .

كذلك نجحت الجزيرة فى صناعة الصبغة تستخلصها من بعض ألوان شجر السنديان (البلوط) فأضافت بذلك عنصراً آخر من عناصر صناعة الصباغة والدباغة(١) . وقد كانت مدابغ قندية وغيرها فى أشد الحاجة إلى هذا العنصر الجديد(٢) . وقد سبق الحديث عن ذلك وما بذلت مصر فى سبيل تنمية هذه التجارة من جهود فى كلامنا عن التجارة(٣) .

كذلك كانت فى الجزيرة صناعة الأكياس من شعر الماعز الذى كان يوجد فيها بكثرة . وقرر مجلس قندية تحريم تصدير شعر الماعز بغية تنمية هذه الصناعة بتوفير خاماتها ، وصدرت الأوامر إلى جمرك قندية وجمارك غيرها من ثغور الجزيرة بمنع تصدير الشعر إلى الخارج(٤) .

وعرفت الجزيرة صناعة النسيج ، ونسج الصوف ، وظهرت براعة الكريتيين فى تلك الصناعة فى إقليم من أقاليم الجزيرة وهما « ميرابيللا » و « لاشيد » ، وقد أعجب محمد على بالعباءات التى صنعت من نسيج الجزيرة ونفعها فى الوقاية من برد الشتاء ومطره ، فأوصى باستيفاد فريق من نساجى البلدين المذكورتين مزودين بأنوالهم لإقامة مناسج فى مصر تمارس نسج ما يكفى من القماش اللازم لمعاطف الجند(٥) . والظاهر أن محمد على رأى أن جو الشام أكثر ملاءمة لصناعة النسج ، فلم يكد النساجون الثلاثة يبلغون مصر حتى بادر بإرسالهم إلى الشام ومعهم أزواجهم وأنوالهم ليقوموا فوراً بممارسة هذه الصناعة بغية توفير المعاطف للجند(٦).

---

(١) أنظر ما سبق عند الكلام عن ثمار البلوط وأهميتها فى الصباغة (ص ١٤١ — ١٤٤) .

(٢) Scott, *Rambles in Egypt & Candia*, p. 292.

(٣) أنظر ما سبق ص ١٤٠ — ١٤١ .

(٤) ٤٦ معية تركى ، مكاتبة ٢ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ٢٢ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨ سبتمبر ١٨٣٢) .

(٥) ٤٦ معية تركى ، مكاتبة ٢٤ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ٢٨ رجب ١٢٤٨ (٢٢ ديسمبر ١٨٣٢) .

(٦) ٤٧ معية تركى ، مكاتبة من المعية إلى أفندى الديوان ١٨ ذى القعدة ١٢٤٨ (١٨ أبريل ١٨٣٣) .

وهنالك زاد اهتمام مصر باستيراد حاجتها من أصواف الضأن وأصواف الماعز ، كما صدرت الأوامر إلى محافظ الجزيرة بمراعاة الوفاء بحاجة مصر من هذه الخامات وحاجة الجزيرة منها ، ثم تصدير الفائض بعد ذلك(١) .

وأقيمت فى رسمو صناعة الجلود ، ولكنها لم تزد على الوفاء بحاجة السكان(١) . وعرفت الجزيرة صناعة أخرى ، وهى صناعة القرميد ، وقد شجع محمد على أهل الجزيرة على النهوض بها حين تبين أن الناتج منها لا يقل فى جودته عما يستورد من بريطانيا ، وأنه أقل ثمناً ، وأشد صلاحية فى بناء الأفران(٣) . وفكر محمد على فى تجربة قرميد الجزيرة فبعث يطلب منه ما يكفى لبناء فرن واحد ، وعند المقارنة تبين له أن أجوده ما يصنع فى قرية « جيراكى » Ghéraki فاستورد منه أول الأمر مائتى لبنة ، ووعد رئيس مجلس قندية بأن يبعث بالمزيد منه فى أقرب فرصة ممكنة ، وبعث مع ذلك — إلى مصر قدراً من التراب الذى يصنع منه ذلك القرميد فى نواحى الجزيرة ومنها « أسيتس » Asites التابعة لإقليم « مليفزى » Maivezi وقرية « سمارى » Samari التابعة لإقليم « پديه » Pidé وقرية « سيلامو » Silamos التابعة لإقليم « تمنوس » Temenos وأخيراً قرية « جيراكى » Ghéraki التابعة لناحية « پديه »(٤) .

الأسفنج :

ولم يقف إهتمام مصر بتنمية موارد الجزيرة واستغلال ثرواتها فى البر والبحر

---

(١) مجلس ١٢٥ ، مجلس ملكى ، مكاتبة ١٥٥ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ٢٧ رجب ١٢٥٠ (٢٩ نوفبر ١٨٣٤) .

(٢) *Bowring's Report*, p. 159.

(٣) دفتر ٢٢٢ عابدين الوثيقة ٢٨ من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ١٨ ذى القعدة ١٢٥٣ (١٣ فبراير ١٨٣٨) .

(٤) محفظة ٢٦٥ عابدين ترجمة الوثيقة ٩٢ أحمر ، ٤٧ أصلى ، فى ٨ جمادى الأولى ١٢٥٤ (٣٠ يولية ١٨٣٨) .

عند حد ماذكرنا وإنما بذلت كل ما تستطيع من جهد فى استغلال كافة موارد الجزيرة ، فشجعت مشروع صيد الأسفنج فى مياه قندية ، ورخص مجلس قندية لبعض الأفراد فى القيام بصيد الأسفنج فى مياه كريت وكانوا قد تقدموا إليه بالتماس ذلك على أن يتعهدوا للحكومة المحلية بتأدية ١٩½٪ من ثمن ما يحصلون من صيد الأسفنج علاوة على رسوم جمركية قدرها ٣٪(١) .

المرجان :

ولما علمت الإدارة المصرية بوجود المرجان عند ساحل « استيه » بعثت بثلاثة من الغواصين استطاعوا أن يستخرجوا من صافى المرجان ١٧٩ درهماً(٢). واهتم الجناب العالى بأمر المرجان ، فطلب إلى أحد رجاله المدعو بغوص بك أن يقوم بتدبير الخبراء الأور بيين من القاهرة أو الاسكندرية وأن يبعث بهم مزودين بأدواتهم إلى الجزيرة(٣) . فوقع اختيـاره على خبير إيطالى يدعى القبودان

(١) (وقرر المجلس تعيين حارس لكل قارب من قوارب الصيد بأجرة يومية قدرها أربعة قروش وتعيين ناظر على كافة القوارب المذكورة وأشـير فى المجلس إلى أن النفقات تصل إلى ٥٠٠ قرشاً نظراً لاستخدام عشرة مراكب للصيد . ويتساءل عندئذ الجناب العالى إذا ما كانت المبالغ المحصلة على الأسفنج ستكفى لسداد النفقات المقررة لهذا المشروع — دفتر ٢٢٢ عابدين المكاتبة ٢١٦ من الجناب العالى إلى ناظر مجلس قندية ، فى ١٢٥٣ (٤ سبتمبر ١٨٣٧) .

(على أن هذا المشروع لم يثمر الثمار المرجوة منه فقد اتضح أن القوارب المستخدمة فى صيد الأسفنج بعد أن بلغت اثنتا وأربعين قارباً قد نقصت إلى ستة نظراً لفرار الباقى — وقد نبه الجناب العالى إلى تلافى ذلك فلا تمنح الرخصة لاصطياد الأسفنج إلا بعد تقديم الضمانات الكافيه [دفتر ٢٢٢ عابدين ٤ مكاتبة ٢٥٢ من المعية إلى ناظر مجلس قنـدية فى ٩ رمضان ١٢٥٣ (٧ ديسمبر ١٨٣٧)] .

(٢) ولكن اتضح أن صناعة الآلات اللازمة لهذه العملية ستكلف حوالى ألف قرش ، وقد رؤى عـدم تخصيص رواتب معينة للغواصين والاكتفاء بوعدهم بالمكافأة عند نجاح المشروع والحصول على كمية من المرجان تتناسب مع ما استخرجوه منه فيحفزهم ذلك على الاجتهاد والمثابرة فى هذا السبيل — دفتر ١٢٥ مجلس ملكى ، الأمر ٢٣٢ من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ١٣ جمادى الآخرة ١١٥١ — (٦ أكتوبر ١٨٥٣) .

(٣) دفتر ١٢٥ مجلس ملكى ، الأمر ٢٨١ من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ٢٣ ذى الحجة ١٢٥١ ، (١٠ أبريل ١٨٣٦) .

« اندريا »(١) ولم يلبث هـذا الخبير أن علم الناس ألوان المرجان الثلاثة التى استخرجها لهم من سواحل الجزيرة(٢) . كما بصرهم بطريقة استخراج المرجان ، حتى إذا ما أتقنوا ذلك استغنت الإدارة عن خدمة الخبير . وقد أتقن صنعته فعلاً اثنان من أبنـاء الجزيرة وهما « عبـد الله أغا » والقبودان « يانى » من أهل الجزيرة(٣) . واستطاع الغواصون من المواطنين بإرشادهما أن يستخرجوا المرجان من غير ما ذكرنا من شواطىء كريت ومنها شواطىء جزيرة « ابسيرا » (إبسارا) الواقعة أمام قلعة اسبرلنقه(٤) .

الفحم :

كان اكتشاف الفحم فى الجزيرة نتيجة للصدفة وآية ذلك أن فريقاً من الجند قد خرجوا يطاردون ثلاثة من اللصوص فى جبال « إسفاكية » و« إيواصيل » ولما يئس الجند من القبض على اللصوص ، عادوا أدراجهم فوقعوا على الفحم عند قرية من قرى « إيواصيل » يقال لها « لوطرا » Lutra وتبين بعض الخبراء أنه فحم حجرى ، هنالك بعثت سلطات الجزيرة إلى تلك القرية بنفر من العمال عددهم ستون للتنقيب عن الفحم(٥) .

ولم تلبث جهود الإدارة فى الجزيرة فى البحث عن الفحم حتى أسفرت عن

---

(١) محفظة ٢٦٥ عابدين ، ٢٤ أصلى ، من السيد أبو بكر إلى كبير معاونى الجناب العالى فى ١٧ ربيع أول ١٢٥٤ (٨ يونية ١٨٣٨) .

(٢) [وقد تميزت ألوان المرجان الثلاثة بجودة نوعها وارتفاع أثمانها — محفظة ٢٦٥ عابدين ، ٣٢ أصلى ، من السيد أبوبكر إلى كبير معاونى الجناب العالى فى ٢٤ ربيع آخر ١٢٥٤ (١٧ يوليه ١٨٣٨)] .

(٣) محفظة ٢٦٥ عابدين ، أصلى من ناظر مجلس قندية إلى المعية السنية فى ١١ جمادى الثانية ١٢٥٤ (أول سبتمبر ١٨٣٨) .

(٤) محفظة ٢٦٥ عابدين ، ٤٨ أصلى ، من ناظر مجلس قندية إلى المعية السنية فى ٨ جمادى الأولى ١٢٥٤ (٣٠ يولية ١٨٣٨) .

(٥) (واستمر هؤلاء العمال فى عملية الحفر واستخراج الفحم مدة خمس ساعات ، فاستخرج =

العثور على الفحم فى منجم ثان بجوار قرية « بيرى » Peri[١] ثم فى منجم ثالث فى مكان يقال له « مرثيو »[٢] ويهتم محافظ الجزيرة ببحث موضوع الفحم ، وتكاليف استخراجه وتصديره إلى الأسكندرية[٣] . فلا يلبث حتى يتبين أن فحم « ميريثو » أجود من فحم « لوطره » وأنه يفى بحاجة مصر ، ويغنيها عن الفحم البريطانى[٤].

= منه مايزيد على ثمانمائة وأربع وسبعين أقة . ويقع هذا الموقع على مسيرة أربع ساعات من قلعة رسمو إذا استخدمت دواب النقل ، على حين أنه يبعد عن ساحل البحر من الجانب الآخر مسيرة ساعتين ونصف ساعة ، على أنه لاتوجد موانىء فى هذه الناحية ، ولكن السفن تستطيع أن ترسو على ذلك الساحل فى فصل الصيف ، وقد سارع المحافظ بإرسال ذلك الفحم إلى مصر لفحصه — محفظة ٢٦٨ عابدين ، المكاتبة ١٣ من رسمو من مصطفى باشا إلى محافظ كريت إلى إلى المعية السنية فى ٢١ ربيع أول ١٢٥٥ (٤ يونيه ١٨٣٩). وداومت السلطات المسئولة فى الجزيرة على استخراج ذلك الفحم من تلك الناحية مدة ثمانية أيام فاستخرجت ما قدره ٦٠٦ قناطير باعتبار زنة كل قنطار أربعاً وأربعين أقة ، ولكنها توقفت بعد ذلك حتى تصلها أخبار من مصر عن مدى صلاحية ذلك الفحم (محفظة ٢٦٨ عابدين المكاتبة ١٩ من مصطفى باشا محافظ كريت إلى المعية السنية فى ٢٢ ربيع الأول ١٢٥٥ (٥ يونيه ١٨٣٩) وأسرعت مصر بالرد على المحافظ مخبرة إياه بصلاحيته وأهميته للصناعة ، حاثة إياه على إرسال المزيد منه لأن القليل منه لايكفى — دفتر ٢٢٤ عابدين ، مكاتبة ١٤٠ إلى محافظ كريت فى آخر ربيع الاول ١٢٦٥ (١٣ يونيه ١٨٣٩) . ثم لاتلبث مصر أن تكتب لمحافظ الجزيرة حاثة إياه على الاهتمام بالبحث عن الحديد كذلك ، مؤكدة أن قنصل النمسا فى مصر قد أخبر الجناب العالى بأن معدن الحديد كان يستخرج من الجزيرة .

— دفتر ٢٢٤ عابدين ، مكاتبة ١٤١ إلى محافظ كريت فى ٣ ربيع الآخر ١٢٥٥ (١٦ يونيه ١٨٣٩) .

(١) وذلك المكان تابع لناحية « كنوريو » من نواحى قنديه ولكنه يبعد عن قندية مسافة ست ساعات على ظهور الدواب — ويتميز الطريق بوعورته .

(٢) ويتميز هذا الموقع الثالث بقربه من البحر ، فاهتم به المختصون واستخرجوا منه ٥١٧٠ أقة فى بحر ثلاثة أيام . محفظة ١٦٨ عابدين ، المكاتبة ١٥ أصلية من محافظ كريت إلى الباشمعاون فى ٢٢ ربيع الآخر ١٢٥٥ (٥ يولية ١٨٣٩) .

(٣) محفظة ٢٦٨ عابدين ، المكاتبة ٢٤ أصلية ، من مصطفى باشا محافظ كريت إلى حضرة صاحب الدولة ولى النعم فى ٢ ربيع الآخر ١٢٥٥ (١٥ يونيه ١٨٣٩) وملحق بالوثيقة تقرير عن الجهود المبذولة للبحث عن الفحم فى المناطق المختلفة ابتداء من يوم الاثنين ١٢ ربيع الآخر إلى يوم الاثنين ١٩ منه ١٢٥٥ (٢٥ يونيه إلى ٢ يوليه ١٨٣٩) .

(٤) دفتر ٢٢٤ عابدين ، مكاتبة ١٥٣ إلى محافظ كريت فى ١٠ جمادى الأولى ١٢٥٥=

يتضح مما تقدم أن السلطات المصرية بالجزيرة لم تدخر وسعاً فى العمل على استغلال موارد الجزيرة والاهتمام بمرافقها الاقتصادية المختلفة من زراعية وصناعية وتجارية لعلها تنجح فى الحصول على زيادة الإيراد تعوضها من نفقاتها الضخمة على شئون الجزيرة ، ولم يفت الحكومة فى الوقت ذاته العمل على توفير رفاهية العيش لسكان الجزيرة بفتح أبواب العمل والكسب فى وجوههم . ومما لاشك فيه أنها قد نجحت بعض الشىء فازدادت إيرادات الجزيرة وازداد دخلها من التجارة ، يتضح أمر ذلك من التقرير التجارى الذى كتبه ممثل انجلترا فى الجزيرة « أونجلى » Ongley حيث جاء فيه « زادت صادرات الجزيرة فى ١٨٣٨ بما يربو على ٣٠٫٠٠٠ جنيهاً عن عام ١٨٣٧ — فأصبح مجموعها ٩٥٫٠٠٠ جنيهاً ». فأما الواردات فظلت على ما كانت عليه فى السنة السابقة أى حوالى ١٢٠٫٠٠٠ جنيهاً(١) .

ولا أدل على ذلك النجاح الذى أحرزته السلطات المصرية فى إدارتها للجزيرة ما جاء فى تقرير آخر للقنصل الانجليزى نفسه فى مارس عام ١٨٣٨ عندما صرح بزيادة عدد سكان الجزيرة زيادة مطردة منذ عام ١٨٣٠(٢) (أى منذ بدء

= (٢٢ يوليه ١٨٣٩) [وعنيت مصر باستخراج الفحم والحديد فأوفدت المهندس عبد الكريم أفندى ليتولى ذلك الأمر ، بمحفظة ٢٦٨ عابدين ، مكاتبة ٤٨ أصلية من مصطفى باشا إلى المعية السنية فى ١٥ جمادى أولى ١٢٥٥ (٢٧ يوليه ١٨٤٩) واستمر العمل فى منجمى الفحم فى « لوطرا » « ومريشو » على الرغم من قلة الأيدى العاملة (حوالى مائتين فقط) بمحفظة ٢٧١ عابدين ، وثيقة ١٤٢ ، من مصطفى باشا إلى المعية فى ٩ جمادى الآخرة ١٢٥٦] .

(١) P.R.O., F.O. 78/370, Commercial Report on Crete for 1838 by Ongley.

(٢) يعزو القنصل الانجليزى زيادة عدد السكان اليونان إلى عودة عدد كبير من المهاجرين ، وإلى خلو البلاد من الطاعون وغيره من الأوبئة ، وإلى الزيجات التى تمت على إثر عودة الهدوء إلى الجزيرة بينما يعزو عدم ازدياد سكان الريف من المسلمين إلى تبرمهم بالحكم الجديد الذى تميز بعدم تحيزه لفريق دون الآخر — وفيما يلى ماجاء فى هذا التقرير بخصوص السكان وفيه شهادة طيبة تؤكد مدى عدم تحيز الحكم المصرى لفريق دون الآخر ، ونشير إلى بعض آثار هذا الحكم الطيبة : =

الحكم المصرى بها) وما ترتب عليها من زيادة فى الإنتاج الزراعى ، وزيادة فى الدخل بالتالى . وهو يتنبأ فى هذا التقرير بأن الدخل لن يلبث فى بحر بضع سنوات أن يزيد على المنصرف إذا ظل سكان الجزيرة يتمتعون بالحالة الصحية الطيبة التى سادت الجزيرة منذ عشر سنوات تقريباً بفضل الأنظمة الصحية الدقيقة التى تعم الجزيرة منذ بدء الحكم المصرى فيها(١) .

= "The Musulman rural population, does not increase, owing to their already mentioned dislike of the present impartial system of Government. The Turks have augmented in number only in the Cities. The number of Greeks both in Town & Country has greatly increased, this is to be attributed to the return of many of the Emigrants to the absence of Plague or any other unusual malady, and the number of marriages which took place immediately on the return of tranquillity, and which still continues, because the peasant finds it advantageous to have a wife who will prepare his meals and aid him in the management of his farm".

Report on Crete by Ongley (Inclosure in Dispatch No. 2 of March 22, 1838, P. R.O., F.O., 78/340. (Part II). London.

(١) نفس الوثيقة الانجليزية . *Ibid.*

obeikan.com

العناية بشئون التعمير والأمن ونشر العدل

ورعاية السكان صحياً وثقافياً

شقى الكريتيون بحكم العثمانيين وإدارتهم وبما شاع من فساد الحكم وسوء الإدارة من الفتن والقلاقل وانتشار الفوضى ، واضطراب الأمن فى كافة ربوع الجزيرة ، وتسبب كل أولئك بالإضافة إلى قيام الثورة اليونانية فى عام ١٨٢١ واندفاع السكان فى تيارها الجارف وبخاصة المسيحيون منهم منتهزين فرصة الثورة أملاً فى الخلاص من النير العثمانى والتمتع بالحرية فى ظل الحكم اليونانى فى رسم الصورة المنكرة التى بدت فيها الجزيرة وحياة أهلها يومئذ وكان من نتائجها أن خربت الديار ، وفسدت الزروع ، وأزهقت النفوس(١) .

تلك صورة الجزيرة حين آلت إلى الحكم المصرى عام ١٨٣٠ ، وهى صورة أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها أفزعت محمد على وأسعدته فى آن معا ، أفزعته لأنه أشفق على نفسه من سوء ماورث من تلك التركة الثقيلة البشعة التى قد يقتضيه قبولها كثيراً من البذل والانفاق والسهر والعرق ما يضنيه ويرهقه من أمره عسراً . وأسعده الأمل فى أنه قد يدرك بجهوده وسلوكه ويقظته وحرصه على سمعته وكرامة سلطانه ما لم يدركه العثمانيون بغفلتهم وسلطانهم المبعثرين بين أيدى طوائف منحلة من البشوات والأغوات ، وفى أنه قد يصل بهذا كله إلى إرضاء شعور الكريتيين وتطمين نفوسهم .

لم يلبث محمد على حتى أدرك كل ذلك وأحاط به خبراً ففكر وقدر ، وبدء فى غير بطء ولا أناة فى المبادرة بإقامة ما تخرب من ديار الجزيرة ، وإصلاح ماتلف من مزارعها وكرومها ، والعمل على نشر الأمن بين ربوعها . وأعلن عزمه

---

(١) أنظر فيما تقدم ص ٩٤ وما بعدها (ثورة الاستقلال اليونانية وأثرها على الكريتيين) .

على ذلك ونشره بين أهالى الجزيرة فى النداءات المتتابعة التى وجهها إليهم ، اتهدأ نفوسهم ، ولتطمئن قلوبهم .

ولم يفت محمد على أن أهم ما يرضى النفوس المتلاعة حين يضنيها الفقر ، ويعضها الجوع بأنيابه القاسية ، أن تحسين اقتصاديات الجزيرة ينبغى أن يكون فى المحل الأول . ولما كانت اقتصاديات الجزيرة إنما تعتمد أساساً على حركة التصدير والاستيراد اتجه همه إلى إصلاح الموانى والعناية بأمرها وتنظيم إدارتها . وقد كان يدرك بفطنته ما يكون لذلك من أثر فى إرضاء الدول الأوربية وقد كان ممثلوها فى الجزيرة و بخاصة ممثلو فرنسا يهتمون بالحصول على أكثر قدر من زيت الجزيرة . وقد كان أهم محاصيلها وأبرز سلع التجارة فيها . فأخذ يستحث سلطاته المختصة بأن يبذلوا جهد طاقتهم فى إصلاح الموانى وتبرئتها من كل عطب أو خلل(١) . ولم يألُ المختصون من رجال حكومته جهداً فى العمل على تنفيذ أوامره فأعادوا بناء ثغر خانية ورصفه ، وأقاموا مناراً جديداً . ثم وسعوا ميناء « رسمو » ووسعوا فى مبانيه ومرافقه . وحين سمع محمد على بما أصاب ثغر قندية من جراء العواصف والأنواء لم يتوان مطلقاً فى إصدار أوامره إلى مجلسها بالمبادرة إلى تطهيره وتعميقه وتزويده بكافة مايلزم من مواد لجعله ثغراً صالحاً مزوداً بكل ماينبغى لأمثاله من الثغور . واهتم كذلك بثغر « سودة » وقد كان يعلق عليه من الآمال ما يجعله أليق ثغور الجزيرة برسو أكبر عدد من السفائن من ناحية ، واتخاذه قاعدة لأسطوله المصرى من ناحية أخرى(٢) .

---

(١) دفتر ٢١٠ عابدين ، مكاتبة ٢٦١ ، من محافظ كريت إلى مجلس قندية (بدون تاريخ) .

(٢) Dodwell, *the Founder of Modern Egypt*, p. 243.

ولباورنج وصف دقيق لموانى الجزيرة المختلفة : « خانيه » وهو أكثر استخداماً فى عهد الحكم المصرى ، و « سودة » و «قنديه» و «سبينا اونجا» وهو يشير كذلك إلى ثغر «آيونقولا» (سانت نقولا) — على بعد بضعة أميال جنوبى « سبيناالونجا » فيذكر أنه — على الرغم من من صغره — صالح لإيواء السفن ، فهو يلى ثغر سودة فى صلاحيته ، وهو يذكر كذلك ثغر « لوترو » Lutro على الساحل الجنوبى للجزيرة = *Bowring's Report*, pp. 161-162.

ثم اتجه محمد على إلى إصلاح الطرق فى كريت ، وإن كانت لم تلق من العناية بإصلاحها مالقيت الثغور التى أصلحت كافة الطرق المؤدية إليها ، على حين ظل ما عداها معطلا أو كالمعطل(١) وليس معنى ذلك أن السلطات المصرية قد أهملت إصلاح طرق الجزيرة وشوارعها . فهذا « باورنج » Bowring يقرر أن شوارع الجزيرة أصلح من نظائرها فى كافة أملاك الدولة العثمانية . ويكفى أن السلطات المصرية قد أعانت كل ذى دار بتمهيد الطريق المؤدى إلى داره(٢) . ولم تقف السلطات المصرية فى إصلاح الطرق عند حد ماذكرنا وحسب ، بل قامت بإصلاح الطرق التى شقت داخل الزروع والكروم خلال عهود الفتن والقلاقل أيام حكم العثمانيين(٣) .

العناية بنشر الأمن :

ولم يفت محمد على خلال حكمه فى الجزيرة أن يضع تأمين السكان على أرواحهم وأرزاقهم فى المحل الأول ، وليس أدل على ذلك مما جاء فى كتابه إلى محافظ الجزيرة من الرضا عن سياسته وحسن سلوكه ، واستقامة سعيه ، ونشاطه الجم ، وسهره الدائم على نشر الأمن ، وإذاعة الطمأنينة ، وحماية السكان من عبث العابثين ، وتسرب العناصر الفاسدة المفسدة إلى مدن الجزيرة وقراها وأرجائها ، وبين له رضاه عن نشاطه حين ينتقل بين ربوع الجزيرة ليطمئن سكانها على حياتهم ، وأرزاقهم ، وليستحثهم على استغلال كل شبر من أراضيهم فى تنمية أرزاقهم

= وقد أشير إلى ثغر « لوترو » عند الكلام عن إسقاكية (فى ملحق ٣) وأنظر كذلك خريطة كريت فى نهاية الكتاب لتتحق من مواقع هـذه الثغور المختلفة . وقد ذكر « باورنج » ما تكلفته الحكومة المصرية من نفقات لإصلاح هذه الموانى المختلفة ولإدخال بعض الترميمات على كل من قلعتى « كرابوزا » و « سودا » *Bowring's Report*, p. 162.

(١) *Bowring's Report*, p. 162.

(٢) "Since the Viceroy has had the island, the streets have been paved and they are now better than in almost any town of Turkey", *Ibid.*, p. 162.

(٣) دفتر ٢١٨ عابدين ، المضبطة ٢٤ فى ٩ ربيع آخر ١٢٤٨ (٥ سبتمبر ١٨٣٢) .

وتحسين أمور معاشهم ، ويؤكد له فى آخر الرسالة أن أهم شىء لديه ، وغاية آماله فى حكم الجزيرة ، هو نشر الأمن ، وتحقيق وسائل الراحة والرخاء والطمأنينة بين أهالى الجزيرة(١) .

وليس من شك فى أن محمد على قد أفاد من تلك المحن العاتية التى نزلت بأهل الجزيرة أيام وقوعهم تحت راية العثمانيين فبات يحذر عماله من الوقوع فى تلك الأخطاء التى وقع فيها عمال العثمانيين فأفسدوا حياة السكان ، وأضاعوا سلطانهم فى الجزيرة ، وحذر محافظ الجزيرة من الوقوع فيما وقعوا فيه من أخطاء ، وأوصاه بألا يتورع فى استخدام كافة وسائل العنف والقسوة لنشر الأمن ، وإذاعة الطمأنينة ودرء الفساد ولم ينس أن يحذره آخر الأمر من الانصياع إلى وساطة ذوى النفوذ ممن يحمون أصحاب العبث مبيناً له مايترتب على ذلك من أسوأ العواقب التى تؤدى أو هى قد أدت بالفعل إلى إنسلاخ الجزيرة من حكم العثمانيين، وما ترتب على ذلك من خسائر فى الأموال والأرواح ، ومشيراً إلى كتب التاريخ تمتلىء بالدروس والعبر التى ينبغى أن ينتفع بها ، وكيف كان مصير الحكام الذين أهملوا الانتفاع بتلك الدروس(٢) .

واهتدى محمد على إلى الانتفاع بفرق الشرطة من الألبانيين للمحافظة على سلامة الجزيرة وأمنها فى كافة الربوع والأقاليم(٣) .

وكان من أهم ما عنى به محمد على تشديد الحراسة على سواحل الجزيرة ، وقد كان المشاغبون وأصحاب الفتن من جزر البحر يتسللون إليها فى غفلة من الحراس

---

(١) « ثم (عليك) أن تبذل كذلك همة كبيرة فى سبيل تحقيق أملى الأصلى الكبير فى الجزيرة وهو بسط الأمن والراحة والهدوء بين أهاليها » ، دفتر ١٢٥ مجلس ملكى ، الأمر ٩٧ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ٢٤ ربيع ١٢٤٨ (١٣ يونية ١٨٣٤) .

(٢) دفتر ٢١٠ عابدين ، المكاتبة ٥٥ ، محافظ كريت فى ٢٤ ربيع أول ١٢٤٨ (٢١ أغسطس ١٨٣١) .

(٣) أنظر ما تقدم ص٩٨ .

بين الحين والحين[١] ، فبعث إلى رجال إدارته يوصيهم باليقظة وإنزال أشد ألوان العقاب بالمهملين من الحراس بعدما بذل غاية الجهد فى تيسير مهمتهم والعمل على راحتهم ، فبنى لهم دوراً يلجأون إليها حين يشتد البرد ، وقد كانوا من قبل يلوذون بالكهوف والأغوار[٢] .

ومن الوسائل التى اتخذتها السلطات المصرية لحماية أمن السواحل ، إصدار الأوامر المشددة بمنع السفن والزوارق من الاقتراب من السواحل إلا حيث توجد الثغور . وظاهر أن أوامر السلطات كانت خالية من العسف ، هادفة إلى خير الجزيرة وتأمين سلامتها ، ولا أدل على ذلك من أن يستمع محافظها إلى شكوى أهالى إحدى القرى من أن تنفيذ تلك الأوامر فيه إضرار بمصالحهم لبعد الشقة بين قريتهم وبين أقرب ثغور الجزيرة . فلا يلبث حتى يقتنع ، فيصدر أوامره باستثنائهم من تطبيق الأمر ، ويكتب بذلك إلى مجلس قندية ورسمو ويوصيهما بتعيين أحد رجال الجمارك لتنظيم رسو السفن والزوارق عند ساحل القرية المذكورة[٣] .

---

(١) (فى سبتمبر ١٨٣٢ دخل خفية بعض القادمين من جزيرة كورفو : وهم عبد الله الكريدى ، وصرافان من الأرمن الكاثوليك ، قصد ثلاثتهم الجزيرة ليبثوا فيها الفتنة والفساد فبادرت حكومة مصر بمطالبة المسئولين بإجراء تحقيق دقيق للتوصل إلى معرفة الميناء الذى نزل فيه هؤلاء الثلاثة والجهات التى قصدوا إليها ، والأشخاص الذين كانوا على اتصال بهم فى الجزيرة ، كما أمرت بإيداعهم السجن حتى ترد أوامر أخرى من مصر) .
دفتر ٤٦ معية تركى ، مكاتبة ٥ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ٢٣ ربيع آخر ١٢٤٨ (١٩ سبتمبر ١٨٣٢) .

(٢) (صدرت تلك الأوامر على أثر حادثة تسلل جديدة عندما نجح شخصان مسلمان فى الدخول إلى الجزيرة قادمين من إحدى الجزر القريبة فى غفلة من الحراس) .
دفتر ٤٦ معية تركى ، مكاتبة ٦٢ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ٢٩ رجب ١٢٤٨ (٢٢ ديسمبر ١٨٣٢) .

(٣) دفتر ٢١٨ عابدين ، مكاتبة ١٣٢ ، من تقرير المحافظ اليومى فى ٢٧ ذى الحجة ١٢٥٢ (١٤ أبريل ١٨٣٦) .

كذلك بذلت السلطات المصرية غاية الجهد فى مكافحة الجريمة ، وكانت الجزيرة من قبل مسرحاً لجرائم القتل والنهب والسطو . فأنذرت أهل القرى والأقاليم المختلفة بفرض غرامات مالية معينة على أهل كل قرية أو إقليم يتوانى فى الإرشاد عمن يرتكب جريمة القتل(١) .

وليس أدل على الاهتمام بشئون الأمن والحرص على تنظيم وسائله من أن محافظ الجزيرة لم يغادرها عندما اضطر إلى الإسهام فى حروب الشام — قبل أن يتخذ من الإجراءات مايكفل أمر ذلك ، فخصص توكيداً للأمن وضبط أموره مايزيد على ستمائة رجل من مختلف العساكر أنزلهم فى « سلنة » و « رسمو » و « أمارية » و « قندية » و « إسفاكية » ، وبذلك ساد الجزيرة أمن شامل(٢) وحرصت السلطات على أخذ العابثين والمعتدين من رجال الأمن بالصارم العنيف(٣) .

---

(١) دفتر ٤٦ معية تركى ، مكاتبة ١١ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ١٥ جمادى الأولى ١٢٤٨ (١٠ أكتوبر ١٨٣٢) . وعندما فر أحد القتلة اليونانيين من أهالى أسفاكية إلى ديار أخرى بعد أن قتل زميله بالقرب من قرية « ميلوبوطامو » صدرت الأوامر ببيع ممتلكات القاتل وحرمان ورثته منها ، واستخدام ما تبقى من أمواله بعد توفية ديونه فى الإنفاق على إنشاء بعض الطرق والجسور ، والعناية بها (دفتر ٤٦ معية تركى ، مكاتبة ٥٨ من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ٢٩ رجب ١٢٤٨ (٢٢ ديسمبر ١٨٣٢) — وعندما ارتكب أحد اليونانيين جريمة قتل مستخدماً السكين ، صدرت الأوامر بمنع أهالى الجزيرة من حمل سكاكين يزيد طول كل منها على شبر بما فى ذلك قبضتها .
(دفتر ٤٦ معية تركى ، مكاتبة ٢١٨ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت ، بدون تاريخ) .

(٢) وزع المحافظ طوائف الجند على نواحى الجزيرة المختلفة . فأقام فى « سانه » طائفة من عساكر السكبان وعلى رأسها على أغا الوكيل العسكرى الذى ظل على رأس قوة من أربعة وأربعين جندياً ، وفى رسمو وأمارية أقام أربعة وخمسين جندياً — كما اشترك معهم فى رسمو مائة وتسعة من جند فرقة أخرى . أما فى قندية فكان يوجد من عساكر السكبان مائتا جندى من أتباع القائد سعيد بك بالإضافة إلى مائة وخمسين جندياً من جنود مصطفى باشا . كما أقام المحافظ من جنده مايزيد على المائة فى إسفاكية وخمسين آخرين بناحية خانية . محفظة عابدين ٢٦٨ ملف كريد ، الارادة ١٣١ حمراء ، من محافظ كريت إلى باشمعاون الجناب العالى فى ١٦ جمادى الأولى ١٢٥٥ (٢٨ يوليه ١٨٣٩) .

(٣) ففى ناحية إسفاكية اعتدى عساكر القائد حسين أغا الكريدى على ممتلكات بعض الأهالى =

ومن الوسائل التى اتخـذت لضمان الأمن ، وإذاعة الطمأنينة فى النفوس المبادرة بالقضاء على الشائعات الـكاذبة المغرضة المثيرة وإنزال العقاب بمصدريها ومروجيها(١) .

وأثمرت جهود المصريين فى الجزيرة ، فـكنتهم من القضاء على الفتن وإذاعة الأمن وحسبنا أن نعرف أن الأسفاكيين وكانوا مشهورين بإثارة الفتن وحب العبث ، والميل إلى العدوان وإنهاك الحرمات(٢) قد هدأوا ورشدوا وانصرفوا عن غيهم(٣) .

= وتسببوا فى ضياع وسرقة جزء كبير من أموالهم ، مما جعلهم يسرعون بتقديم الشكوى إلى المحافظ الذى أجرى تحقيقاً عاجلا تبين له فيه صحة ذلك ، كما اتضح له أن قيمة ما فقده المعتدى عليهم يزيد على ٩٩٠٠ قرشاً فأمر القائد بتعويض الأهالى عن خسارتهم ، قام فعلا بذلك ، ثم نحى ذلك القائد وعين مكانه محمد على أغا من أغوات دائرته الخاصة ليصبح قائداً على تلك الناحيـة (محفظة عابدين ٢٦٨ ملف كريد ، الإفادة ١٨ حمراء ، مكتوبة للباشمعاون فى ٧ ربيع الآخر ١٢٥٥ (٢٠ يوليه ١٨٣٩) .

وصدرت شكوى أخرى من بعض عسكر قنصلية قدمها قنصل انجلترا فى مصر لاعتدائهم على أحد رعايا انجلترا فى الجزيرة وسرقة ما معه من نقود قدرها ٩٧٥ قرشاً ، فطالبت مصر المختصين فى الجزيرة بالتعجيل بإجراء تحقيق ، ومعاقبة العسكر الجناة وتغريمهم المال الذى أخـذوه منه أو تسببوا فى ضياعه ، أما إذا كانوا لا يملكون المبلغ فعلى الإدارة فى الجزيرة أن تتولى صرف هذا المبلغ من أموال الدولة دفتر عابدين ٢٢٤ المكاتبة ٢١٥ إلى محافظ كريت ١٥ ذى القعدة ١٢٥٥ (٢٠ يناير ١٨٤٠) .

(١) ومنها ما اتبع بصدد إزماع الإدارة فرض ثلاثة قروش على كل جرة من الخمر ، وكان مروجو هذه الإشاعات طائفة من المفسدين بنواحى قنـدية ، فعجل المختصون بالقبض عليهم ومحاكمتهم ، ولم يكتف بذلك بل نشر فى جريدة الوقائع الكريدية خبر تكذيب هذه الاشاعات ومعاقبة المفسدين المروجين لها حتى تسود الطمأنينة والهدوء فى النفوس . (دفتر ١٢٥ مجلس ملكى عالى ، الأمر ٢٣١ من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ٣ جمادى الآخرة ١٢٥١ (١٦ أكتوبر ١٨٣٥) .

(٢) أنظر ملحق (٣) عن إسفاكية .

(٣) وتبين تحولهم هذا عندما عاد اليهم وكيل ناحية إسفاكية وكان قد هرب من مجلس خانية إلى بلاد المورة ، وحرضهم على الثورة على الحكم القائم ، فلم يصغ إليه زعماء إسفاكية وأحبطوا بذلك مسعاه ، بل وأعادوه من حيث أتى (المورة) كما اتفقوا فيما بينهم على أن يبعدوا عن بلادهم إسفاكية كل من يقبل إليها قاصداً إثارة الفتن والاضطرابات ، محفظة عابدين ٢٧١ ملف كريد ، الإفادة ٥٣ ، من محافظ كريت إلى الباشمعاون فى ٨ شوال ١٢٥٦ (٣ ديسمبر ١٨٤٠) .

ولم تقف عناية محمد على بأمور الجزيرة عند حد تأمين أرزاق الناس وأبدانهم فحسب ، بل عدت ذلك إلى عقولهم يحافظ عليها من الفساد الذى يصيبها بوقوع أصحابها تحت تأثير الدراويش من أهل النصب والشعوذة وترويج الخرفات . وأوصى مجالس الجزيرة بحبس من يقع فى أيدى السلطات من أولئك الدجالين أو نفيه إلى تركيا(١) .

كما اشتد حرصه على رعاية الأخلاق والسلوك والآداب العامة . ومن ذلك مثلا أن مجالس الجزيرة تحدد ساعات فتح أندية الشراب (المواخير) وتأمر بإغلاق ما كان منها خارج للميناء بعد الغروب من كل يوم(٢) . كما قضت السلطات المصرية على دور البغاء وكانت مفسدة فى أنحاء الجزيرة(٣) .

وحسبنا دليلاً على سلوك المصرين وأمانتهم وسيرتهم من رعايا الجزيرة ما أبدوه من الحرص على صيانة العرض وعقاب من ينتهكه مسلماً كان أم غير

---

(١) لم يغب على محمد على أمر الدرويش القادم من «بنى غازى» فتبين رقة حاله أثناء وجوده بالحجر الصحى ، ولكن لشدة ما كانت دهشته عندما علم بأن ذلك الدرويش قد استأجر مسكناً فى خانية وأخذ فى خداع ضعاف العقول ، فقصده أناس كثيرون يحملون كميات ضخمة من المسلى والسكر وغير ذلك من المؤن ، كما أصبح يملك ملابساً كثيرة ، بل وأمسى يمتلك عبيداً وجوارى بل وأخذ ينعم على بعض الناس بالمال ، ويعجب الجناب العالى لعدم وصوله ما يثبىء عن هذه الأحوال على الرغم من أهميتها وما يتطلبه الموقف من طرد ذلك الدجال وأمثاله من أصحاب الحيل والتزوير ، وهو فى النهاية يوصى بحبسه ثم نفيه إلى تركيا حتى يقى الناس شروره ، ويشير إلى حكمة سرعة البت فى معالجة أمثال هذه المسائل ، ففى نظره سلامة كل بلد إنما تتوقف على يقظة القائمين على شئونه وانتباههم إلى كل حادثة فى حينها ذلك لأن معالجة الأمور بسرعة ينقذ البلاد ويخلصها من كثير من الشرور — دفتر ٤٦ معية تركى ، مكاتبة ٨ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ٢٤ ربيع أول ١٢٤٨ (٢٠ أغسطس ١٨٣١) .

(٢) دفتر ٢١٨ عابدين ، مجلس قندية فى جمادى الآخر ١٢٤٨ (١٢ نوفمبر ١٨٣٢) .

(٣) وهناك وثيقة تشير إلى وجود بعضها فى خانية حيث تتسبب البغايا فى إحداث المشاجرات والمنازعات من وقت لآخر ، وإصابة الجند بشتى الأمراض المعدية ، ولذلك يرى « المختصون فى مصر منع هؤلاء النسوة من مزاولة ذلك الفحش ، ومعاقبتهن عقوبات صارمة اذا خالفن » دفتر ١٢٥ مجلس ملكى عالى ، الافادة ٩٢ ، من المعية السنية إلى ناظر مجلس خانية فى ٢٦ محرم ١٢٥٠ (٤ يونيه ١٨٣٤) .

مسلم ، وهم إنما يفعلون ذلك غيورين ومؤمنين على حين يتستر غيرهم من قناصل الدول الأوربية على جرائم العرض(١) .

الرعايا الصحية :

ليس يبدو غريباً — بعد الذى وقع فى الجزيرة من حروب متصلة ، وما قام فيها من ثورات وفتن متتابعة يقفو بعضها بعضا — أن يعم الجوع ، وتنتشر الأوبئة . ولم يكن غريباً أن يظهر محمد على وهو الحريص على سمعته السياسية من ناحية ، الطامع فى استغلال موارد الجزيرة من ناحية أخرى ، اهتمامه البالغ بصحة شعبها . فأصدر أوامره المشددة إلى مجالسها يوصيها بالحرص على تشديد الرقابة على السواحل حتى لاتفلت سفينة من الحجر الصحى بغية اتقاء انتشار الأوبئة ، وأخذت المجالس بدورها تنظم أمر ذلك ، وتجعله مناوبة بين السكان مسلمين ومسيحيين ، كباراً وصغاراً ، جاعلين أمرها بأيدى شيوخ المناطق وأمراء البحر فيها يحاسبون على ذلك أمام المجالس(٢) .

وأخذت المجالس تزود المدينة بدور الحجر الصحى فى كل من قندية ، وخانية ، وسودة(٣) . وهى لم تقتصر فى ذلك عند حد ماذكرنا من تلك الثغور

---

(١) تذكر وثائق عابدين حادثة أمرأة يونانية من قرية « استاوراكا » إعتدى عليها يونانيان وضرباها ضرباً مبرحاً ثم قاداها إلى منزلها حيث شهرا عليها سكينا وتمكنا بذلك من هتك عرضها ، وماكان من أمر ترحيل القنصل اليونانى للمعتدين على المرأة مما أغضب المحافظ ، فأرسل يؤنب القنصل ويحمله تبعة ذلك ويخبره بأنه من واجبه أن يساعد السلطات القائمة فى الجزيرة على القبض على اليونانيين الذين يخالفون القانون وينتهكون الحرمات ، وتقديمهم إلى المجالس لتوقع عليهم العقاب الذى يستحقونه ، دفتر ٢١٨ عابدين ، مكاتبة ٩٤ بعض ما جاء فى التقرير اليومى للمحافظ .

(٢) من قرارات مجلس خانية فى أول مارس ١٨٣٣

A. Politis, *Les Rapports entre la Grèce et l'Egypte*, pp. 519-522.

(٣) وتشير بعض الكشوف إلى المبالغ التى أنفقت فى سبيل إتمام هذه المبانى المختلفة ، دفتر ٢١٤ عابدين مضبطة ١٥ بدون تاريخ ، وتحوى كشفاً بالمبالغ المصروفة لإنشاء الحجر الصحى فى ميناء سوده ودور الحكومة والمبانى الأخرى فى خانية فى تاريخ ٢٩ صفر ١٢٤٧ (٩ أغسطس ١٨٣١) .

بل عدتها إلى أماكن أخرى(١) . كذلك توسعت المجالس فى إنشاء المصحات ودور العلاج(٢) . ويظهر وباء الطاعون فى جزيرة رودس ، ثم فى أزمير فيأخذ المحافظ فى الإكثار من تلك المنشآت خشية أن يتسرب هذا الوباء إلى الجزيرة مستعيناً فى ذلك بجهود كبير الأطباء فيها(٣) . واهتمت السلطات كذلك بتزويد

---

(١) Aff. Etr. Corr. Cons., Annexe à la dépêche de la Canée, 2 avril 1832 "Note sur le journal qui se publie à la Canée, 27 Juin 1832".

(٢) ويشير كامبل قنصل إنجلترا العام فى مصر فى تقريره الذى كتبه عن كريت عقب زيارته لها مع الجناب العالى فى صيف ١٨٣٣ إلى تلك المصحات العديدة التى أقامتها السلطات المصرية بالجزيرة فى جهات شتى منها . *Campbell's Report*, 1833, p. 82.

(٣) وهو « جوزيف كابورال Joseph Caporal » وقد عرف بتفوقه العظيم فى مهنته وبعد نظره ، ومراعاته الدقيقة للمرضى. فكان له دوره المشهود فى عيادة المرضى بالمستشفيات وتوفير كافة وسائل الراحة لهم ، وزيارتهم مراراً لدرجة أنه كان لا يبخل بالزيارة على بعضهم أربع مرات فى ليلة واحدة إذا كانت حالتهم تستدعى ذلك حتى يراقب عن كثب تطور العلاج ومدى صلاحيته . دفتر ١٢٥ مجلس ملكى ، ترجمة الأمر ١٢٩ فى ١٧ جمادى أول ١٢٥٠ (٣١ سبتمبر ١٨٣٤) .

وكان للطبيب نشاطه الملحوظ فى الميدان السياسى كذلك ، فكثيراً ما كان يدلى بآرائه التقدمية لمحافظ الجزيرة مصطفى باشا فيما يتعلق بإدارة الجزيرة . ونجح فعلا فى تقديم خدمات جليلة فى هذا الشأن على أن مركزه كان حرجاً للغاية : فالأتراك لا يثقون فيه ويحسدونه على مكانته وحظوته لدى المحافظ ، واليونانيون لايحبونه لأنه وافق على خضوع الجزيرة للأتراك ، ثم أن الأوربيين يحقدون عليه لأنه يقاوم رغباتهم غير المشروعة Aff. Etr., Corr. Cons., Fabreguette à Mimaut, la Canée, 20 Janvier 1832.

وقد نال هذا الطبيب الفرنسى تقدير الجناب العالى الذى لم يلبث أن منحه رتبة قائمقام ووسام الامتياز تقديراً لخدماته السابقة وأوصاه بان يداوم على اجتهاده وإخلاصه فى العمل لينال أسمى الدرجات ، دفتر ١٢٥ مجلس ملكى ، رقم ٢٣٧ ، من الجناب العالى إلى كبورال فى ٢٨ جمادى الآخرة ١٢٥١ (١٨٣٥/١٠/٢٢) ولم يلبث أن شغل إلى جانب وظيفته (كبير أطباء الجزيرة) منصب إدارة المحاجر الصحية . ولم تكن السلطات المصرية فى الجزيرة لتستطيع الاستغناء عن خدماته ولو لبعض الوقت ولا أدل على ذلك من تلك الوثيقة التى أشار فيها هذا الطبيب إلى حاجته الماسة إلى أجازة خمسة أو ستة شهور يسافر أثناءها إلى بلاد اليونان طلباً لتغيير الهواء والعلاج وزيارة الأهل والولد — فلم يسمح له بذلك إلا بعد لأى فعين أخاه وكيلا عنه فى القيام بإدارة شئون المحاجر الصحية كما عين أبن أخيه « جوانى كوريس » وكيلا عنه للقيام بمهمته كطبيب ولعلاج المرضى أثناء غيابه . محفظة ٢٦٥ عابدين ، كريت ، ملف شهر ذى الحجة ١٢٥٤ (٩ مارس ١٨٣٩) منح الأجازة فى بداية عام ١٢٥٥ — دفتر ٢٢٤ تلخيص المكاتبة ١٢٢ إلى محافظ كريت فى ٢٤ محرم ١٢٥٥ (٩ أبريل ١٣٨٩) .

دور الحجر الصحى والمستشفيات ودور العلاج عامة بالأطباء والممرضين والصيادلة(١) .

ويتحدث قنصل فرنسا عن تقدم الرعاية الصحية فى الجزيرة ، فيشهد بجهود السلطات المصرية التى بذلت فى سبيل ذلك ، ويمتدح سياستها فى جعل الرعاية الصحية مصلحة من مصالح الحكومة ، على حين أنها لم تكن كذلك من قبل ، ويرى أنها أصبحت خليقة بالتشجيع ، وجديرة بتلقى المعونات الأوربية حتى تصبح كفيلة بوقاية شعب الجزيرة من العلل والأوبئة(٢) .

كذلك أخذت السلطات المصرية تنشر الوعى الصحى بين سكان الجزيرة غير مفرقة فى ذلك بين المسلمين والمسيحيين ، وتعمل على تزويدهم بالأمصال الواقية من الأمراض المعدية ، يؤتى بها من أوربا وتصرف للشعب بالمجان(٣) .

وينتشر وباء الكلب فى الجزيرة بعد أن ظهرت بوادره فى ناحية « أبقرونا » ويكون من نتائج ذلك هلاك بعض الناس والحيوان ، هنالك أصدرت الحكومة أوامرها المشددة بمراقبة الكلاب فى كافة أنحاء الجزيرة وإعدام المصاب منها

---

(١) يشير القنصل الفرنسى فى خانية فى صيف عام ١٨٣٢ إلى وجود ثلاث مستشفيات بالجزيرة إلى جانب صيدلية بها صيدلى ومساعده بالإضافة إلى الطبيب « كابورال » .
Aff. Etr., Corr. Cons., Annexe à la Dépêche de la Canée du 25 Août 1832.
ورد فى الوثائق ذكر طبيب يدعى « سانيانو » فى قندية بقى بها خمسة أشهر ثم لم يلبث أن حل محله آخر (دفتر ٢١٨ عابدين مضبطة ٢٠ لمجلس قندية بدون تاريخ) كما ورد ذكر الطبيب الذى كان يشرف على المحجر الصحى فى خانية وسردة وهو الطبيب بروزيق (دفتر ٢١٨ عابدين مضبطة ٢٠ لمجلس خانية بدون تاريخ) .

(٢) Aff. Etr., Corr. Cons., Fabreguette au Ministre, Rapport, La Canée 3 Septembre 1831.

(٣) اهتمت السلطات المختصة فى الجزيرة بتوفير الدواء على أنواعه بالجزيرة ، ولقى مستشفى خانية الحديث عناية فائقة من المسئولين فزود بما يلزمه من دواء وأدوات (دفتر ٧٨٧ ديوان خديو ، وثيقة بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة ١٢٤٨ — ١٢ نوفمبر ١٨٣٢) — كما زودت صيدلية خانية بكميات وفيرة من مختلف أنواع الدواء (دفتر ٧٦٢ ديوان خديو ، وثيقة ٩٦ مع فى ٢٤ ربيع ثانى ١٢٥٤ — ١٩ أغسطس ١٨٣٥) .

بالسكاب[١] . ويعارض المفتى قرار الحكومة ، مشيراً إلى عدم جواز الإعدام إلا بعد التحقق من الإصابة . فيتقدم القنصل البريطانى ومعه طائفة من التجار المسلمين والمسيحيين إلى مجلس خانية، ويتقدم معهم طائفة من رجال الدين فيلتقون جميعاً فى المجلس لمناقشة الأمر ، ويصر الفريق الأول على إعدام المصاب منها وحسب . وأخيراً يتخذ المجلس قراراً بإعدامها جميعاً[٢] .

ولن يقف اهتمام حكومة الجزيرة بالرعاية الصحية عند حد ما ذكرنا بل هى قد أمرت بالحجر على السلع المستوردة حتى تتأكد من فحصها وخلوها من الأوبئة التى يحتمل أن تصيب سكان الجزيرة ، وفرضت على مستورديها من الفوائد ما يقتضى بقاءها فى دور الحجر . وظل أصحابها يؤدونها دون معارضة[٣] .

---

(١) دفتر ٢١٨ عابدين مكاتبة ٨٤ ترجمة ما فى تقرير الباشا اليومى فى ٢٠ ذى القعدة إلى نهاية الشهر ١٢٤٩ (٣١ مارس ١٨٣٤) .

(٢) دفتر ٢١٨ عابدين مكاتبة ٨٨ — ترجمة مافى تقرير الباشا اليومى فى١٧ محرم ١٢٥٠ (٢٦ مايو ١٨٣٤) .

(٣) إلى أن كانت معارضة بعض ممثلى الدول الأجنبية فى كريت على الخضوع للحجر الصحى وتأدية رسومه مع أن هذا الرسم كان من قيمة السلع التى يحجر عليها بالإضافة إلى أجور تدفع للحراس القائمين على حراستها ، وتبلغ ٥ ر ٤ قرشاً للحارس ، وكان ذلك عندما وصلت السفيور « دومونيقو » من رعايا سردينيا سلعاً من أزمير ومالطة ، ورفض أن يدفع عليها هذه الرسوم والأجور ، وأعانه على ذلك قنصل سردينيا «مستفليج» ، ضمن أوراق محفظة قرارات مجلس قندية يوجد محضر جلسة مجلس خانية فى يوم الخميس ٢٢ صفر ١٢٥٤ (١٧ مايو ١٨٣٨) وقد كان الموضوع الثانى فيها يتعلق بموقف القنصل من هذه المسألة ولكن الوثيقة تذكر أن «ستفلنج» كان قنصل النمسا وذلك التاجر من رعايا النمسا (محضر جلسة ٢٦ ربيع آخر ١٢٥٤ — ١٩ يولية ١٨٣٨) . وقد أكد ذلك « كبورال » كبير أطباء الجزيرة و « قسطنديو موجو » وكان يشغل عندئذ منصب مدير المحجر الصحى . فأرسل مجلس خانية يستجوب القنصل على ذلك الموقف ، فأجابه على ذلك بكتاب قرىء على المجلس : أعلن فيه القنصل سروره لتدخل المجلس فى هذا الأمر ولا سيما — على حد قوله — أن رجال الحجر قد عادوا إلى إتباع الطرق المخالفة للمتبع ، وطلب من المجلس القضاء على هذه المخالفات ، مبيناً أن هذه السلع ليست مما يحجر عليه صحياً ، وأنه على استعداد لإثبات ذلك ، ثم طلب الإفراج عنها وتسليمها إلى صاحبها فوراً ، ولكن تبين أن تلك السلع كانت خاضعة للحجر الصحى ، ولذلك رفع الأمر إلى الجناب العالى بسبب قعنت صاحبها =

العناية بشئون التعليم والثقافة :

كانت ظلمات الجهل تغشى أنحاء الجزيرة من أقصاها إلى أقصاها . وكان الأهالى ينفرون من التعليم ويصدون عنه . ويشير إلى تلك الحقيقة الرحالة « باشلى » الذى زار بلاد اليونان ١٨٣٣ ثم عرج على الجزيرة نفسها سنة ١٨٣٤. وكيف راعه خلال زيارة أديرتها أن رجالها لا يتميزون فى معلوماتهم عن أفقر طبقات الفلاحين ، ويذكر بهذه المناسبة ما فعله « أوتو » ملك اليونان الذى شدد الرقابة على أديرة اليونان وأمر بتخصيص إيراداتها للانفاق على رعاية الشئون التعليمية والنهوض بها(١) .

وقد كان محمد على عليماً بذلك منذ البداية ، فأشار فى تصريحاته أول عهده إلى نية الحكومة فى إنشاء مدارس لتعليم أبناء المسلمين وأخرى لتعليم أبناء المسيحيين ، لتنوير عقولهم بعد الذى غشيها من ظلمات الجهل ، ولم يفتر منذ اللحظة الأولى فى حث المسئولين على بذل الجهود فى النهوض بالجزيرة ورفع مستوى الحياة فيها(٢) .

= (دفتر ٢٦٥ عابدين ، ملف كريت ، فى محرم الأمر ٥ أصلى (٧٢ احمر) من حافظ خليل ناظر مجلس خانية إلى المعية فى ١٧ محرم ١٢٥٤ (١٢ أبريل ١٨٣٨) .

كما تقدم قنصل انجلترا العام فى مصر (كامبل) بشكوى إلى محمد على بناء على ما كتبه له ممثله فى الجزيرة بخصوص زيادة مدة الحجر الصحى ورفع رسمه بالنسبة للبضائع والمنقولات الواردة من المورة والجزر السبع ، محظة ٢٦٨ عابدين مكاتبة ١٠٦ ، خانية فى ٢٣ شعبان ١٢٥٥ (١ نوفمبر ١٨٣٩) واتضح فى النهاية أن ذلك كان إجراء حكيماً اتخذ بسبب ظهور الوباء فى إحدى الجزر ، فتقرر زيادة مدة الحجر وإخراج كل محتويات السفن والسلع الواردة من هذه البلاد وإبقائها فى المحجر الصحى ، وأخذ عوائد قدرها ١ ٪ من قيمتها ودفع يوميات الحراس المنتدبين للمحافظة عليها ، ترجمة المرفق الثانى الملحق بالخطاب السابق فى ٢٧ شعبان ١٢٥٥ (٥ نوفمبر ١٨٣٩) .

(١) Pashley, vol. II, pp. 27-28.

(٢) دفتر ٢١٠ عابدين المكاتبة ٢٥٩ فى ٤ ربيع الآخر ١٢٤٨ (٣١ أغسطس ١٨٣٢) من الجناب العالى — لم يذكر المرسل إليه لعله مجلس خانية .

ثم يزور الجزيرة زورته الأولى فى صيف سنة ١٨٣٣ ويحاول أن يتبع القول بالعمل فيطلب إلى مجلس خانية إنشاء مدرستين إحداهما لأبناء المسلمين وأخرى لأبناء المسيحيين ، ويطلب إلى أعضاء المجلس أن يتشاوروا فى اختيار أصلح الأمكنة لبناء المدرستين ، وأوصى بتوفير كافة وسائل الصحة والراحة للتلاميذ ، وذلك بأن يكون لكل مدرسة حديقة واسعة ، كما أوصى باتباع الدقة فى اختيار المعلم الصالح ، والموظف الكفء ، والخادم الأمين،مصرحاً آخر الأمر ،بأن يكون كل ذلك على نفقة الحكومة يرى من الحق عليها أن تنقذ شعب الجزيرة من الجهالة والضلالة ، وأن ينوروا أبصارهم وبصائرهم بالمعرفة والثقافة(١) .

وحين يقع الاختيار على قرية من قرى « أبوقرونا » يقال لها نيوخوريو Neokhorio لبناء المدرستين يرتاب الأهالى فى نية محمد على ويوجسون من ذلك خيفة ، حين يخطئون فى تفسير نيته ، فيتوهمون أن غرضه كان جمع أبناء الأهالى فى هذا المكان تمهيداً لترحيلهم على إحدى السفائن المقلعة من خليج « سودة » إلى مصر(٢) .

وتزداد أوهام الكريتيين وتشتد مخاوفهم فيضطر مصطفى باشا محافظ الجزيرة وهو يفرق حشود المتظاهرين فى «مورنيس» ١٨٣٣ إلى إعلان عدول الحكومة عن بناء المدارس ، وعدولها عما جاء فى تصريح الجناب العالى بإجبار الأفراد على مساعدة بعضهم بعضا فى فلاحة الأرض(٣) .

وتنتهى أنباء ذلك إلى محمد على ويأسف أشد الأسف من أن تؤول نواياه الطيبة إلى عكس ما أراد ، وينقلب أسفه إلى غضب شديد على أهل الجزيرة ،

---

(١) دفتر ٤٥ معية تركى ، الأمر ٢٢٧ ، الأمر الصادر من الجناب العالى إلى مجلس مشورة خانية فى غرة ربيع الآخرة ١٢٤٩ (١٨ أغسطس ١٨٣٣) .

(٢) Pashley, vol. II, p. 27.

(٣) *Ibid.*, vol. I, p. XXXV.

وتظهر آيات غضبه هذا حين يتقدم إليه قنصل النمسا السابق بالجزيرة « هيولت دركولس » بعد عامين من تلك الحوادث ويطلب إليه إنشاء مدرسة لتعليم الكريتيين وأخذهم بأحدث نظم التعليم فيرد عليه قائلاً عندما قصدت كريت فيما سبق ، كنت استصوبت إنشاء مكاتب للمسلمين والأروام رغبة منى فى ترقية الشعب ، وأملاً فى اعمار المملكة ، فلما اتصل نبأ رغبتى بالشعب أخذوا يذيعون فيما بينهم ضروباً من الأراجيف ، ولن أنسى أبداً صنيعهم الذى جعلنى أندم على عطفى عليهم ، ثم أمر بعدم التصريح له بذلك نظراً لجهل الأهالى وتعصبهم الشديد(١) .

ثم يمضى على ذلك عام ويجىء إلى الجزيرة معلم أمريكى وزوجه ، كانا قبل ذلك فى المورة ، فيقصدان إلى خانية ، ويقيمان فيها ، ويطلب ذلك الأمريكى أن يصرح له بإنشاء مدرسة على نفقته الخاصة يؤمها من يريد من أبناء الأوربيين ليتعلموا فيها بعض اللغات الأوربية كالفرنسية والايطالية(٢) ويتصل محافظ الجزيرة بالجناب العالى لينبئه بذلك ويستطلع رأيه فيه . فيجيبه بالرفض مبيناً أنه لم يسمح بمثل ذلك فى البلاد الإسلامية(٣) .

وينتهز الأمريكى فرصة زيارة محمد على الثانية فيوسط قنصل بلاده فتقبل وساطته مشترطاً ألا يكون التعليم فى تلك المدرسة قاصراً على أبناء الأوربيين وحسب بل ينبغى أن يتعلم فيها أبناء اليونانيين أيضاً(٤) . ولم تلبث المدرسة غير

---

(١) دفتر ٣٦ معية تركى ، الوثيقة ٦٦ ، من الجناب العالى إلى بوغوص بك فى ٩ رمضان ١٢٥١ (١٩ ديسمبر ١٨٣٥) .

(٢) محفظة ٢١٨ عابدين الوثيقة ١٤٤ من تقرير محافظ كريت اليومى فى ٢٥ ذى الحجة ١٢٥٢ (٢ أبريل ١٨٣٧) .

(٣) دفتر ٢٢٢ عابدين ، الأمر ١٩ من الجناب العالى إلى محافظ كريت من قرية روغليا فى ١٤ ربيع آخر ١٢٥٣ (١٨ يولية ١٨٣٧) .

(٤) دفتر ٢٢٢ عابدين الأمر ٥٧ من الجناب العالى إلى محافظ كريت من قرية روغليا فى ١٤ ربيع آخر ١٢٥٣ (١٨ يولية ١٨٣٧)

قليل حتى ازدهرت وبلغ عدد تلاميذها مائة من البنين وثمانين من البنات(١) . وفى عام بلغ عدد تلاميذها ثلثمائة من البنين ، وخمسين ومائة من البنات ، كما أدى رواجها إلى سعى قندية سعياً حثيثاً لإنشاء مدرسة مماثلة لها بها(٢) .

وهنالك بادر محمد على بإنشاء مدرسة أميرية(٣) فى قندية لتعليم أبناء المسلمين ؛ يقرأون فيها القرآن الكريم ، ويتعلمون فيها اللغة العربية ، وجعلها على غرار مدرسة المبتديان فى مصر ، ونظم لهم من الرواتب ما كان لنظرائهم فى المدرسة المذكورة(٤) . وفى الوثائق ما يشير إلى أن عدد التلاميذ فى مدرسة قندية قد بلغ تسعة وعشرين ومائة . كما تشير قوائم الكتب التى كانت ترسل إليها أن العناية بالدين كانت فى المحل الأول ، فالقرآن الكريم وكتب الارشاد إلى قواعد الصلاة وكتب أخرى ، نوردها كما جاءت فى البيان : « متن كلستان الفارسى » و « بند عقار » و « تحفه ذهبى » و « سبحه حبيبان » و « تحفه خيرت » و « الدرية »(٥) .

ونحت الحكومة فى تنظيم تلك المدرسة نحوها فى تنظيم نظيراتها فى مصر من حيث استعمال الألواح ، ترى فى ذلك تعويداً للطلاب على كتابة الدرس واستظهاره ، وتجويد الخط ، وتصويب الإملاء ولم يكن أمر ذلك معروفاً فى الجزيرة من قبل(٦) .

---

(١) *Browing's Report*, p. 163.

(٢) P.R.O., F.O. 78/412, Report on the Jsland of Crete for 1839 by Ongley, Inclosure in Ongley's Letter, No. 4 of 31 Janu. 1840.

(٣) وردت هذه الصفة « الأميرية » فى محفظة ٢٧١ عابدين الإفادة ١٤١ فى ٢١ شوال ١٢٥٥ (٢٨ ديسمبر ١٨٣٩) وكانت تتضمن طلباً بإرسال ٢٠٢ كتاباً للمدرسة المذكورة.

(٤) دفتر ٢٢٢ عابدين الأمر ٣٩ من الجناب العالى إلى محافظ كريت من شيرا فى ١٢ رجب ١٢٥٣ (١٢ أكتوبر ١٨٣٧) .

(٥) محفظة ٢٦٨ عابدين الوثيقة ١٥٩ حمراء ١٤٠ أصلية من محافظ كريت إلى الباشمعاون فى ٢١ ذى القعدة ١٢٥٥ (٢٦ يناير ١٨٤٠) .

(٦) دفتر ٢٢٤ عابدين مكاتبة ٢٢٨ إلى محافظ كريت فى ١٧ ذى الحجة ١٢٥٥ (٢١ فبراير ١٨٤٠) .

ولم يقف محمد على فى رعاية المسلمين وتعليمهم فى كريت عند حد ماذكرنا بل جعل مسجد الوزير فى قنديه مدرسة لعلوم الدين ، وجعل النظارة عليها لرجل من ذوى الكفايات الممتازة اسمه « الحاج حيدر أفندى الكريتى »(١) .

ولم تهمل الإدارة المصرية شئون غير المسلمين ، فقد كانت فى قنديه مدرسة تضم من أبناء المسيحيين نحو خمسين تلميذاً يعلمون فيها اللغة الاغريقية ، وفى رسمو مدرستان لنفس الغرض وإن كان الانفاق عليها مما أسهم به الأهالى . على أن هذا النوع من المدارس المسيحية قد كان يتبع نظاماً عقيما لاغناء فيه . فهو لايختلف عن النظم التى سادت فى عهد الأتراك من حيث قصره على دروس الدين تتلى على التلاميذ باللغة الإغريقية القديمة التى لايستسيغها عقل الناشىء ولا يدرك منها قليلاً ولا كثيراً(٢) . وإنما يلقنها ليتلوها كما يفعل الببغاء . مثله فى ذلك مثل الناشىء فى بعض الدول الأوربية حين يتلو صلاته باللغة اللاتينية أو كمثل الناشىء المسيحى فى مصر يتلو صلاته باللغة القبطية التى لايفهم منها كثيراً ولا قليلاً .

الوقائع الكريتية :

ظاهر منذ اللحظة الأولى التى آل حكم الجزيرة فيها إلى محمد على أن اهتمامه بأمرها لم يكن يقل عن إهتمامه بمصر ، — وما ندرى — لو امتدت الأيام بحكومته فيها — كيف كان يصبح مصيرها بين يديه ، نراه يخطط لإدارتها منذ اللحظة الأولى ، ويتطلع إلى مستقبلها منذ آل حكمها إليه،لا يكاد يفرق بينها وبين ملكه

---

(١) وكان يرأسها من قبل أحد أقارب العالم المذكور وهو المرحوم الحاج سليمان أفندى محفظة ٢٧١ عابدين الإفادة ١٥٩ حمراء ، من محافظ كريت إلى الباشمعاون فى ٤ شعبان ١٢٥٦ (١ أكتوبر ١٨٤٠) .

ولم يتحقق لى من دراسة الوثائق إذا ما كانت هذه المدرسة هى مدرسة قنديه الأميرية بعينها أم أنها مدرسة أخرى أقل شأناً منها إذ لم يرد بشأنهما شيئاً كثيراً وإن كنت أرجح الأمر الثانى .

(٢) *Bowring's Report*, p. 136.

العريض فى مصر . أنظر كيف يأمر بإصدار صحيفة أسبوعية ، يسميها الوقائع الكريتية ، على نحو جريدة الوقائع المصرية فى مصر يصدرها باللغتين التركية واليونانية . ويختار للاشراف على تلك الصحيفة رجلاً من كتاب ديوانه يدعى على أفندى جام ، فيجعله ناظراً لديوان الوقائع ، ويطلق يده فى الإعداد لإصدارها فيبعث إليه بكافة أدوات المطبعة التركية من مصر(١). ويطلب إلى محافظ الجزيرة أن يكمل له المطبعة اليونانية من بلاد المورة(٢) واستكملت دار الطباعة لإصدار الوقائع فى خانية وأسندت نظارتها إلى على أفندى الذى مر ذكره، يعاونه فى ذلك حسين أفندى القندرلى أحد رجال الوقائع المصرية الملمين بفنون الطباعة ، وكانت علامة الوقائع المميزة الهرم وشجرة الزيتون(٣) .

وأقام محمد على داراً أخرى للطباعة فى قندية(٤). واستقدم لها العمال والفنيين

---

(١) دفتر ٧٥٧ ديوان خديو ، مكاتبة ١٨٢ من الديوان إلى محمد بك ناظر المهمات الحربية فى ٢٢ ربيع أول (١٠ سبتمبر ١٨٣٠) .

(٢) دفتر ٤٠ معية تركى ، مكاتبة ٤٨٠ من الجناب العالى إلى مصطفى باشا فى ربيع الآخر ١٢٤٦ (٢٣ سبتمبر ١٨٣٠) .

(٣) دفتر ٧٥٦ ديوان خديو ، الأمر العالى ٤٦٤ إلى الديوان فى ١٣ ربيع الآخر ١٢٤٦ (١ أكتوبر ١٨٣٠) وأنظر نموذجاً للصفحة الأمامية للوقائع الكريتية فى ملحق ٥ .

(٤) ومن الواضح فى الوثائق والمراسلات التى تبودلت بشأن إقامة المطبعتين فى الجزيرة ، ومن الأسماء المتعددة التى ذكرت لموظفين يعملون فيهما أن مطبعة خانية كانت المطبعة الأكثر أهمية ، كما أن هذه الوثائق قد نصت صراحة على أن مطبعة خانية هى التى كانت تتولى إصدار جريدة الوقائع الكريتية [دفتر ٧٧٦ ديوان خديو ، مكاتبة ٣٦ فى محرم ١٢٤٧ (٣٠ يونية ١٨٣١)] .

والغالب أن المطبعة الأخرى القائمة فى قنـدية لم يكن لها نفس الأهمية ، ولربما كانت تستخدم لأغراض أخرى تتصل بإدارة الجزيرة وتدوين بعض المنشورات والأوراق الرسمية المختلفة الخاصة بهذه الإدارة ، وليس يعنى هذا أن مطبعة خانية لم تكن تؤدى هذه الأغراض — ومن العمال الذين ذكرت أسماؤهم فيما يتعلق بالعمل فى ماكينات الحجر فى قندية : يوسف بدران ، وعلى أبو حمد ، وحسن منصور (دفتر ٧٧٦ ، رقم ٣٦ ، الوثيقة السابقة) .

على أن محمد على قد ظل يواصل اهتمامه بالجريدة والمطبعتين فى كريت ، فعنى بأمر تغيير الحروف القديمة الموجودة فى مطبعتى كريت بأخرى جديدة وإرسال القديمة منها إلى مصر =

مع زملائهم الذين وصلوا إلى خانيـة(١) . كما رتب لهم معـاشهم من أجر وطعام وكساء(٢) .

ولم تكن صحيفة الوقائع بالشيء الهين فى حياة الجزيرة والإشارة إلى الاهتمام بشئونها ، فقد كانت تشتمل على النشرات الجوية ، وتسجل فى صدرها الأنباء الخاصة بالجناب العالى الداخلية والخارجية ، ونشاطه الحربى ، وأنباء انتصاراته(٣) .

= بعد خصم قيمتها من ثمن الحروف المرسلة إلى كريت [دفتر ٧٦٢ ديوان خديو ، رقم ٥٣ فى ٢٥ محرم ١٢٥١ (٢٢ مايو ١٨٣٥)] .

كما عنى بإرسال المـادة السوداء المسـتخدمة فى الطباعة من مصر بصفة دائمة ومستمرة . (دفتر ٧٦٢ ديوان خديو ، رقم ٢٤٠ ، فى ١٤ شعبان ١٢٥٢ (٢٤ نوفمبر ١٨٣٦) .

(١) دفتر ٧٧٦ ديوان خديو ، مكاتبة ٣٦ ، خلاصة صادرة من مجلس خانية خاصة بكريت فى ١٩ محرم ١٢٤٧ (٣٠ يونية ١٨٣١) ومن الموظفين الذين ذكرت أسماؤهم ممن يعملون فى مطبعة خانية : عفيفى زرقانى ، وعلى عونى ، وحمـاد شـاهين ، وسليمان شمس الدين ، وسليمان أبو الخير .

(٢) دفتر ٧٥٩ صادر ديوان خديو ، ١٩٨ ، فى ١١ ربيع آخر ١٢٤٦ (٢٩ سبتمبر ١٨٣٠) . وبلغت رسوم الجريدة سـنوياً ثمانين قرشاً (دفتر ٧٦٢ ديوان خديو ، مكاتبة ٢٤١ ، فى ٦ رجب ١٢٥٢ (١٧ أكتوبر ١٨٣٦) . وقد اشترك فى هذه الجريدة عـدد غير قليل من كبار الضباط فى الجيش الكريتى ، وشخصيات كبيرة أخرى فى كريت ومصر — ولكن الكثيرين منهم تأخروا فى دفع اشتراكاتهم مما جعل مجلس خانية يتخذ قراراً بالعمل على تحصيل هذه المبالغ (دفتر ٧٨٧ ديوان خديو ، تلخيص قرار مجلس خانية فى محرم ١٢٤٩ (٢٢ مايو ١٨٣٣) — وكان محمد على يحصـل على خمس عشرة نسخة من كل عـدد منها ، ولكنه لم يلبث أن أصدر أوامره فى ١٢٥٣ بأن يكتفى بإرسال ثلاث نسخ منها [دفتر ٢٢٢ عابدين ٧٢ ، من المعية إلى محافظ كريت فى ٢٣ ذى القعدة ١٢٥٣ (١٨ فبراير ١٨٣٨)] .

وقد اشترك فيها كذلك كافة قناصل وممثلى الدول الأجنبية فى كريت .

Aff. Etr., Corr. Cons., Annexe à la dépêche de Fabreguette au Ministre, la Canée 2 avril 1832, Note sur le journal qui se publie à la Canée, 27 juin 1832.

وحفظت فى مجلس خانية مجموعة أعداد الوقائع فى مجلد خاص بها ، بينما أعد مجلد آخر منها أرسل إلى الدفترخانة فى مصر [دفتر ٧٦٢ ديوان خديو ، ١٩٥ ، فى ٢٤ محـرم ١٢٥٢ (٣٠ يونية ١٨٣٠)] .

(٣) أنظر كيف يزور الجزيرة فى عام ١٨٣٣ فتتبع أنباءه وكيف كان الأهالى يستقبلونه ، وتسجل تصريحاته وأوامره ووصاياه ، فيبعث بها تباعاً إلى مجلس خانية ، تشير إلى مدى اهتمامه باستغلال كل شيء فى أرض الجزيرة بغية تنميـة محاصيلها وإفادة الأهـالى منها (أنظر ماسبق ص (١٣٠ — ١٣١) .

واهتمت الصحيفة بتسجيل كل ما يجرى داخل الجزيرة من حوادث ومحاكمات ، تستقى أنباءها من تقارير المجالس . فتسجل بذلك نشاط الحكومة القضائى والإدارى والإنشائى. كما تسجل عدد السفن التى ترسو فى ثغور الجزيرة ، وما تحمل إليها أو تنقل منها من سلع ، وتسجل آخر الأمر نشاط الحكومة ، فتذكر الإصلاحات العديدة التى قامت بها فى مختلف أنحاء الجزيرة ، وتذكر اهتمامها برعاية الشئون الصحية فى بلاد الجزيرة من أقصاها إلى أدناها(١) .

كلمة الختام فى سيرة محمد على فى حكم كريت :

نستطيع — فى ضوء ما مر بناء من أنباء الجزيرة ، وما وقع فيها من أحداث، أن نقرر مطمئنين أن السنوات العشر التى جرت فى حياتها بين يدى محمد على — كانت خير أيامها بالقياس إلى أيام حياتها الأخر بين أيدى من حكموها من الترك والأوربيين . وإذا كانت ظروف الكريتيين قد جعلت حياتهم نزاعاً متصلا بين كفاحهم فى سبيل الحرية والاستقلال ، وأطماع المستغلين من دول الاستعمار ، فإن السنوات العشر التى انقضت من حياتها بين يدى محمد على قد كانت من غير شك أحسن أيامها على كل حال . بل إن الناظر إليها فى ضوء الحقائق التاريخية ليراها كالحلم السريع فى حياة الكريتيين .

حقيقة أن الاستعمار شر كله ، ما فى ذلك ريب . ولكن بعض الشر أهون من بعض على كل حال ، فإذا كانت الظروف السياسية فى تاريخ مصر مثلا قد جعلت حياة أهلها بين يدى محمد على خيراً من حياتهم بين أيدى الفرنسيين خلال حكمهم القصير ، وبين أيدى المماليك خلال حكمهم الطويل من قبل ، فإن حياة الكريتيين خلال السنين العشر بين يدى محمد على قد كانت خير أيامهم جميعاً .

---

(١) Aff Etr., Corr. Cons., Annexe à la dépêche de Fabreguette au Ministre, La Canée 2 avril 1832.

ليس من شك فى أن سيرة التاريخ فى حياة الشعوب تختلف باختلاف طبائع الشعوب ، وطبيعة أوطانها . وليس من شك أيضاً فى أن طبيعة الوطن المصرى تختلف اختلافاً كبيراً عن طبيعة جزيرة كريت ، وأن طبع الشعب المصرى القديم العريق الخلاق البناء الذى استطاع بثورته المتصلة فى سبيل الوجود الحى المشرق الأثير المؤثر فى آن معاً إنما يختلف عن طبع الشعب الكريتى المهتز بين أمواج البحر وأمواج أطماع المستعمرين من شرق الأرض وغربها فى حوض البحر .

إن القدر التاريخى فى حياة أبطال السياسة قد فتح لمحمد على ثغرة أنفذته إلى المسرح ليلعب عليه دوره العالمى فى القرن التاسع عشر ، فاستطاع بما توافر له من طبع المغامر أن يدخل التاريخ من أوسع أبوابه ، ولا أدل على ذلك من أن سيرته قد هزت دول أوربا ، فأقامت دنياهم وأقعدتها حتى باتوا يخشون خطره وأخذوا يتربصون به الدوائر ، ويحاولون تقليم أظفاره وسد المسالك فى وجه أطماعه ، ويظفرون آخر الأمر بأن يجعلوا بينه وبينهم سداً صاغراً أسواره من تلك الأحجار الصلبة واللبنات المتراخية التى أحكموا وضعها فى السد بالمواد التى حبكوا إصدارها فى مؤتمر لندن ١٨٤٠ الذى انتزع من بين يديه حكم جزيرة كريت .

لم يكن مسلك الرجل السياسى فى إدارة الجزيرة يختلف فى خطوطه العريضة عن مسلكه فى مصر ، فهو قد أخذ منه اللحظة الأولى يدرس أحوالها فى دقة ويقظة محاولاً جهد طاقته أن يصلح ما اختل من أمورها ، وهو لا يفتأ يوجه ملاحظاته الشديدة إلى أعضاء مجالسها ، ويحثهم على أخذ الأمور بالجد . أنظر كيف يعيب تراخيهم فى تدوين مضابط المجالس ، وتفصيل التقارير الخاصة بشئون الجزيرة وأحوالها(١) .

(١) دفتر ٤٦ تركى ، مكاتبة ٣٥ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ١٤ جمادى الآخر ١٢٤٨ (٨ نوفمبر ١٨٣٢) .

وهو حريص أشد الحرص على أن تصله التقارير تباعاً وفى حينها ليتتبع فيها ببالغ الدقة سير الأمور فى الجزيرة ، ثم هو حريص على رفع الظلم وإقامة العدل بين الناس والبت السريع فى إصلاح المعوج من أمورهم(١) .

وهو لايكاد ينظر فى أمور الزراعة حتى يبادر بضبطها بغية زيادة الدخل ويبادر إلى التوصية بحصر الأراضى الزراعية التى تولى عنها أهلها فأهمل حالها . وكان أكثرها فى منطقتى قندية ورسمو ، ويطلب إلى المسئولين موافاته على الفور بما تم فى أمرها بالتفصيل(٢) .

وبين وثائق عابدين من ذلك العهد ما يدل فى صراحة ووضوح على نيته الصادقة فى النهوض بالجزيرة وتحسين أحوالها وزيادة دخلها(٣) . لايفتأ يستحث المسئولين فيها على مراقبة سير الأعمال والمثابرة عليها ببالغ الدقة ومنع السخرة إلا أن تكون خدمة عامة لاتخص فرداً بعينه أو طبقة بعينها ، ويصدر فى شأن ذلك أوامره الصارمة(٤) .

---

(١) دفتر ٤٦ تركى ، مكاتبة ١٩ ، من البنك إلى ناظر مجلس رسمو فى ٢٩ رجب ١٢٤٨ (٢٢ ديسمبر ١٨٣٢) .

(٢) دفتر ٤٦ معية تركى ، مكاتبة ١٣٢ ، إرادة إلى محافظ كريت فى ٣ رمضان ١٢٤٨ (٢٤ يناير ١٨٣٣) .

(٣) دفتر ٢١٠ عابدين ، المكاتبة ٦١١ ، صورة الأمر السامى الذى أصدره جناب الخديو إلى مأمير نواحى خانية : « قد كنت أفكر فى عمار جزيرة كريت وإتمام وسائل الرفاهية والراحة لجميع أهاليها ورعاياها منذ فوضت إرادتها إلى عهدتى ولا أخفى عليكم إننى أنشأت فيها ونصبت (فيها) موظفاً مخصوصاً لكل مصلحته ولم آل جهداً فى إصدار الأوامر إلى أولئك الموظفين من مصر والإسكندرية فى كل مناسبة حاثاً إياهم على إتمام هذا العمران — وقد قدمت شخصياً إلى الجزيرة وعاينت كل شىء فلم أجد ما كنت أرجو — ومن أجل ذلك فها أنذا أرسل إليكم القرار الذى اتخذه مجلس خانية على إثر الأمر الذى أصدرته إليه ، وذلك لتطلعوا عليه وتتشاوروا فيما يجب » .

(٤) كان ذلك إثر ما انتهى إليه عند أبنـاء الجزيرة وإثر إنسحاب جيشـه منها من أن مسلماً من أعيـان الجزيرة يقال له « على أغا سوختة زاده » قد أساء معاملة بعض الرعايا المسيحيين . وكيف أن بعض المسلمين من كبـار الملاك قد كانوا يسخرون المسيحيين فى أعمال

ثم أنظر إلى تلك الوثيقة من دفاتر معيته، وإنها لوصية إلى محافظ الجزيرة مصطفى باشا مطولة مفصلة فيها النصح والارشاد ، والانذار والوعيد . فهو يذكره بما ينبغى لمثله من يقظة ، وبما يحتمه عليه منصبه من واجبات منها : تنبيه أعضاء المجالس إلى ضرورة العناية بما يقدم إليهم من سكان الأهالى ومطالبهم ، ورعاية مصالحهم والرفق بهم — ثم إلى الاهتمام بأحوال الحامية المعسكرة فى الجزيرة ، وتوفير السكن والغذاء لهم .

ثم يعود فيذكر له علمه بسلوك أمير اللواء فى قندية وكان يدعى عثمان بك ، وكيف أنه أهمـل رعاية عسكره والنظر فى تعليمهم وتوجيههم ، وانصرف عن القيام بواجبه إلى ما وفر لنفسه من أسباب الراحة والدعة والعيش الخفيض ، ويحذره من الإهمال والتراخى ، وإلا غدا فى سيرته مثله كمثل ذلك العابث فى قندية . ثم يبدى غضبه من إهمال المجلس وغفلته حين يسكت عن سلوك ذلك المرتشى الخطير من موظفيه وكان يدعى سليمان الذى بات يرهق الفقراء بكثرة مايطلب منهم من رشى لقاء تيسير أمورهم .

ويمضى فى وصيته فيذكره بما طلب إليه من تقارير مفصلة عن نشاط المجالس

= البناء وزراعة الأرض فيحولون بذلك بينهم وبين رعاية مصالحهم والنهوض بأعباء معاشهم. محفظة ١٠ بحر وبراً ، وثيقة ٨ ، من عبده يوسف إلى الجناب العـالى فى ٥ محرم ١٢٤٨ (٤ يونية ١٨٣٢) .

ولا أدل على مراعاة المجالس حماية المسيحيين من محاولة استغلال بعض الأتراك لهم من القرار الذى أصدره مجلس خانية ليحمى سكان قرية « بلاتينيا » من استغلال بعض كبار موظفى الترك وأعيانهم فقد تبين أن هؤلاء يستغلون مراكزهم فى الحصـول على ما يلزمهم ويلازم دوابهم من طعام وشراب دون مقابل أثنـاء مرورهم بالقرية المذكورة وهى على الطريق بين خانية و« كيسامو » و« سلينو » – فأصدر مجلس خانية استنكاره لهذا الاستغلال وأصدر قراراً يقضى بتحظير استغلال أهل هذه القرية ، وتوقيع أقسى العقوبات على المخالفين لهذا القرار كما أصدر أمراً بتوقيع منشورات بالتركية واليونانية للتنبيه على الجميع باتقاء الوقوع فى مثل هذه المخالفات .

Politis, *Les Rapports de la Grèce et de l'Egypte pendant le Règne de Mohamed* Aly 1833-1849, pp. 518-519, Rome 1935.

من قرارات مجلس خانية – نشر باليونانية فى الوقائع الكريتية .

فى مراعاة سلوك الأهالى ، وما يؤديه الملتزمون من جهود فى سبيل تعمير الجزيرة ، والنهوض بمزارعها . ولا يريد أن ينتهى من رسالته تلك إلى المحافظ حتى يوجه إليه أعنف اللوم على إهماله فى إرسال التقارير الوافية المفصلة ؛ متهماً إياه بالركون إلى الراحة يستمرىء لذاتها بعد الفراغ من تهيئة الأمور فى الجزيرة . ولا يخفى عليه آخر الأمر ما انتهى إليه من أنباء تلك الشائعات الدائرة حول مسلكه ومسلك أمير اللواء عثمان بك فى قندية . ويعلن إليه عزمه على إجراء التحقيق فى كل ذلك عند قدومه إلى الجزيرة فى القريب العاجل . ولا يفتأ يكرر فى وصيته إلى المحافظ ضرورة الحرص على استتباب الأمن ورعاية مصالح الفقراء ، ويهدد من يهملون أمر ذلك بالعقاب الصارم . ويختتم رسالته إلى المحافظ بحثه وحث رجاله على مواصلة الطواف بأنحاء الجزيرة لمعاينة أمورها وتفقد أحوال أهلها(١) .

ولا تكاد تلك الوصية تبلغ الجزيرة لتوضع تحت نظر المحافظ ، بل لا تكاد تستقر بين يديه أسبوعاً حتى يتلقى من محمد على أمراً مشدداً بالإسراع فى إنجاز ما بين يديه من أعمال ، ويحذره من أى إهمال أو تأخير مبيناً له ما يترتب على ذلك من وقوع الأذى بالفقراء وتعطيل مصالحهم . ثم يعود فيأمره بعدم الكف عن الطواف بالقرى ليتحرى بنفسه سير الأمور ، ومدى مراعاة العدل فى معالجة أمور الناس . إذ ليس يكفى فى رأيه أن يلتفت إلى الشائعات أو الأخذ بالشبهات وإنما يجب على المسئولين أن يبحثوا ويستقصوا وأن يدققوا بالنظر بأنفسهم فى كل كبيرة وصغيرة ، حتى تتوافر أسباب الراحة للناس .

ويوصى المحافظ أن يصحب فى طوافه بالقرى فى أنحاء الجزيرة اثنين أو ثلاثة من أعيان كل إقليم الاستعانة بخبرتهم فى الوقوف على أمور الناس والاستفادة بآرائهم فى تحقيق العدالة بين الناس(٢) .

---

(١) دفتر ٤٦ تركى ، ١٣٥ ، إرادة إلى محافظ كريت فى ١٧ ذى القعدة ١٢٤٨ (٧ أبريل ١٨٣٣) .

(٢) دفتر ٤٦ معية تركى ١٨٤ ، إرادة من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ١٢ صفر ١٢٤٩ . (٣١ يونية ١٨٣٣) .

ولن يقف محمد على عند حد ما ذكرنا من دقته بل هو يطلب إلى المحافظ أن يوافيه بمحاضر وافية مفصلة عن اجتماعات المجالس ، وذلك لأنه حريص على أن يعرف أنواع مايعرض عليها من قضايا ، وكم من هذه القضايا تنظر فيها المجالس يومياً ، بل هو يبالغ فيسأل عن عدد ساعات كل جلسة ، ومدى ما ينجز خلال تلك الجلسات وما لم ينجز وأسباب كل ذلك(١) . ثم هو يظهر غاية اليقظة والدقة حين يسأل عن أسباب تغيب من لايحضر بعض اجتماعات المجلس من الأعضاء . وقد يبحث بنفسه تلك الأسباب ليعرف مدى جديتها . أهى بعذر مقبول أم هى مجرد إهمال(٢) .

ولا نريد أن نسترسل فى ذكر الأمثلة والشواهد الدالة على يقظة الرجل ودقته وصبره على معالجة الأمور فقد يطول نبأ أمر ذلك حتى نشفق على القارىء من الضيق والملل(٣) .

وبعد فما أكثر مادوى صوت الأيام باسم محمد على وذكراه وما أكثر ماجرت به الأيام من حوادث بين يديه . وما أكثر ما كتب الناس عنه وما أكثر

---

(١) دفتر ٣٦ معية تركى ، ٢٦ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ٢٨ جمادى الأولى ١٢٤٨ (٢٣ أكتوبر ١٨٣٢) .

(٢) دفتر ١٢٥ مجلس ملكى عالى ، وثيقة ١٦٩ ، إلى محافظ كريت فى ١٨ رمضان ١٢٥٠ (١٨ يناير ١٨٣٥) .

(٣) وهو دقيق الملاحظة فعند اطلاعه على مضبطة نواحى رسمو الأربع يتنبه إلى عدم ذكر إرادات محكمة إحدى النواحى « ناحية ايواصيل » فيكتب مستفهماً عن ذلك الأمر : متسائلا عما إذا كان مبعث ذلك عدم وجود محكمة فى هذه الناحية أو أن ذلك مرجعه مجرد الإهمال — دفتر ١٢٥ مجلس ملكى ، وثيقة ١٦٣ ، من الجناب العالى إلى محافظ كريت فى ١٨ رمضان ١٢٥٠ (١٨ رمضان ١٨٣٥) .

والرجل كذلك معنى عناية خاصة بأن تأخذ العدالة مجراها ، فيثير انتباهه صدور أحد الأحكام الجائرة بخصوص إحدى المسلمات ، فهو ينبه المختصين وهو يأمرهم بعدم هضم حقوق الفقراء — إلى أن الغرض الأساسى من إنشاء المجالس فى الجزيرة هو العناية بمصالح السكان وصيانتها من الظلم وحماية الفقراء والضعفاء من كل استبداد وظلم .
دفتر ٤٦ معية تركى ، ٧٤ ، إلى مختلف الجهات فى ٢٩ رجب ١٢٤٨ (٢٢ ديسمبر ١٨٣٢) .

ما اختلفوا فى سيرته ، ففريق له وفريق عليه ، وإن كنا لا نذكر أنهم اختلفوا فى الحكم على بعض صفاته . فهو مغامر مافى ذلك شك بل هو من أبطال المغامرين ، ولكنه مغامر فى غير طيش . وهو قد دخل التاريخ ببطولته ووعيه وبعد نظره من أوسع أبوابه .

وإما أن مصر قد بلغت بين يديه ما لم يكن فى الإمكان أن تبلغ بين أيدى المماليك فذلك شىء لاريب فيه ، وإذا كان قد استعان فى بعض أعماله ومشروعاته العمرانية بغير المصريين ، فما أظن إلا أن ذلك أمر اقتضته ظروف المصريين وعجزهم عن الإضطلاع بذلك يومئذ . ولا أدل على ذلك من حرصه أن يهتم بتعليم الناشئة من أبناء مصر فيبعث بهم إلى أوربا، ويشرف بنفسه على تعليمهم أو يشارك فيه على الأقل ، وأما أنه أراد الخير وأحبه لمصر وأراد النهوض بحياة شعبها ، سواء كان الباعث على ذلك حب النفس وكسب الشهرة ، أم الخير للخير ، فذلك أمر لاريب فيه .

وبمثل ذلك وعلى ضوء ماقدمنا من جهوده فى كريت خلال السنوات العشر التى آل فيها حكمها إليه ، فهو لم يتوان لحظة فى العمل على النهوض بها ، وهو قد بذل من الجهد ما استطاع ، وبلغ من النجاح غايته فى ذلك المدى القصير . ولا أدل على ذلك من الزيادة الملحوظة فى نمو عدد سكان الجزيرة نتيجة ما بذل فيها من رعاية بالشعب والعناية بصحته كما ساد حياتها الاستقرار بعد طول اضطراب ، وازداد ثراؤها بعد البؤس والفقر ونشطت فيها كافة وسائل الحياة بعد طول ركود . ويكفى للتدليل على ذلك مانراه فى تقارير قناصل الدول الأوربية . ولم يكن أولئك ممن يحبون أن تكون كريت تحت راية مغامر شرقى مسلم . والفضل ما شهدت به الأعداء .